سلسلة الفكر الحديث

٧



عصر الخرافة

الذى نعيش فيه

الكتاب الأول

تأليف : جستاف شتلبر
تعريب : محمد على أبو دُرَة
محمد بكير خليل
راجعه : محمد عبد الواحد خلاف

لجنة التأليف والترجمة والنشر

سلسلة الفكر الحديث

عصر الخرافة

الذي نعيش فيه

الكتاب الأول

تأليف

جستاف شتلبر

نقله إلى العربية

محمد علي أبو درة و محمد بكير خليل

وراجعه

الأستاذ محمد عبد الواحد خلاف

العدد الثاني

١٦

الكتاب الأول

الفهرس

الصفحة

مقدمة التعريب ... ... ط

مقدمة المؤلف (خطاب إلى صديق) ١

الفصل الأول

لم سمى عصر الخرافة ؟

١ — النظام الأوروبى ١٠

٢ — التفاؤل الاقتصادى ١٣

٣ — الحريات الثلاث ١٥

٤ — الذهب معيار عالمى ١٧

٥ — تفوق أمريكا ١٨

٦ — عالم بسيط ينهار ٢١

٧ — الانقلابات فى أوروبا ٢١

٨ — انهيار الحريات الثلاث ٢٤

٩ — حكومة الجماهير الجديدة ٢٦

١٠ — الخرافة والحقيقة ٢٨

الفصل الثانى

الدولة والحكومة

١ — أسطورة الفردية ٣١

٢ — النظام الجماعى ٣٣

٣ — الحروب الدكتاتورية ٣٥

٤ — التدخل وعدم التدخل ٣٧

٥ — دولة جديدة ، وواجبات جديدة ، وقادة جدد ٣٩

الصفحة

٦ — روح الدولة ٤١
٧ — الدولة فى أمريكا ٤٧
٨ — حكومة تقوم على سياسة الارتجال ٥٠
٩ — احتراف السياسة ٥٤
١٠ — الحرية وسلطان الدولة ٥٥

الفصل الثالث

الرأسمالية فى أكمل صورها

١ — الفوضى أو النظام ٦١
٢ — النشاط الذاتى فى الرأسمالية ٦٢
٣ — حلم التجارة الحرة ٦٦
٤ — مشاكل الهجرة ٦٨
٥ — تدخل السياسة فى تنقلات رأس المال ٧٠
٦ — النزعة إلى الاحتكار ٧١
٧ — حماية العمال ٧٢
٨ — تدبير الأموال وفتح الاعتمادات ٧٤
٩ — مجال تدخل الحكومة ٧٦
١٠ — المساواة فى الثروة ٧٧
١١ — الرأسمالية المتقلبة ٧٨

الفصل الرابع

تنظيم محكم

١ — دراسة عالم الخيال ٨٠
٢ — الفوضى الرأسمالية ٨٢
٣ — عناصر التنظيم الشامل ٨٤
٤ — مُعَدد التنظيم ٨٦
٥ — التنظيم من أجل الثراء ٨٧
٦ — التجربة الأمريكية فى مراحلها الأربع ٨٨

الصفحة

الفصل الخامس

التضخم والانكماش

١ — الميزانية والدين فى ازدياد ٩٥
٢ — الظروف التاريخية للتضخم ٩٨
٣ — لغز العملة ١٠٠
٤ — كيف يخلق النقد ١٠٢
٥ — تمويل الحروب ١٠٤
٦ — التضخم بعد ١٩١٤ ... ... ١٠٧
٧ — كيف يقاس التضخم ١٠٩
٨ — الفلسفة المالية الجديدة ١١٠
٩ — كيف أن سياسة العجز ضلت عن بلوغ أهدافها ١١٢
١٠ — الخطر الحقيق فى التضخم ١١٣

الفصل السادس

الذهب

(محاورة بين بل وبوب)

١ — معيار الذهب قبل ١٩١٤ وبعدها ١١٧
٢ — اختفاء معيار الذهب القديم ١١٩
٣ — قيمة الذهب الآن — قانون أمريكى ١٢١
٤ — قلة الذهب ووفرته ١٢٣
٥ — ثروة وهمية ١٢٦
٦ — مستقبل الذهب ١٢٨

الفصل السابع

مفاضلة بين الإنتاج من أجل الربح ، ومن أجل المنفعة

١ — الخرافة فى عامل الربح ١٣٠

الصفحة

٢ — الخوف « فرض آخر » ١٣٢
٣ — الربح والمنفعة ١٣٤
٤ — وظيفة السعر ١٣٥
٥ — منتج وغير منتج ١٣٦
٦ — معايير اقتصادية أو خلقية ١٣٨
٧ — المستهلك الديكتاتور ١٤١
٨ — الإنتاج الإجبارى ١٤٣
٩ — رأسمالية ناهضة وتنظيم رجعى ١٤٤
١٠ — عنصر الرجعية فى الاشتراكية ١٤٦
١١ — الاشتراكية الألمانية ١٥٠
١٢ — الربح كمقياس للسلوك الاقتصادى السليم ١٥٤

الفصل الثامن

إغداق وإملاق

١ — تناقض تحار فيه الألباب ١٥٨
٢ — أسطورة « الوفرة » ١٥٩
٣ — دورة العمل ١٦٢
٤ — بين الإنفاق وضعف الاستهلاك ١٦٣
٥ — سر تطور الرأسمالية ١٦٦
٦ — التقدم الفنى والتوسع الصناعى ١٧٠
٧ — الرواج والكساد ١٧٣
٨ — الغلو فى الادخار ١٧٥
٩ — الانتعاش إبان الحرب وفى زمن السلم ١٧٧
١٠ — النظرية الاشتراكية ١٧٨

مقدمة التعريب

كان الدكتور جستاف شتُلبر ، مؤلف هذا الكتاب ، إبان الحرب العالمية الأولى مديراً لقسم الأبحاث فى إدارة التموين الحربى الامبراطورى فى النمسا . حتى إذا وضعت الحرب أوزارها اشتغل بالصحافة ، فأنشأ صحيفة اقتصادية أسبوعية ، وأشرف على رياسة التحرير فيها . كما كان مراسلا لمجلة « الإيكونومست » فى برلين .

وكان لعدة سنين — حتى قيام الانقلاب الهتلرى — عضواً من حزب الأحرار فى الريخشستاغ عن مدينة همبرج الحرة . وكان عضواً فى لجنة الميزانية فى هذا المجلس . وكثيراً ما كان يشخص إلى جنيف مندوبا رسمياً عن الجمهورية الألمانية .

وفى أوائل سنة ١٩٣٣ غادر ألمانيا ، وكان يومئذ يتمتع بحرية الإقامة ، فاختار الولايات المتحدة وطناً ثانياً له ، وتجنس بالجنسية الأمريكية فى اليوم الذى أجاز له القانون ذلك . وهو الآن مستشار اقتصادى فى مدينة نيويورك .

وقد مكّنت له هذه الحياة الحافلة من الإلمام التام بالأوضاع الاقتصادية والسياسية فى أوربا وأمريكا ، فهو خير من يعالج الموضوع الذى كتب فيه .

* * *

يعرض شتلبر للمذاهب والنظريات السياسية والاقتصادية التى يموج بها ، بل يصطرع من أجلها العالم اليوم . فيردها إلى أصولها ، ويتعقبها إلى منابتها . ويبين الأدوار التى مرت بها ، وما يفهمه الناس منها ، وما تلقى من تأييد أو استنكار . وهو فوق هذا حريص كل الحرص على أن يكشف عما بهذه المذاهب والنظريات من زيغ وخرافة . ولكنه يميل إلى التهكم

والهدم . وهو بين هذا وذاك يسوق فكرة جديده ، أو يلقى ضوءاً جديداً على فكرة قديمة .

ولا يؤمن المؤلف بالاشتراكية ، أو وضع خطط تنظم حياة الفرد وتمكن للدولة من السيطرة عليها سيطرة مطلقة . ولو أنه يسلم بشيء يسير من تدخل الحكومة لتوفر له قسطا من السعادة أكبر من ذى قبل . وهو يؤمن أشد الإيمان بالحرية الفردية ، ويدافع عن الرأسمالية الحرة على اعتبار أنها النظام القويم والأساس السليم الذى يمكن أن يبنى عليه عالم تشيع فيه السعادة والثقة والطمأنينة والأمن والسلام . وحيث تكون حرية انتقال السلع والأموال والرجال علاجا ناجعاً لكل المساوئ . على أنه لم يحجم عن تبيان ما يعتور الرأسمالية الآن من مثالب وما يخالطها من شوائب ، لو برئت منها لكانت نظاما مثالياً رائعاً .

وقد ننكر ، نحن المعربين ، على المؤلف بعض ما ذهب إليه ، وقد لا يروقنا بعض آرائه . ولكن أمانة التعريب ودقة التعبير اقتضت أن نثبت كل شيء دون نقد أو تعليق أو تفنيد ، تاركين لكل قارئ حرية الحكم له أو عليه . وهدفنا فى ذلك أن يطلع قراء العربية على مختلف وجهات النظر إلى المشاكل التى تواجه العالم فى هذه الفترة الخطيرة من تاريخ الإنسانية ، وأن يروا كل الألوان ، المشرقة والقاتمة ، التى يصور بها الكتاب الغربيون هذه المشاكل .

وإنا لنشكر لجنة التأليف والترجمة والنشر ما هيأت لنا من الاشتراك فى « سلسلة الفكر الحديث » ، كما نخص بالذكر والحمد أستاذنا الجليل محمد عبد الواحد خلاف بك الذى كان لحسن توجيهه ، وكريم معونته فى مراجعة الكتاب ، أكبر الأثر فى إخراجه .

محمد على أبو درة — محمد بكير خليل

مقدمة المؤلف

خطاب إلى صديق

أى صديق : أعلم أنك فى حيرة ، فلست بمؤرخ أو عالم فى الاقتصاد أوالاجتماع ، ولكنك رجل أمين ، سجيتك أن تأخذ الأمور بالجد والحزم . وبودك لو استطعت أن تتفهم الأحوال الاقتصادية والسياسية للعالم الذى تعيش فيه . وأعلم أننا جميعاً — على الرغم منا — أهداف للمخاوف والآمال ، والهموم والرغبات ، نتأثر بما يرسم من خطط وما يعرض من أخطار ؛ وليس فى مقدورك أن تنأى بنفسك عنها ، وهى تلح عليك ولا تفارقك . وكل هذه الأمور موضوع تفكيرك وحديثك ، بل إنها تواجهك أينما وليت وجهك . إننا نعيش فى عالم من الفزع ، يزيد النقاش والجدل العام من الفزع فيه . فحيثما أعوز الناس العلم اليقين بحقائق الأشياء استسلموا للجزع والهلع . إنك فى لهف وحيرة من أمر نظامنا الاقتصادى فى الوقت الذى تطالعك فيه يومياً تقارير عجيبة عن نظم اقتصادية عجيبة فى الخارج . وقد تكون ملماً بتاريخ أمريكا ، ولكن معلوماتك عن التاريخ الأوربى لا بد أن تكون ناقصة إن لم تكن ضئيلة ، لأنك غير متخصص فى التاريخ . ومن ثمّ يكون من السهل أن تقع فريسة للدعاوة . ذلك بأن كثيرا من العبارات يتكرر ترديدها كل يوم ، حتى ينتهى الأمر إلى التسليم بصحتها .

ولم أتبين مبلغ تأثر عامة الناس تأثراً عميقاً بتلك الحوادث الغامضة التى يشعرون أنهم ضحاياها ، إلا من حادث يسير وقع منذ عام أو عامين . فبعد

انتخابات رئاسة الجمهورية بعامين أو ثلاثة ، طلعت صحف المساء على الناس في صفحتها الأولى وبعنوانات كبيرة ، بخبر فحواه أن وزير المالية طلب زيادة الدين العام إلى ٦٠ ألف مليون دولار . وفي مصعد إحدى العمارات اتفق أن كانت معي آنسة — أغلب الظن أنها ممن يشتغلن على الآلة الكاتبة — وقد رأيتها في وجل وارتباك تشير لعامل المصعد إلى هذ النبأ بأصبع مرتعدة . فسألتها في هدوء عما يروعها ، فأجابت في اضطراب : ألم يُرَوِّعك هذا النبأ ؟!

وقد أدركت بعد هذه الحادثة أن هذه الفتاة واحدة من ملايين الناس الذين تأثروا بحملات الدعاوة الكاذبة ، فقد قيل لها يومئذ إن أمريكا أفلست أو هي على شفا الإفلاس ، وإن قيمة الدولار في هبوط ، وإن تسعة ملايين (وإن شئت فعشرة أو اثني عشر) متعطلون ، وإن المصير المحتوم قد اقترب . وهؤلاء أنفسهم قد قرأوا في الصحف — إذا كانوا يطالعونها — أن الإنتاج الأمريكي زاد زيادة هائلة ، وأن عدد العمال المشتغلين ارتفع إلى حد لم يبلغه من قبل ، وأن سوق الأوراق المالية الأمريكية رائجة رواجاً ليس له مثيل في التاريخ ، وأن رصيد الذهب قد وصل إلى قدر خيالي . والغريب أنه قد تفاجئك بعد هذا أنباء مشكلة الذهب ، وتفزعك أرقام القرض الوطني التي تنذر — كما يُلقى إليك — بكارثة . أما التضخم الذي كان لعشر سنين خلت ، سحر البيان في أحاديث المعارضة ، فقد غدا الآن شبحاً مخيفاً . وإن العجب ليزداد بك إذا طالعتك أنباء الفوضى التي تخترم العالم ، وقد تُلح عليك الرغبة في تفهم أسبابها ، فأنت مواطن في بلد ديمقراطي تشعر كل الشعور بالمسئولية الملقاة على عاتق دولتك وتريد أن تعمل شيئاً من أجلها . فقد قيل لك ، من ثقة عليم ، مع تعليل فيه كل الاغراء والمنطق ، إن أسباباً اقتصادية هي التي دفعت بالعالم إلى أتون الحرب .

وإن هذه الحرب بصفة خاصة ليست إلا صراعاً بين الدول الغنية والمحرومة ، أو بين الامبراطوريات التى تضاربت مصالحها . ولكنك بذكائك البارع لن تمالك نفسك من التساؤل عما إذا كانت ألمانيا ، وهى الزعيمة القوية للدول المحرومة ، قد اعتبرت جارتها بولنده دولة مليئة فاجتاحتها فنشبت بذلك الحرب العالمية الثانية ؟ أو أن روسيا التى صُورت لك ثروتها الطبيعية فى ألوان ناطقة وأرقام صادقة ، كانت دولة محرومة يوم تحالفت مع ألمانيا ، ثم انقلبت فجأة إلى دولة مليئة حين قذف هتلر بجيوشه بين عشية وضحاها إلى السهول الروسية ؟ وما أحسب إلا أنك استوعبت ما كتب وما قيل — لعدة سنين — عن انجلترا والامبراطورية البريطانية وعن تجربة البلشفية وعن المعجزة الألمانية . ولكن معلوماتك تصبح غير ذات معنى أو قيمة فى ضوء الحوادث الواقعية .

هناك أسئلة لا حصر لها ، وإنك لتتساءل : لِمَ يَقْصُر العلم عن الإجابة عنها ؟ أهو تقصير حقا ؟ أظن أن العلم لا يد له فى ذلك . إنما الذنب ذنب أولئك الذين لا يعترفون بالنتائج التى وصل إليها البحث والتفكير العلمى . حقاً قد لا يتفق العلماء دائماً . فهل أنت منكر قيمة الطب ، وذاهب إلى دجال ، لا لشىء إلا لأن نطس الأطباء يختلفون أحياناً فى تشخيص حالة معينة وفى طريقة علاجها ؟ وهل أنت عائب على العلم لأن مريضاً جر على نفسه الوبال بتصرف غير معقول لا يتفق مع نصيحة الأطباء له ؟ !

ويخيل إلىّ أن مصدر التعب هو أن نفراً من رجال السياسة والكتاب وأصحاب الأعمال ، ممن يصورون لك أنفسهم بأنهم ثقاة خبيرون ، لم يقرأوا قط كتابا علميا ، ولم يتلقوا قط تدريبا نظريا . ويتردد معظم الرجال العاديين فى التدخل فى موضوع فلكى أو كيميائى بينما نرى جميع

الناس تقريبا يحسون القدرة على الدخول فى مباراة تمس أشد المشكلات السياسية والاقتصادية تعقيداً ! أما من يطلق عليهم «رجال الأعمال العمليون» الذين لم يفتح الواحد منها كتابا نظريا واحدا منذ انتهائه من حياته الدراسية — إذا كان ثمة حياة دراسية — فإنهم ينظرون باحتقار ظاهر إلى ما يسمونه مجرد نظريات ، ويرفضون الأخذ به على هذا الاعتبار ، وهم فى ذلك يجهلون أنهم هم أنفسهم يبتدعون النظريات ، فى كل ما يقولون ، كما يجهلون أن ما يسمونه «نتائج التجارب العملية» ليس إلا وليد خرافات نظرية قامت منذ خمسين عاما . وليت المشكلة مقصورة على هؤلاء الرجال العمليين فحسب ، فهناك الرجال النظريون الذين ينصرفون كل الانصراف إلى نظرياتهم حتى لتجمد غرائزهم دون البصر بالحياة العملية بمظاهرها المتنوعة التى لاتنفد . فهؤلاء يبرزون فى العلم ، ولكنهم يقصرون فى التبصر .

وهذا الكتاب الذى سألتنى أن أكتب ليس إلا محاولة متواضعة لمساعدتك فى الحصول على إجابات صحيحة بتصحيح أوضاع الأسئلة . ولست أدعى أنه يزودك بكل الاجابة عن كل مسائل عصرنا هذا ، فانك لن تكشف الاستار عن الغموض والأسرار . ولكنك قد تتجنب الخرافات التى يصورها العقل . والتى صارت بالغة الخطر لأنها عمت فألفها الناس .

وقبل أن تأخذ فى قراءة الكتاب أود أن أعترف لك ببعض ما عانيت فى كتابته ، فهذا الكتاب مقدمة لآخر لم يحن الوقت لوضعه بعد . وهو يحاول أن يزيل حطام أفكار عتيقه متضاربة ، لا بد يوما أن يشاد مكانها صرح جديد ، ولهذا نحا إلى الهدم ، وامتلأت صفحاته كلها بالصراع بين المرغوب فيه والممكن . وما أشد ميلنا إلى الخلط بينهما ، وقد شاعت اليوم ألفاظ مبهمة غير محدودة المعنى ، فزادت من هذا الخلط .

ومن الأمثلة البارزة فى هذا الصدد لفظتا الرأسمالية ورسم الخطط ، فأنا لا أحبهما ولكن لا بد لى من استعمالها لأنهما تكونان عنصرا هاما فى الخرافات التى يعرض لها الكتاب . أما كراهيتى للرأسمالية فليس مردها إلى اعتراضى على الظاهرة الاجتماعية التى تدافع عنها ، ولكن لأنها لفظ غير إنسانى . وإنى لأذكر قول أحد الكتاب المشهورين ، وكان يوما مديراً لمسرح ڤيينا العالمى المشهور ، فى الأيام الرخيّة قبيل سنة ١٩١٤ « إنى لأقف عن مطالعة جريدتى عند صحيفة الشئون المالية فيها . ذلك بأن الإنسان ينتهى حيث تبدأ المادة » وما أشد خطأ هذا الكاتب . فمعظم نواحى الإنسان ، إن لم يكن كلها ، تعالَج على هذه الصحيفة المالية ، ولكن قادة الفكر فى الأمم العظمى إبان هذا العصر السعيد أمكنهم أن يتجاهلوا هذه الحقيقة ، حين كان العالم لم تغزه بعد تلك الخرافة القائلة بأن الصحيفة المالية تنتظم من الإنسان كل شئونه ونواحيه ، على حين أن ما عداها من الصفحات لا يحوى سوى المظهر الخارجى الخداع ، أو الحواشى التافهة للحقائق الاقتصادية المسيطرة .

وليس الأمر كذلك ، فلم تكن الرأسمالية فى الإصل مجرد مجموعة من النظم بل كانت عملا إنسانيا . ويجب أن ينظر إليها على ضوء هذه الحقيقة . وإن الاقتصاد ليكون ضالا بلا هدف إذا لم يكن هدفه الوحيد النهوض بحياة الإنسان . ولا يعيش الإنسان على الخبز وحده ، ولكن من المؤكد أنه لا يستطيع الحياة بدون خبز ، ولا يوجد قانون اقتصادى مستقل أو بعيد عن الناس الذين شرعوه أو الذين شُرِّع لهم . فالاقتصاد مسألة تمس الكيان المادى للأنسان . والإرادة الإنسانية بما ركّب فيها من بواعث ورغبات هى التى تحدد الاوضاع الاقتصادية ، وليس العكس صحيحا ، أى أن النظام الاقتصادى ليس هو الذى يوجه الإرادة الإنسانية .

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون للسياسة ، لا للاقتصاد ، الاعتبار الأول فى حياة المجتمع وتصرفاته .

ولست أحب « رسم الخطط » لأنها تحتمل من المعانى ما يجعلها غير ذات معنى ، ومجال التفكير فيها غير محدود ولا مقيد . وأنا بطبيعة الحال من أنصار « رسم الخطط » فى كل الأوقات ، وفى كل النواحى . فأنت وأنا وسائر الزملاء المعقولين نقوم بتنظيم حياتنا الفردية . ونحن نقوم بالتنظيم من أجل الاسرة والاصدقاء ، ومن أجل الأمة أو الجنس البشرى . والتنظيم ركن أساسى فى حياة الجماعة . والحكومة الوطنية لا بد أن تظل « المنظمة العليا » ما لم تحجبها عن هذا العمل يوما ما هيئة عالمية . ولكن الذى أعترض عليه بشدة هو تلك الفكرة السائدة القائلة بأن من حبذ التنظيم فقد ساهم فى القضاء على الشرور . فلا معنى لمطالبة بالتنظيم ما لم تقترن بالمطالبة باقتراحات محدودة مفصلة . وأنا ممن يقولون بالمحاولة والاخفاق ، ولكن لا يكون الاخفاق على طول الخط . كما يجب أن يتولى الحكم قاض لايتأثر ومحلفون لا يتحيزون ، فى جو لايلوثه البغض أو التحامل أو الجهل ، جو مفعم بالحقيقة ، غير ملبد بالخرافة . وإنه لإجرام كل الإجرام أن ننسى لحظة واحدة أن الجنس البشرى الحى هو مادة تجاربنا . ويجدر بنا قبل كل شيء ألا ننكص عن الاعتراف بالحقيقة ، فإذا تحققنا أن الطبيب على وشك أن يصف دواء ضاراً ، فليس يعنينا كثيراً إن كان إنسانياً أو محتالا ، بل يجب أن نرفض الإذعان له فى الحالتين .

وقد لا يقوم عطفنا أو بغضنا على شيء من التعقل ، ولا بد من التنسيق بين العقل والعاطفة وإلا وقعنا فريسة لأهوائنا . والحق إن التوازن بين العقل والعاطفة هو أشق أهداف التربية الاجتماعية . ويختلف الناس

شدّة ، فى النزاع بين العقل والعاطفة تبعاً لاختلاف أمزجتهم . على أن هذه الشدة هى التى تحدد موقفنا الشخصى من المسائل التى نشترك فيها .

وهـذا النزاع بين العقل والعاطفة يهم المحافظين وغلاة الأحرار على السواء . فهذا المتطرف يتخذ سلما فى الجو ليستلهم السماء نظاماً يطبقه على الأرض ، ولـكن المحافظ أكثر تواضعا ، فما يكاد يقوى على المشى حتى يكون همه الوحيد أن يثبّت قدميه على الأرض غير غافل عن وجود السماء فوقه . والراديكالى يتناسى أمسه وينظر إلى غده فقط ، ولـكن المحافظ يعتبر بأمسه عند التفكير فى غـده . وصورة الحياة عند الراديكالى لا تعدو اللونين الأبيض والأسود (ولا توسط بينهما) ، أما عنـد المحافظ فألوانها كثيرة ما خلا الزخرف البراق . ولا يقنع الراديكالى بغير « الله أو الشيطان » . ولـكن المحافظ فى محاولته التوفيق لا يعتبر أنه يرتكب حتى أهون الشر بل إنه يقوم بالخير العام . ويركب الراديكالى متن الشطط على حين يسعى المحافظ إلى بلوغ مستوى نسبى محدود . وهذا يفسر كيف أن أشنع الجرائم فى التاريخ يقترفها المتطرف باسم المُثُل العليا القويمة ، على حين أنه باسم هذه المُثُل بعينها كان المحافظ يميل إلى اغتفارها ، تبعاً لنفسيته التى جبلت على مجرد الرضا . والمحافظ على بينة من ضعف الإنسان كما أنه على بينة من اختلاف الناس وتباينهم . فإذا حاول التوفيق نراه إنما يلجأ إلى حلول متعددة العناصر تأخذ بمختلف وجهات النظر ، ونحن فى حاجة إلى حرص المحافظين حيناً وإلى جرأة غلاة الأحرار حيناً آخر . فإذا تولى المحافظون زمام الحكم لم يكن لهم مندوحة من نزعة التطرف والتهور والاندفاع للمضى فى هذا السبيل أو ذاك . كما أن الراديكاليين إبان حكمهم يكونون فى مسيس الحاجة إلى الرصانة والتروى اللذين يمتاز بهما خصومهم

المحافظون . وإنى إذ أتناول هذين النمطين ، وأصف العمل المتشابك بينهما ، لا أمثل فى خاطرى هذا الدور السياسى الذى تؤديه الديمقراطية خير الأداء فحسب ، بل إن لى غراماً بهذين الصنفين الأساسيين من الجنس البشرى وموقف كل منهما من الآخر . ونحن فى حاجة إلى كليهما : المحافظين والمتطرفين .

ويجب أن يكون البحث عن الحقيقة هدفهما المشترك . فلنحتمل تعارض الآراء إلى أقصى حدود الاحتمال ، ولنقاوم جهد المستطاع الكذب وعدم الإخلاص (وأقصد بعدم الإخلاص هنا تلك النزعة التى لا تفصح عن حقيقة نواياها) . ولنجاهد دعاة الانقلاب على صواب كانوا أو على خطأ . ذلك أنهم يكفرون بالتسامح ، وأن نزعاتهم هذه إنما تتجاهل مُثُلنا الأخلاقية الأساسية . فالذى يؤثر السيف على المنطق يجب أن يموت بحد السيف دفاعا عن المنطق . وإنى هنا أتناول الحاضر لا الماضى ، فسواء لدىّ أ كان هناك مفر من الثورات الخوالى أم لم يكن ، وأنها كانت مجدية أو غير مجدية . فليست العصور التى سبقت الديموقراطية هى المسئولة عن تطور أساليبنا العقلية الحديثة أو جدلنا السياسى ، وعلينا أن نلائم بين معاييرنا الخلقية وبين ما يحتمل أن تتمخض عنه الأساليب الفنية . فما كان حقاً بالأمس قد يصبح باطلاً اليوم ، وقد يكون جريمة فى الغد .

ومعظم الخرافات التى تناولها هذا الكتاب كانت على شىء من الحقيقة حين نشأتها الأولى . وإنما اكتست ثوب الخرافة بتطور العالم وتغير الظروف فيه ، وهذا التغيير هو أول ما يعنينى . ولا يدّعى هذا الكتاب أنه يفتح آفاقا جديدة للعلم ، فقد عالج معظم موضوعاته خلق كثير قبلى علاجا أعتقد أنه أوفى وأكبر قيمة ، وكلما سنحت الفرصة ألمعت إلى هؤلاء الكتاب

الذين أجد نفسي مديناً لهم ، والذين بودي أن أحبب إليك قراءة مؤلفاتهم . ولسوف تكشف لنفسك بنفسك عن مواضع التفكير الجديد المبتكر . وليس الغرض من الكتاب أن أضيف إلى علم النظريات السياسية بحوثاً ممتازة ، وكل الذي أصبو إليه هو أن يكون الكتاب محبباً إلى الناس ذائعاً بينهم ، وأن يرتفع إلى مستوى المقاييس العلمية المنتجة . وإنك لتجد كثيراً من النظريات المبسطة التي لا أستعملها في حلبة الجدل العلمي ، ولكني أبحت لنفسي استعمالها هنا استعمالا دقيقاً مخلصاً لفائدة القارئ الذي لم يتزود بعدُ من العلم الذي نحن بصدده . وقد يبدو لك مجال هذا العلم تيهاً مخيفاً . وفي الحق إنه من السعة والتشعب بحيث يسمو على إدراك الرجل العادي ، ولكن هذا المجال ليس إلا العالم الذي نعيش فيه ، فخليق بنا أن نتفهمه ونستوعبه أيما استيعاب . ولكن إياك والدواء السائغ غير الناجع .

الفصل الأول

لم سمى عصر الخرافة ؟

فى اليوم الأول من شهر أغسطس سنة ١٩١٤ انهار صرح العالم الذى خيل إلينا يومئذ أنه أبدى خالد ، ومنذ ذلك اليوم بدأ عصر الخرافة . ويتعذر علينا أن نسترجع ذكرياتنا عن الحياة قبل ذلك اليوم ، فى عالم فياض بالطمأنينة والثقة والأمن ، عالم كانت فيه الاوضاع والانظمة والعادات والحدود السياسية والقوى الاقتصادية أمورا مسلما بها ، بل كانت فوق متناول النقد فلم يكلف أحد نفسه — اللهم إلا فئة قليلة — مشقة التفكير فيها ، عالم اطرد فيه التقدم اطرادا طبيعيا . ولم يشتد فيه الجدل حول المقاييس الخلقية ، وكانت فيه النظم الاقتصادية ذات صفة عامة شاملة لا يتناولها كبير تغيير .

١ — النظام الأوربى

وقد بدأت المتاعب فى أوروبا ، وإذن يكون علينا أن نتطلع إلى هذه البلاد ابتغاثا للذاكرة . إن أوروبا لم تشهد حربا كبيرة منذ سنة ١٨٧١ ، بل إنه ليخيل إلينا أن حرب سنة ١٨٦٤ (بروسيا والنمسا ضد الدنمرك) وحرب سنة ١٨٦٦ (البروسية النمسوية) . والحرب البروسية الفرنسية ١٨٧٠ ، كل هذه الحروب إنما كانت أموراً تثير النفوس أو تلهب الحماسة بما فيها من أحاديث البطولة والمجد . فالحرب البروسية النمسوية لم تستغرق سوى سبعة أسابيع ، ولم يكن فيها من المعارك الكبرى غير واحدة لم يزهق فيها من الأرواح إلا القليل . أما فى الحرب البروسية الفرنسية

١٨٧٠ — ١٨٧١ فكانت ضحايا ألمانيا المنتصرة ٣٥,٠٠٠ من القتلى ، واستمرت هذه الحرب من ٤ أغسطس إلى أول سبتمبر ١٨٧٠ وهو اليوم الذى سلم فيه نابليون الثالث وجيشه فى سيدان ، ولو أن حصار باريس أطال أمد الحرب . ثم أعقبها ثورات المجالس البلدية ، تلك الثورات التى أخمدت بنفس الشدة والعنف اللذين صحبا نشوبها . وجملة القول إن الحقبة التى امتدت نحو قرن من الزمان من ووترلو إلى قيام الحرب العالمية الأولى كانت عصر سلم وتقدم ورخاء فى أوروبا .

وفى فترات متقطعة نشأت بعض المتاعب ، مثل ثورة ١٨٤٨ التى كانت خطيرة إلى حد ما ، ولكن خسائرها من الرجال والأموال كانت تافهة حتى إذا قيست بالمقاييس المتواضعة لذلك العصر . بل كانت كلمة « الحرب » تحمل معنى مخالفا لما احتملته بعدُ من معانٍ . «كانت — كما عبرّ عنها كلوزوِتز بقولته المشهورة — استمرارا للعلاقات السياسية باسلوب مغاير » ، وكان للحكومات أهداف محدودة يتعذر لسوء الحظ تحقيقها دون التلويح بالقوة . ففى حرب القرم مثلا نظمت إنجلترة وفرنسا حملة إلى جنوب روسيا ، ولكن الهدف الحقيقى لهذه الحملة من الوجهة العملية كان حصار حصن سباستبول والاستيلاء عليه . وعندما أعلنت بروسيا الحرب على النمسا (١٨٦٦) كانت ترمى فى الواقع إلى طرد النمسا من الاتحاد الألمانى . فلما قبلت النمسا المنهزمة هذا الوضع لم يفرض عليها شىء آخر . أما نابليون الثالث فكان يبغى من وراء الإذلال السياسى يصيب به بسمارك ، أن يحول بين بروسيا وبين إسبانيا . وحتى مع الهزيمة الساحقة التى منيت بها فرنسا لم يكن ثمة مجال للشك فى أنها لابد أن تنهض بنفسها سريعا لتتخذ مكانها بين الدول الكبرى المستقلة . وهكذا كان لكل حرب هدف خاص . وبالقياس إلى هذا الهدف كانت تعد مقدما

نفقات الحرب الخاسرة تقديرا تقريبيا أشبه بتقدير نفقات مشروع صناعى قبل إنفاذه بعشرات السنين .

وكان يخيل إلى المرء أن صرح النظام الأوروبى — على الأقل فى فترة نصف القرن التى خلت بين ١٨٧٠ ، ١٩١٤ — وطيد إلى الأبد . فكانت هناك عصبة أوروبية من الدول الكبرى تضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا والروسيا ، والحق إن اشتراك هذا العدد فى المجمع الأوروبى كان ضمانا كافيا لمضى السياسة الأوربية فى الاتجاه المرسوم . وكان الشغل الشاغل للدبلوماسية الأوروبية إذ ذاك هو الاحتفاظ بتوازن دولى لا يمس مهما تغير الأشخاص بتغير الاهداف . حقا وجدت بعض الميول وبعض الحزازات التى تقوم على نزعات تاريخية ونظرات فلسفية . من ذلك العطف المتبادل الذى كان يسود بين الارستقراطية الألمانية وبلاط قيصر روسيا . وعلى النقيض من ذلك كانت الارستقراطية الروسية تؤثر الحياة الباريسية ، كما كانت مونت كارلو أكثر جاذبية لديها من ويزبادن أو همبرج . أما بريطانيا فقد تعاقب عليها حكومات تتفاوت نسبيا بين الرغبة فى السلم والنزعة إلى الاستعمار ، ولكن حائلا ما لم يقف دون تعاونها مع المانيا ضد فرنسا تارة ، أو مع هذه ضد تلك تارة أخرى . وكذلك كان حالها مع الروسيا والنمسا ، تتحد فى العمل مع الواحدة منهما ضد الأخرى ، وفى كل هذا كان الهدف محدودا ولم يكن قط حياة أمة .

وكأنما ارتضت الطبيعة هذا النظام وعاونت عليه ، وآية ذلك أن ثلاثا من الدول الأوروبية العظمى كان على رأسها ملوك امتدت حياتهم لأكثر من جيلين ، فتمثل فيهم مبدأ التوازن الدولى وتأصل وبقى ، هؤلاء هم الملكة فكتوريا فى إنجلترا والامبراطور غليوم الأول فى ألمانيا والأمبراطور

فرنسوا چوزيف فى النمسا . وقد عاصر غليوم فى ألمانيا بسمارك الذى استمر بعد مولاه عامين فى الحكم ، ولو أن حياته امتدت عشرة أعوام بعد موت الأمبراطور .

ولم يكن من الميسور أن نتصور نظاما أوربيا لا يضم هذه الدول الكبرى ، تلك الدول التى سبق أن قُدّرت حدودها تقديرا ، كما قدر أن يستوى على عروشها تلك الأسرات المالكة . وكان لهذا النظام أعداء . وكم من أشياء فى ثنايا الطبيعة ، وفى السماء ، وعلى الأرض ، لا تروق الإنسان ولكنه لا يستطيع لها علاجا . فهذا نظام أبدى ليس من حق الكثيرين أن يشغلوا أنفسهم بالبحث فى كنهه الفلسفى .

حقا كانت هنالك نذر مشئومة ، فقد لقى كل من قيصر روسيا ورئيس جمهورية فرنسا وأمبراطورة النمسا الجميلة مصرعه على يد الفوضويين ، ونشبت الثورة الروسية الأولى فى سنة ١٩٠٥ ، كما بدأت دول البلقان منذ سنة ١٩٠٨ تخلع عن نفسها سيطرة النظام الأوروبى . ولكن هذه الثورة الروسية سنة ١٩٠٥ وانتصار شباب الأتراك على السلطان ونظمه العتيقة البالية الاستبدادية كانا يسيران فى نفس الاتجاه ، فأن روح التقدم والتحرر سرت فى الأمم المتأخرة فخلقت منها أعضاء أدعى إلى الاطمئنان وأكثر انسجاما مع تلك العصبة من الدول الأوروبية التى اقتسمت العالم فيما بينها .

٢ — التفاؤل الاقتصادى

كان النظام الاقتصادى لذلك العصر يلائم تماما نسيجه السياسى ، فأثرى العالم ثراء متواصلا بفضل ما أفاض عليه من نماء ذلك النظام الاقتصادى الذى سار قدُما نحو النجاح ، وسجلت الأرقام السنوية للثروة العالمية فى ظل

هذا النظام ازدهارا مطردا يبعث على الرضا والارتياح ، وطبيعى أن يتداول اليسر والعسر ، فتنتعش الاقتصاديات تارة وتجرى عليها الشدة تارة أخرى ، وبين آن وآن حدث هبوط ، ومن أمثلة ذلك ١٨٧٣ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٧ ، وتلك أحداث عارضة ، جسام أو غير جسام ، ولكنها لم تثر أية شكوك فى متانة هذا النظام أو مستقبله أو مزاياه . ولم يتزعزع إيمان الناس بما تنطوى عليه النظم الاقتصادية والاجتماعية من قوى فعالة ناجعة . وفى قاعة المطالعة بالمتحف البريطانى توفر أحد اللاجئين الألمان على البحث والدرس حتى خرج على الناس بنظريته التى كان فيها القضاء المبرم على النظام السائد برمته . هـذا هو كارل ماركس ، وتلك هى نظرية الاشتراكية التى نادى بها ، ولكن إنجلترا التى جمع فيها كارل ماركس مادة رسالته ، والتى أعلن فيها مذهبه الاشتراكى ١٨٤٨ لم تعره أذنا صاغية . وفى انتخابات ١٩٠٥ زاد نواب حزب العمال فى انجلترة إلى ٢٩ ، ولكن نظريات كارل ماركس لم تلق قط اهتماما من هذا الحزب قبل الحرب العظمى الأولى ، ذلك بأن النظم كانت متأصلة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى انجلترة تأصل حزبى المحافظين والاحرار فى حياتها السياسية .

أما فى ألمانيا فقد قام حزب اشتراكى قوى إبان النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولكن النزعة الثورية الحادة التى اقترن بها قيام هذا الحزب سرعان ما تبخرت فى وقت مبكر ، فيما جاور ألمانيا ، كما اختنقت الاشتراكية فى الجو السياسى الذى نشأت فيه إلى حد أن حركة الاصلاح ، أو ما يزعمون أنها كذلك ، سيطرت سيطرة فعلية على ذلك الحزب الاشتراكى ، وأضحت العقيدة الاشتراكية التى حمل لواءها كارل ماركس كلاما لا غناء فيه قبل أن يحل عام ١٩١٤ بوقت طويل . وتناسى الاشتراكيون الألمان كل ما قيل فى

مؤتمرات الدولية الثانية من خطابات مؤثرة وما اتخذ فيهـا من قرارات ، فتقدموا لخدمة بلادهم فى الحرب العظمى بنفس الاخلاص الذى خـدم به الإنجليز والفرنسيون الاشتراكيون بلادهم . وأخذ التفكير فى النمسا والمجر نفس السبيل الذى شاهدناه فى ألمانيا . على حين كانت فرنسا فى صراع ابتغاء توطيد الجمهورية الثالثة ، حتى تثبت فى وجه عنـاصر البونابرتية والملـكية الشرعية التى استأنفت نشاطها ، فلم يستطع حزب اليسار مهاجمة الجمهورية التى قامت على أكتاف أصحاب رءوس الأموال من الطبقة الوسطى .

٣ — الحريات الثلاث

أسس النظام الاقتصادى الاجتماعى فى أوربا على طائفة من المبادئ القويمة التى اعتبرها الناس فى ذلك العصر ثابتة سليمة لا تتزعزع ، كما يعتبر عامة الأمريكيين حتى يومنا هذا — حرياتهم المدنية التى تضمنتها « وثيقة حقوق الإنسان » . تلك هى حرية الانتقال وحرية التجارة وحرية تداول النقد .

فكان لـكل فرد أن يغادر وطنـه مسافراً أو مهاجراً متى شاء وأنـى طاب له المقام بلا جواز سفر . وكانت الدولة الأوربية الوحيدة التى تصر على حمل جواز سـفر — لا جواز مرور فقط — هى الروسيا ، فكان هـذا الاجراء من جانبها يقابل بابتسامة السخرية والاحتقار لـما ينطوى عليه من الرجعية والتأخر . ومن ذا الذى كان يقصد الروسيا ؟ إنها لم تـكن بعـدُ « مكة » التى يحلم الملايين بالحج إليها من كل فج ! لقد كان الترحال صوب الغرب من أوربا الشرقية الزراعية قليلة السكان إلى أوربا الوسطى والغربية حيث النهضة الصناعية على أشدها ، أو من أوربا إلى الأراضى الأمريكية

ذات الفضاء الشاسع .

والحق إن القارة الأوربية لم تخل من الحواجز الجمركية ، ولكن الامبراطورية البريطانية — على سعتها — اتخذت مبدأ حرية التجارة ، فكانت البلاد مفتوحة للمنافسة التجارية الحرة ، وكذلك فعلت هولنده وبلجيكا واسكنديناوه فقد قاربت أن تتخذ هذا المبدأ . ولفترة من الزمن كان يبدو أن الدول العظمى فى أوربا تتأرجح فى هذا الاتجاه . وفى العقد السابع من القرن التاسع عشر كان الاعتقاد السائد أن المستقبل هو لمبدأ حرية التجارة . ولكن عشرات السنين التى تلت لم تحقق هذا الأمل كل التحقيق ، فما كانت أخريات العقد الثامن حتى دبت ميول رجعية . ومهما يكن من أمر حماية التجارة فى أساليبها ودرجة تطبيقها إذ ذاك فهى مبعث حسدنا الآن بالنسبة لما نحن فيه اليوم . فإن التعريفة الجمركية تراوحت حينئذ بين رفع يسير أو خفض ضئيل ، وكلا الأمرين لم يمنع حرية تدفق البضائع . وكل ما كان لها من أثر لم يَعْدُ تقلبات طفيفة فى الأسعار ، ومن المسلم به أن هذا كان فى مصلحة أصحاب رءوس الأموال .

وأهم هذه الحريات ، كحق طبيعى ، كان حرية استغلال النقود . فكانت الدول الصناعية الكبرى فى أوربا تقذف بآلاف الملايين من الجنيهات إلى البلاد الأجنبية — أوربية أو غير أوربية — لاستغلالها فيها ، وكانت انجلترا وفرنسا أسبق الدول فى هذا المضمار ، ثم تبعتهما ألمانيا فى خطى سريعة بعد ١٨٩٠ . وكان ينظر إلى هذه الأموال باعتبار أنها ودائع آمنة رابحة ربحاً مغرياً يرنو إليه الدائن والمدين على السواء . فلم يكن ثمة شك فى النتيجة النهائية وهى استرجاع أصل المال مع الربح . وتدفق معظم هذه الأموال إلى الولايات المتحدة وكندا ، وجزء كبير منها إلى أمريكا الجنوبية ، وظفرت

منها الروسيا ببضعة آلاف من الملايين ، ودول البلقان ببضعة مئات . أما نصيب الهند والشرق الأقصى منها فكان أقل من ذلك . واعتبر الربح الناتج من استثمار هذه الودائع جزءاً لا يتجزأ من الدخل القومى فى الدول الصناعية الكبرى ، لا ترعاها بنفوذها السياسى أو قوتها الحربية فحسب ، بل أبلغ أثراً من ذلك ، أن هذه الدول وافقت موافقة عامة لا نزاع فيها على المبادئ الأساسية للرأسمالية ، وهى قدسية المعاهدات ، واحترام القوانين الداخلية ومنع الحكومات من التدخل فى الأعمال .

٤ — الذهب معيار عالمى

وكان النظام الاقتصادى يقوم أساسه على الاعتراف العام بالذهب كمعيار عالمى . وبإصلاح نظام النقد فى النمسا والمجر سنة ١٨٩٠ وفى الروسيا سنة ١٨٩٧ ، كانت هاتان الدولتان آخر من انضم إلى « كتلة الذهب » وكانت الوسيلة الوحيدة العملية للاحتفاظ بتوازن دولى مالى هى « سياسة القطع » . التى جرت عليها المصارف المركزية التى أنشأتها الدول الأوربية لعشرات من السنين خلت ، فى وقت كانت فيه الولايات المتحدة لا تزال تتمسك بنظام المصارف الأهلية المتعددة . وهكذا كان الاقتصاد العالمى شديد التشابك لدرجة أن تغييراً طفيفاً فى سعر القطع — كما كان يحدث فى بنك انجلترا مثلا — كان كفيلا بمنع الاضطراب فى حركة تداول النقد الدولى ، وكل ما يقترن بها من أثر فى قيم التبادل ومركز الدائن ومستوى أسعار السلع . واستحال هذا الأسلوب فى التعامل إلى نظام عادى من السهل أن يتعلمه ويمارسه بنجاح رجل قليل الخبرة والاهتمام بالنظريات الاقتصادية والاجتماعية . فتعلم الإنسان نظام المصارف المركزية بالأمس كما يتعلم قيادة

السيارة اليوم ، وكما سيتعلم قيادة الطائرة فى الغد . وجرت هــذه العملية بنفس الأسـلوب تقريباً فى كل مكان ، وكان من السهل تقدير نتائجها ، لأنها محدودة بمقادير معروفة .

تلك كانت حالة العالم قبــل ســنة ١٩١٤ . عالم يقوم فى الظاهر على الاســتقرار والبساطة لا يكتنفه غموض أو شكوك ، وكان من الميسور لـكل فرد أن يتفهمه إذا ما كلف نفسه مؤونة السؤال عما يجهل . وسكن الناس إلى هذه الحالة حتى إذا ما أتى الطوفان ســنة ١٩١٤ لم تكن العقول مهيأة لاستقباله ، فلم يَدرُ بخلد أحد أن ثمة أزمة قادمة خليقة بالاستعداد لها .

٥ — نمو أمريكا

كانت الولايات المتحدة ذلك المـارد اليافع الذى امتــد نشاطه فى كل اتجاه تحدوه القوة وتدفعــه المغامرة — لا تزال فى تلك الحقبة بين ١٨٧٠ ، ١٩١٤ تضطرم بتلك الذكريات المروعة التى خلفتها الحرب الأهلية التى منيت بها فى صباها ، ولـكنها كانت عامرة بثقة لا نهاية لها فى مستقبل باهر غير محدود ، لا يقيد نموها فيه قيد ، ولا تحفل فيه بشكوك أو عوائق تقف فى طريقها إلى المـكان اللائق بها فى حلبة الاستعمار والنفوذ والقوة . على أنها لم تزل بعد تعتمد على القارة القديمة التى كانت تغذيها بالمال والرجال والأفكار . وكانت أمريكا وقتئذ مهد الأحلام والفرص للملايين من الأوربيين الذين كانوا يقصدون إليها فى أفواج متلاحقة ، وكانت مجالا صالحا لاستثمار رءوس الأموال الزائدة عن الحاجــة فى أوربا ، تلك الأموال التى كانت أمريكا فى مسيس الحاجة إليها لاستغلال المساحات الواسعة ، وإنشاء الطرق الحديثة ، واستغلال المناجم ، وإنهاض الصناعة ، وللاستفادة من

محصولاتها الزراعية التي كانت تتكاثر فى سرعة عظيمة .

ولم يكن التفاؤل الذى عم أمريكا إلى هذا الحد ، سوى نتيجة لما كان يغمر أوربا من ثقة . وكان لازدهار نيويورك فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ما يقابله فى لندن وباريس وبرلين وفيناً ، لقد كانت الولايات المتحدة جزءاً لا يتجزأ من نظام الحياة الذى ساد وسيطر على عالم الجنس الأبيض ، فشاركته منطق تفكيره وحقائقه وأخيلته ، وإيمانه بالنظام الاقتصادى والاجتماعى الخالد الذى قام على الوصايا العشر ومبادئ حقوق الإنسان .

وإن كان ثمة فوارق بين أمريكا وأوروبا ، فهى أن الحياة فى الأولى كانت أكثر بساطة منها فى الثانية ، فلم تُثر السياسة الخارجية اهتمام الأمريكيين ، ولم يكن هناك توازن دولى معقد يُحرص عليه فى أمريكا الشمالية ، أما أمريكا الجنوبية فكانت فى مأمن منذ اليوم الذى توطد فيه مذهب مُنرو بمعاونة بريطانيا ، وكانت حروب المكسيك مثل الحروب الأسبانية مثيرة لقراء الصحف على موائد الأفطار ، ولكن من المؤكد أنها لم تمس الوتر الحساس فى الشعب ، بل هى لا تقرن بالحروب الاستعمارية الطويلة التى انهمكت فيها أوربا لعشرات من السنين ، كانت أمريكا أثناءها تتمتع بسلم لم يتكدر صفوه . لذلك كله قفزت الولايات المتحدة إلى مصاف الدول العظمى ، واعترف بها العالم أجمع على أثر توسط الرئيس تيودور روزفلت فى عقد معاهدة بورتسموث بين روسيا واليابان سنة ١٩٠٥ . مما كان موضع فخار عادل لكل أمريكى ، ولكنه لم يكن قط مسألة حياة أو موت .

وكما كانت السياسة الخارجية مسألة قليلة الأهمية للجمهور الأمريكى فكذلك كانت المشاكل الحربية ، وهى التى كانت محور السياسة الأوروبية ،

فكان التجنيد الاجبارى مبدأ مقررا فى أوروبا ، وتضخمت ميزانيات الحرب تبعا لنمو الدول ، ومكّنت طبقة المجندين لنفسها فى المجتمع حتى أصبحت فى بعض الممالك قوة اجتماعية مسيطرة ، كل أولئك كان يجرى فى أوروبا فى الوقت الذى استطاعت الولايات المتحدة وحدها من بين الدول العظمى ، أن تحتفظ بمصروفات جيشها وبحريتها فى مستوى لا يذكر بالقياس إلى ثروتها المتزايدة .

وأخيرا كان النظام الاقتصادى فيها أكثر ثباتا منه فى أوروبا . فقد بقيت الولايات الأمريكية الدولة العظمى الوحيدة التى كانت فيها الاشتراكية لا تعدو الطرف المتهوس من المجتمع ، ولم ترْقَ لتتخذ صفة جدية فى الكيان السياسى . ولم يكن للمِلْكية الخاصة وكل ما يتعلق بها فى أية بقعة من بقاع الأرض ما كان لها فى الولايات المتحدة من اعتبار وتقديس . حقا وقعت حوادث إضراب عنيفة ولكنها قمعت . ووجدت اتحادات العمال ، ولكنها كانت « محافظة » أو كانت كَمًّا مهملا . ولم يقم فى الولايات المتحدة حزب للدهماء من العمال يعتزون فيه بطبقتهم ويناضلون عنها . ولم يقم بالولايات حزب قوى للمعارضة خارج نطاق الحزبين التقليديين المتعادلَيْن الحزب الديموقراطى والحزب الجمهورى . كما خلت البلاد من الوطنيين المشاغبين الذين طالما أقضّوا مضاجع الحكام فى أوروبا . واكتظت البلاد بالمهاجرين أيما اكتظاظ ولكنها لم تضق بهم ذرعا . وهل ثمة تغيير تناول الحياة فى أمريكا بين سنتى ١٨٦٤ ، ١٩١٤ ؟ نعم كان تغيير مستمر ، فهناك مسائل يعوزها الحل ، وواجبات يتحايل على إنجازها ، ومتاعب لا بد من مواجهتها ، ولكن قلما خامر الناس شك فى الروح والاتجاه والوسيلة التى تعالج بها هذه الأمور علاجا حاسما ناجعا .

٦ — عالم بسيط ينهار .

وفى اليوم الأول من أغسطس سنة ١٩١٤ بدأ عصر الخرافة هذا ، ومنذ ذلك اليوم بدأ الشك يتسرب إلى كل شيء بلا استثناء . ومن السهل علينا الآن أن نتبين مبلغ الحمق فى شعور التفاؤل والرضا الذى ساد العالم قبل سنة ١٩١٤ ، وأن نتعقب أسباب الكارثة فنرجع بها إلى عوامل كانت كامنة فعالة طوال سنين خلت قبل سنة ١٩١٤ ، سوف نعرض لها عندتفسير خرافات هذا العصر . فما أن وقعت الواقعة سنة ١٩١٤ حتى انهارت القيم والمعايير الثابتة التى ارتضاها الناس ، بل زال مجرد افتراض وجودها ، ولم تقم لها قائمة بعد ! فهذا العالم المبسط الذى شهدنا قبل سنة ١٩١٤ أعقبه عصر يسير فى اتجاه لاتعرف له غاية ، وأبهم على الناس فهم القوى الأساسية التى تحركه ، وإدراك مافيه من معنى بعيد الغور . إن أى تغيير ينتاب النظام السياسى فى العالم لن يكون شاذاً بدرجة يتعذر معها ممارسته والعمل به ، وإن أى تغيير يطرأ على النظام الاجتماعى بالغاً مابلغ من الانقلاب لن يصعب فهمه ، ومايلبث حتى يصبح أمراً عادياً . وكذلك الحال فى المعايير الخلقية ، فلن يعوزها من يتحمس لها ويدافع عنها مهما أدركها من مسخ أو قلب يصل إلى حد التطرف . ولكن العالم الذى جاء بعد سنة ١٩١٤ تطور فى سرعة مدهشة ، وتعقد بشكل تعذر إدراكه ، فضاعت سدى كل الجهود التى حاولت تفسيره تفسيراً علمياً منطقياً .

٧ — الاضطرابات فى أوربا

لم ينصرم العقد الثانى من هذا القرن حتى كانت قد انهارت ثلاث امبراطوريات قديمة هى الروسيا والنمسا وتركيا . وكانت الثورة البلشفية

سنة ١٩١٧ ومضة البرق التى أنذرت الناس هول الانقلاب الذى قدر لعالمهم أن يشهده ، واقترن قيام النظام المثالى فى روسيا — التى تشغل سدس مساحة الكرة الأرضية — بجزع وفزع ومذابح تتضاءل أمامها أهوال الحرب . وفى سنة ١٩١٨ تمزقت إمبراطورية النمسا والمجر وظهرت فى عالم الوجود دول جديدة . وكتب على مائة أو تزيد من الملايين البشرية أن يطرحوا ولاءهم القديم الموروث ، وأن يهيئوا أنفسهم بين يوم وليلة لظروف جديدة مجهولة غير مألوفة لديهم ، وأن يروضوا أنفسهم على أوضاع اقتصادية وروابط اجتماعية جديدة ، ووجود جديد ، وتفكير جديد . وأصبح خدام الأمس سادة اليوم ، وذل جنس كان يتحكم قبل اليوم ، حتى أصبح فى عداد الأقليات . وما كان مقدساً بالأمس أصبح اليوم دنساً لعيناً . حقا لم يشهد العالم من قبل فوضى مفاجئة تطغى على الأوضاع التقليدية الثابتة ! ! وقدّر لأناس لاعهد لهم بالسياسة ، ولادراية لهم بأساليب الحكم أن يقوموا بأعبائه ويحملوا أماناته ، فى محيط غير مألوف وسط أقوام لم يتهيأوا بعد للأوضاع الجديدة التى قضى عليهم أن يعيشوا فيها !

وفيما بين القطب الشمالى والخليج الفارسى خُلقت خلقاً دول عديدة صغيرة لا عهد لها بالاستقلال لقرون خلت ، بل منها من لم يَنْعم به قط ، ولكنها تعلقت بأهداب الاستقلال والسيادة التامة مع مقوماتها من الجيوش ومصانع الذخيرة ، والتمثيل السياسى وإصدار النقد والحواجز الجمركية والنظم الاجتماعية الجديدة ، وفى هذه الطفرة واللهف على التطور لم تتناس تلك الشعوب كوامن الحقد والحزازات والتقاليد المغروسة ، وإن منها لما يتعارض مع نظمها المستحدثة وآمالها الجديدة . وإنما كان يسيطر على سلوكهم هذا وازع من الخوف والقلق الشديد على مصير الوضع الجديد وما يخبئه الغد من شرور يتعذر التكهن بها .

على أن الشعوب التى عمَّرَتْ بعد الكارثة لم تنج من هزة عنيفة. فألمانيا بقيت ألمانيا مع فارق كبير جداً بينهما ، فقد انقلب العالم الألمانى رأساً على عقب ، وأضحت البلاد قاعاً بلقعاً يتعذر فيه إقامة صرح جديد على الأنقاض القديمة المتناثرة هنا وهناك ، فالأمبراطور قابع فى منفاه ، والارستقراطية الألمانية هوى عنهـا سلطانها ، أو خيل إلينا ذلك ، على حين قفز العمال وسكرتيرو الاتحادات إلى أعلى المراتب ترمقهم عين الحقد . تلك الدولة الذليلة المغلوبة على أمرها التى شاع فيها الانقلاب ، كانت أقرب الجيران إلى النظام المثالى فى روسيا ترحب به كل الترحيب ، وتعطف كل العطف على رسالة التحرير التى جاءت بها البلشفية . ألم تهبط ألمانيا كلها إلى مستوى الفقر والعوز ؟!. وتأثراً بهذا الشعار — الذى استغله هتلر أيما استغلال فيما بعد — ألم تتقابل الدولتان المنبوذتان فى مؤتمر جنوه سنة ١٩٢٢ حين قذفتا بميثاق الصداقة السرى بينهما ، فوقع على المؤتمر وقوع الصاعقة ؟! وإلى الجنوب نجد إيطاليا منهوكة القوى ولو أنها كانت فى عداد المنتصرين ، وقد دبت فيها فوضى تمخضت عن عقيدة جديدة لم يسمع بها من قبل ، هى الفاشيّة التى قامت تبغى خلاص البلاد . وامتد شرر هذه الحركة إلى شبه جزيرة أيبريا ، إلى أسبانيا التى استسلمت بلا مقاومة فى أقل من عام بعد إيطاليا ، لدكتاتورية فاشيّة .

أما فرنسا ، التى بدت ، وكأنما بلغت الذروة من القوة والعزة القومية ، فقد أتى عليها حين من الفوضى والاضطراب اشتدا عام بعد عام على يد الحكومات التى تعاقبت فى سرعة مشئومة ، المحافظة والمتطرفة الاشتراكية منها على السواء ، وكانت هناك فترات قليلة من الاستقرار ، ولكنها سرعان ما انتهت بأزمات أشد عنفاً ، لم يكن من الميسور حلها ، حتى كان انهيار فرنسا فى يونيه سنة ١٩٤٠ .

٨ — انهيار الحريات الثلاث

ماذا عسى أن يكون قد تبقى من ذلك النظام الذى خلق للبقاء ، والذى عاشت فى ظله أجيال قبل سنة ١٩١٤ ؟ لقد تداعت كل النظم الأساسية والمبادىء التى سادت ذلك العصر . ولم يقتصر الأمر على قيام حكومات أو شعوب جديدة ، أو حدود أو روابط اجتماعية جديدة ، بل تعداه إلى التبدل فى أساليب الحكم . ولأول مرة تكونت عصبة الأمم . وبذا تحقق حلم طالما اختلجت به الأجيال . فكانت أداة للاحتفاظ بسلم ونظام دائم . وبدت العلائق الدولية وكأنما نظمت على أساس من العدل لم يكن يجرؤ على القول به ، قبل ذلك ببضع سنين ، إلا كل ذى تفكير جبار جرىء . ومع ذلك فان هذا التنظيم يتضاءل أمام العصر الذى خيل إلينا فيه أن العلاقات الدولية غير منظمة وغير مرسومة وغير محدودة بقانون . فبالقياس إلى العصر الذى وجدت فيه عصبة الأمم نرى أن العلاقات الدولية قبل سنة ١٩١٤ كانت قائمة نسبياً على نظام قانونى ثابت وعرف وطيد ، وأن الأساليب الدبلوماسية السرية المأسوف عليها استطاعت بالطرق السلمية قبل ١٩١٤ أن تحسم من النزاع أضعاف ما استطاعت العصبة .

تلك الحريات الثلاث الأساسية التى كانت قوام ذلك العالم وهى حرية الانتقال ، وحرية التجارة وحرية تداول النقود ، وأدتها الحرب ، ولم يكتب لها أن تعود . فلم تصبح الهجرة أمراً متروكاً لاختيار الفرد ، وفى العالم الجديد شرعت قوانين لتحديد الهجرة لدرجة لم يفكر فيها قبل سنة ١٩١٤ ولم تسفر كل المحاولات التى بذلت لتحرير جوازات السفر والمرور من القيود ، إلا عن قدر يسير جداً من النجاح . وهذا إجراء كان يعليه الفزع

من عالم يتردى فى الانقلاب . فأوجست كل دولة خيفة من أختها ، وكان لكل دولة ما يشغلها من المتاعب الداخلية التى هى فى غنى بها ، عن تعقيدات تثيرها العناصر الأجنبية والأفكار الأجنبية والمؤامرات والمظالم . فإذا كانت الحرب أيقظت الشعور الجنسى فإن فورة الشعوب خفت فى الداخل . ومن جهة أخرى نرى الحكومات المثالية الجديدة قد ألغت حرية الانتقال فأمريكا حددت الهجرة ، أما الروسيا وإيطاليا الفاشية ومن حذا حذوهما من الدول ، فقد احتجزت رعاياها فى سجن لا مفر منه ، ذلك بأن حياة الفرد فى ظل النظام الدكتاتورى لم تصبح ملكا له ، بل هى ملك للدولة ، وليس لفرد أن ينتقل إلا بترخيص من حكومته . وهذا أمر مرهون بمشيئتها .

أما التجارة الدولية قبل ١٩١٤ فكان لا يحد من حريتها سوى رسوم جمركية ضئيلة لم توضع إلا لغرض واحد ، هو إدخال عنصر جديد فى التقديرات التجارية . ثم أصبحت بعد سنة ١٩١٤ — بغض النظر عن هذا الغرض السالف — محدودة بحواجز وقيود . وقد حرم استيراد البضائع الأجنبية تحريما باتا بقوانين صريحة ، أو بوسائل أخرى ، إن تكن غير صريحة ، فهى فعالة من الوجهة العملية — مثل تنظيم التبادل أو الضغط السياسى . كل هذه الوسائل كانت فى تطور مطرد حتى أصبح تقدم التجارة الدولية ، الذى طال العمل من أجله ، أمرا مستحيلا . أما حرية انتقال النقود إلى حيث يمكن الاستفادة منها على أحسن وجه فلم يعد لها وجود ، لأن العملة أصبحت نظاما سياسا ، تتغير قيمتها كل يوم ، وانهار معيار الذهب الذى كان سائدا قبل سنة ١٩١٤ . وأين العصر الذى كانت فيه قيمة العملة أمرا ثابتا مسلما به فى كل المعاملات !؟ ولم يتمتع النقد فى أية دولة أوروبية كبرى بالاستقرار والثبات بعد سنة ١٩١٨ . حتى الدولار الأمريكى

أدركته العاصفة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ . ولـكنه ، بعد تثبيته ، أصبح الشعلة المضيئة الوحيدة وسط الظلام الدامس الذى يكتنف عالم النقد .

٩ — حكومة الجماهير الجديدة

أين عالم الأحلام البسيط الذى شهدنا قبل سـنة ١٩١٤ ؟ أينما وليت وجهك وقع نظرك على حكومات جديدة ، ولـكنك أنى وجدتها ألفيتهـا مكونة من رجال غرباء قذفت بهم إلى كراسى الحـكم ، طبقات أو أجناس ظهرت حديثاً ، يتكلمون لغة جديدة بكل معانى الـكلمة . وأصبح المقصود بالحـكومة أمراً غير الذى قصد بها من قبل . كانت الحـكومة قبل سـنة ١٩١٤ فى نظر الغرب تلتزم العمل على صيانة القانون والنظام وتوطيد الأمن وما كان لها أن تجاوز هذا الحد . فلما كان عام ١٩١٨ ، وأفاق الناس متثاقلين من كابوس الحرب ، أصبحت الحـكومات تتدخل تدخلا كبيراً فى حيـاة رعاياها : ففرضت على نفسها واجبات ، واستحدثت أدوات ، وجمعت من السلطة وحملت من التبعات ، ما لا عهد لها به من قبل .

وطغى التبدل كذلك على الأفراد الذين ساهموا بنصيب فى مضمار الحياة العامة ، فقد أسبغت الحرب على العالم لونا من الديمقراطية لم يكن منتظراً ، ولم يكن مقصوداً . وما دامت الحرب تستلزم حشد جميع الناس بكل ما أوتوا من موارد ، فقد دُعى جميع الناس ، لأول مرة فى التاريخ ، للاشتراك فى الحياة العامة . فأصبح حق الانتخاب عاما فى كل مكان تقريبا . ومنح النساء هذا الحق ، وخف قيد السن ، وبين يوم وليلة أمسى الناخبون قبل سنة ١٩١٤ أقلية ضئيلة بالقياس إلى عددهم فى ظل الوضع الجديد . وكان لزاما على هؤلاء الناخبين أن يمارسوا ألوانا لم يألفوها من التقاليد والتجارب . فقـد أتى

عصر الجماهير بما يصحبه من مشكلات ، ووقفت هـذه الجماهير موقف المعارضة من الحكومة والدولة ، كما كان لها فكرة مغايرة عن السلطة والغرض من الحكومة ، وموقف مغاير حيال النقد والميزانيات والحقوق الاجتماعية والامتيازات .

وانحدر أقطاب الروح الجديدة من أصل أرستقراطي . واشتهر بعضهم بالنزاهة ، كما فشا الفساد في طائفة منهم . وكان من بينهم العلماء المبرزون . كما كان منهم نفر لا يقيمون وزنا للقيم العقلية ، ولكننا بوجه عام نجد أن الذين سيطروا على الرأى العام وسنوا القوانين وألفوا الحكومات ، كانوا نسبياً فئة قليلة يسهل التأثير فيهم ، ذلك أن القرن التاسع عشر أقام قوة الشعب على أساس اجتماعى أوسع . وتلك كانت عملية بطيئة فى أمريكا فى النصف الأول من هذا القرن ، ولكن التجارب الأليمة التى أسفرت عنها الحرب الأهلية عجلت بالديموقراطية . وجدير بنا أن نستعرض الأرقام لنرى كم من الناس كان أهلا للتصويت ، وكم منهم عنى باستعمال حقه فى التصويت ، لندرك أن أقلية ضئيلة هى التى كانت تتحكم فى مصير الشعب . وربما كان هذا أكثر انطباقا على بريطانيا الارستقراطية منه على أية دولة أخرى قبل صدور قانون الإصلاح ١٨٣٢ . ولكن هذه الارستقراطية قبضت على أزمة الحكم دون منازع مدة جيل آخر بعد هذا فى انجلترا ، ولو أنها اعتمدت فى حكمها هذا على العناصر النشيطة الموهوبة والطبقة الوسطى الناهضـة ، فاتخذت منها أداة لتدعيم الحكم . وكان ثمة فارق ضئيل بين حزبى التورى والهويج (أو المحافظين والأحرار — كما سموا أخيراً) فى ناحية التكوين الاجتماعى . ولم تخرج طبقة صغار العمال إلى عالم الوجود إلا بعد الحرب . ونجد هـذه الحالة بحذافيرها فى فرنسا ، وقد نجدها بشكل أوسع فى ألمانيا والنمسا والمجر

حيث الارستقراطية التقليدية وارستقراطية النظام الاقطاعي أكثر ظهوراً هنا، منها في الديموقراطيات والملكيات النيابية في الغرب .

ولم تتول الجماهير (بمعناها الدقيق) الحكم إلا بعد سنة ١٩١٨ في الدنيا الجديدة والقديمة على السواء . وإلى هذه الجماهير كان يفزع كل من يطمع في مجد سياسي ، وكان الرأي العام يتشكل طبقاً لما يشيع بين الجماهير من عقيدة أو تحيز ، وكانت الجماهير هي القوى المحركة التي توجه التاريخ وتسيطر عليه ، وكان الناس يخطبون ود هذه الجماهير ، ويتملقونها ويستثيرون حماستها ويغرونها . وإلى الجماهير كان ينبغي أن يلجأ كل دكتاتور ، وكل من يطمع في أن يكونه ، شأنهم في ذلك شأن زعماء الديموقراطية ، المحافظين والثوريين منهم على السواء . كانت هذه الجماهير مصدر القوة التي لا تستغني حكومة حديثة عنها ومن أجل هذه الجماهير كان لزاما أن تحل كل المشاكل المعقدة والكبيرة . وإلى مستوى الفهم فيهم — بل أقلهم فهماً — يجب أن ينزل الجدل . لقد كانت هذه الجماهير تربة صالحة نمت فيها خرافات هذا العصر وترعرعت .

١٠ — الخرافة والحقيقة

لقد أصبحت الحياة معقدة مربكة إلى درجة يتعذر معها على الناس فهمها مهما أوتوا من العلم ، وإن جهابذة العلوم السياسية ليقفون موقف الجهل حيال مدهشات العلوم الطبيعية ، وأعاجيب الصناعة . وإنك لتجد الأطباء وعلماء الطبيعة ينغمسون في المشاكل الطريفة السياسية والاجتماعية .

وفي كلمة رقيقة نشرها وست بروك بجلر في إحدى الصحف نطالع وصفاً خالداً لهذه الظاهرة ، « لم أهتز لشيء أسوأ من اهتزازي حين اكتشفت

يوما فى الصحيفة الأولى من إحدى الجرائد أن الأستاذ البرت اينشتين لم يعد عبقريا ساحراً ، بل هو معتوه عادى ! . . ولو قيل عن إنسان ما إنه ذكى إلى حد يتعذر فهمه فكيف نجزم بذكائه ؟ وهب أن إنسانا استطاع أن يفسر لوست بروك بجلر نظرية النسبية فى أسلوب يفهمه طلبة المدارس الابتدائية فلسوف يقتنع بها كل الاقتناع ، ولن يكلف نفسه مؤونة التساؤل عما إذا كانت النظرية قد فسرت له على حقيقتها ، أو أن ما ألقى اليه منها كان وضعا مشوهاً تصبح معه « خرافة النسبية » بدلا من « نظرية النسبية » فاذا تناول الأستاذ اينشتين بدوره مسألة اقتصادية ، فانه يعالجها بنفس الطريقة التى سلكها بجلر فى نظرية النسبية ، فيقنع من هذا البحث الاقتصادى بقانون بسيط يرضى عواطفه وميوله ، ويخيل اليه أنه معقول » .

فليس حقاً ما يزعمون من أن تلك الجماهير التى نحدثك عنها هى الطبقات الجاهلة غير المتعلمة وحدها . فان أرقى الطبقات — على زعمهم — ورجال العلم والمال والأعمال والفن والأدب ، كل أولئك سواسية فى التعلق بخرافات ذلك العصر ، وليس معنى هذا أن الجميع يؤمنون بخرافات بعينها ، أو أنهم يتأثرون بنفس الخرافات على طول الخط ، ولكن لكل خرافة تستهويه لوقت ما .

على أن خرافات عصرنا مزدوجة فى طبيعتها : فمنها ما هو حقائق قديمة أدركها المسخ والتشويه على مر السنين ، ولكن المؤمنين بها لم يلحظوا هذا التغيير . أما النوع الثانى فهو تلك الخرافات التى أوحت بها تعاليم مستحدثة ترمى إلى تبسيط الحياة والخروج بها من التعقيد إلى حيز النظريات السهلة المعقولة . أما الخرافات الأولى فكانت نبراساً اهتدى بها أولئك الذين عاشوا فى العصور السالفة فحققت أغراضهم حينذاك . فلما

ولى زمانها فقدت قيمتها ، وأضلت من ظل يتلمس طريقه على هديها . أما خرافات النوع الثانى فليست هادية قط ، فهى خيالات لم تصرعها الحقائق بعد ، ولكنها كبيرة الشبه بالحقائق إلى حد تبدو معه معقولة ، ولو أنها خرافية . ويجب أن تكون الأساليب بسيطة بحيث تجد طريقها إلى بسطاء العقول . وما كان لملاك أو شيطان أن يسيطر على عقلية الإنسان لو لم يكن فى أساليبه ما يمت إلى الآدمية بصلة .

ويَصِمُ الذين يؤمنون بالنظريات (الخرافات) الحديثة الفريقَ القديم بالرجعية وإن هذا الفريق الموصوم بالرجعية ليتولاه الجزع ، ويحق له أن يجزع ، إذ يرى مبلغ السهولة واليسر الذى تشق به النظريات الحديثة طريقها حتى إلى ذوى الإدراك الواسع . ونحن فى حاجة إلى مجهود متواصل — وقد ينتابنا اليأس أحيانا — لإظهار الناس على خطأ ما يلقنون . وإن المجهود المتواضع الذى يبذله هذا الكتاب انتصاراً للحقيقة على الخرافة ، قد لا ينال من قوتها شيئاً كبيراً . ولكنه قد يعاون نفراً قليلا ممن لا يقنعون بالنظريات الفجة ، وقد يلقى قبساً من النور على محيطهم المظلم .

الفصل الثانى

الدولة والحكومة

تقوم آراؤنا عن الحكومة والدولة على خرافتين أساسيتين ، ولكنهما متعارضتان متباعدتان . وكلتا الخرافتين سائدة منتشرة ، وإن اختلف التعبير عنها من مكان إلى مكان . والإيمان بهما قائم وإن تباينت درجة التعصب والتحمس لهما من شخص إلى شخص . ولا يمكن المهادنة بينهما ، فهما لا تستندان إلى أساس عقلى مطلقاً .

١ — أسطورة الفردية

وإحدى هاتين الخرافتين ، وأقدمهما ، تحدثنا عن جهود الفرد فى سبيل النمو والتحرر ، وتكشف لنا عن نهوض الجنس الأبيض وتقدمه الرائع خلال القرن ونصف القرن ، بفضل عبقرية الإنسان ومجهوده . كما تروى لنا قصة البطولة ، فى حياة أساطين العلم والمكتشفين والمخترعين والمنشئين والمنظمين ، أولئك الذين واجهوا أشد المخاطر فهلكوا دونها حينا ، ولكنهم نجحوا فى أغلب الأحيان ، فلقاهم عملهم شهرة وغنى وجاها ، جزاء وفاقا لما أفاد معاصروهم والأجيال المقبلة على أيديهم من ثروة وسعادة وتقدم . وإن تاريخ القرن التاسع عشر لهو القصة الكبرى لتقدم البشرية والمدنية . ونحن مدينون بهذا لجهود فردية ، لا جماعية ولا منسقة ، جهود أفراد تتبعوا الطريق الذى كتب عليهم أن يسلكوه ، ولم تقف فى سبيلهم عوائق

خارجية ، اللهم إلا ما كان يستلزمه العرف السائد فى ذلك العصر (بل لقد أهملوا هذا أحيانا) . ومن المحقق أن الحكومة والدولة لم تقفا فى سبيلهم ، فلم تتدخل الحكومة فى شئونهم ، بل اقتصرت على حمايتهم من أى عدوان وضمان أقصى حدود الحرية لهم ، إلا فيما يتعلق بارتكاب جريمة أو الإخلال بالنظام العام .

وليس ثمة فترة فى تاريخ العالم يمكن أن يتناولها القصص مثل تاريخ القرن التاسع عشر ، فقد أتى بالمعجزات التى بلغت فى مداها وعددها حداً لم تحلم به العصور الأولى ، واختصت أمريكا بأغلب هذه المعجزات وأعظمها شأنا .

وليس فى تاريخ البشرية أروع من نشوء أمريكا وتطورها من مستعمرة صغيرة استقر بها بعض المخاطرين والمضطهدين الدينيين واللاجئين السياسيين ، حتى أصبحت فى فترة تزيد قليلا على قرن من الزمان ، أكبر دولة على وجه البسيطة . ولم تخرج هذه المعجزة على يد دولة أو حكومة ، بل إنه الشعب ، ملايين الأفراد الذين سيطروا على مصيرهم بأيديهم وواصلوا الكفاح ، فافتتحوا هذه القارة الواسعة الخالية وعمروها ، فكانوا يناضلون العناصر ، ويقهرون الطبيعة ، ويتغلبون على الأخطار التى كان حتما على كل فرد أن يحمى منها نفسه بنفسه ، ولم تقم دولة أو حكومة بعمل شىء من هذا لهم .

وممن تكونت الدولة يوم قيام الجماعات الأولى ؟ كان قوامها نفراً قليلا من رجال مسلحين بالبنادق يوفرون للمجموعة من العدالة والأمن أقل قسط تستطيع أن تقوم عليه . وفى الحق إن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى لا تزال تحتفظ بذكريات حية للنشأة البدائية التى تطورت منها إلى دولة حديثة .

وإن نشأتها هذه لتختلف اختلافاً كبيراً عن نشأة الدول الأوروبية، كما أنها أكثر تأخراً في الزمن عنها . وقد ولدت في أمريكا دعوقراطية يحكمها الشعب، ولم تألف البلاد لونا من الحكومة غير هذا ، بصرف النظر عن عهود الحكام الملكيين في الولايات الثلاث عشرة الأصلية . وحتى هذه اللحظة نجد الحكومة والدولة في أمريكا تختلفان كل الاختلاف عن نظيراتها في أوروبا . ولا عجب أن ظلت أسطورة الفردية الرائعة التي تمخض عنها القرن التاسع عشر، الفلسفة النظرية التي تمسكت بها الطبقات المسيطرة في البلاد الأمريكية ، فلا غرابة إذا نظروا إلى الخرافة الأخرى نظرتهم إلى شيء أجنبي عنهم غير خليق بالوجود في أمريكا .

٢ — النظام الجماعي

أما الخرافة الأخرى فليست ذات نشأة أمريكية . وهي خرافة لا ترمق القرن التاسع عشر بشيء من المهابة والاحترام ، بل ترمقه بعين الاحتقار والاشمئزاز ، فهؤلاء الذين يؤمنون بالنظام الجماعي لا يلقون بالا لما أتى به القرن التاسع عشر : بل إنه ليروعهم ما مُني به هذا القرن من خيبة ؛ إنهم ليغمضون أعينهم عن مجد هذا القرن ، ومظاهر العظمة والثروة والرخاء والحرية ، ولكنهم يتحسسون آثار البؤس والانحطاط والفقر والعسر والاستبداد فيه . إنهم لا يسيغون حرية الفرد في العمل لأنها في نظرهم تهدم حرية الجماعة . وهم لا يمتدحون عدم تدخل الدولة ، بل إنهم ليجزعون لعدم تدخلها . ونظرتهم هذه لا تستند إلى شيء من التاريخ أو التجارب ، بل إنهم ليتعلقون بمستقبل خيالي ، فهم يصورون عالماً مثالياً يتقلص منه البؤس والعوز ، يتكاثر فيه الإنسان وينعم بالسعادة ، بعيداً عن

أسباب الحاجة والمرض والإجرام وغيرها من الشرور التي هي وليدة الرأسمالية والديموقراطية الحرة . وهم يعتقدون أنهم على يقين من تحقيق مايبتغون ، ولكنهم في شك من الطريق التي توصل إلى الهدف المنشود ، إنهم يرون الغاية لامعة وضاءة أمامهم ، ولكنهم يتغاضون عن الوسائل الدنيئة التي توصلهم إليها ، ويقللون من شأنها .

إن الذين يؤمنون بمجد القرن التاسع عشر إنما تأكل قلوبهم الحسرة على فردوس مفقود ، ويرون في كل ميل عن هذا الفردوس المفقود انحرافا آثماً عن الصراط المستقيم . وكأني بهم يقولون : لِيَعُدْ الإنسان إلى أصله كابدأ أول مرة ، وليرجع إلى الوراء ليستعيد براءته الأولى .

أما الفريق الآخر — فريق الجماعيين — فإنهم إذا ما صدمتهم حقائق الحياة ومطالبها ، يقيسون مدى نجاحهم أو إخفاقهم بمبلغ ما يمكنهم أن يضفوا على الحكومة من سلطان وقوة . وهم يرحبون بهذا على اعتبار أنه عمل صالح مرغوب فيه ، وتمتد خرافتهم إلى الإيمان بأن في تدخل الحكومة علاجا ناجعا لكل المساوىء . وهم يرمقون نمو السلطة الحكومية بعين الثقة والغبطة ، وهذا في نظرهم هو الفوز بعينه . وفي سبيل تحقيق هذا الفوز يبيحون لأنفسهم ارتكاب أفظع ضروب القسوة وأسوأ صنوف الرجعية ، شأنهم في ذلك شأن أولئك الذين يرددون لحن الماضي ويؤمنون بالحياة البدائية الأولى ، فانهم يريدون أن يوفروا للفرد حريته بسلب الحرية من الملايين ، والزج بهم في حظيرة البؤس والشقاء ، تلك الملايين التي لم يسعدها الحظ فتأخذ بنصيبها من مزايا مجتمع حر .

٣ — الحروب الديكتاتورية

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تحول مذهب الفردية بما انطوى عليه من مزايا — ذلك المذهب الذى كان وليد القرن التاسع عشر — إلى خرافة . كما أدت إلى ازدهار خرافة أخرى هى المذهب الجماعى ، ونستطيع التنبؤ بأن الحرب العالميـة الثانية سوف تتمخض عن تغييرات أجل خطراً فى مركز الدولة ومدى سلطانها ، ونحسن صنعا إذا هيأنا أنفسنا للظروف . وليس للنظم الاقتصادية يد فى أنه قد قضى على ملايين الأفراد بأن يعيشوا فى الخنادق طوال سنى الحرب الأربع (١٩١٤ — ١٩١٨) معرضـين للمهالك ، وأن يرجعوا القهقرى على مدارج العصور ، فيلتزموا أساليب الحياة البدائية ، وقد حيل بينهم وبين روابطهم العائلية وعلائقهم الاجتماعية . واضطربت اضطرابا تاماً أمور الحياة التى ألفها الناس وسكنوا إليها . — سواء منهم من نعم بها ومن احتملها احتمالا — لمدة نصف قرن فى أمريكا ، ولفـترة قرن كامل فى أوروبا .

وفى كل الممالك عاد من الخنادق إلى أرض الوطن جيل جـديد تغيرت نظراته إلى الحياة بشتى مظاهرها ، وساوره الشك فى الأوضاع التقليـدية ، وفى اعتداد كبير بنفسه ، أخذ هذا الجيل يطالب بحقوقه . ولـكن يطالب بها من ؟ طبيعى أن يطالب بها الأمة ، والمجتمع ، وأخـيرا الحـكومة ، وهى الأداة التنفيذية القائمة على الواجبات والمهام القومية والاجتماعية .

ولم يكن شأن الملايين الأكثر عديداً الذين تخلفوا فى البـلاد ليختلف عن شأن أولئك الذين حدثتك عنهم . فهؤلاء أيضاً قد نبـذوا الأواصر التقليدية بشـكل ليس يعدلهم فيـه إلا الجنود فى الصفوف الأولى من خط القتال . فقليل من المصانع استطاع أن يواصل مادرج عليه من الانتاج ،وفى

كثير من الأحوال كان ضرورياً أن تتبدل أساليب الصناعة بين يوم وليلة تبعا لما يستجد من ظروف فنية أو تجارية ، وفقدت المعايير الاجتماعية معناها لأن الرجال حشدوا إلى ميادين القتال ، فكان على النساء أن يقمن بالأعمال المضنية التي تولاها الرجال من قبل . وفي الوقت الذي يجرى فيه التفريق بين ملايين الأزواج ، وهدم كيان الأسرات ، وتشتيت شمل الأصدقاء ، وتمزيق العلاقات المهنية ، لن يكون ثمة مجال كبير لنشاط تقليدى سليم أو أفكار تقليدية نقية .

وأخذت الحكومات في كل مكان على عواتقها تدبير مصالح رعاياها أثناء الحرب . ولم يكن هذا الالتزام في أي مكان أشد منه في الدول المغلوبة شرق الرين ، أي في ألمانيا والنمسا والمجر والروسيا ودول البلقان ، فظل أكثر من مائتي مليون نسمة (فاذا أضفت الروسيا كانوا أربعمائة مليون) محصورين داخل الحصون خلال فترة الحرب (أربع سنوات) وقامت الحكومات شيئا فشيئاً بتنظيم الحياة اليومية لرعاياها ، فسنوا نظام البطاقات ابتغاء توفير حد أدنى من الغذاء لا يستطاع العيش بدونه ، للفقراء والأغنياء على السواء . وهذا أمر مألوف لدينا اليوم ، نمر به على اعتبار أنه إجراء طبيعى ، ولكنه لم يكن قط كذلك منذ ربع قرن ، فقد كان إذ ذاك إجراء مبتكراً لساعته على غير سابقة له . وتولت الحكومة حينذاك توزيع الملابس والأحذية والفحم والزيت والتيار الكهربائي وغاز الاستصباح ، ثم تدخلت في المساكن فحددت أجورها وثبتت عقود الإيجار أو قضت بفسخها ، وفي كل ذلك رعاية لمصالح الذين يصبحون بغير هذا التدخل فريسة لظروف الحرب . ووضعت الحكومات يدها على الطرق الحديدية وسائر وسائل النقل كما أخذت تسيطر بمختلف الوسائل على الأداة المالية في البلاد من نقد

واعتمادات وأسواق رئيسية . كما حددت الأجور والأسعار وساعات العمل وأساليب الانتاج ، وتدخلت تدخلا فعلياً فى شئون الزراعة والصناعة . وعلى هذا الأساس اصطبغ وسط أوروبا بصبغة اشتراكية أو قومية منذ سنة ١٩١٤ .

وفى دول الغرب وفى الولايات المتحدة ، اختلفت اقتصاديات الحرب اختلافا أعظم فى شكلها منه فى طبيعتها ، عن اقتصاديات الحرب فى الشرق الذى ضرب عليه الحصار . وهنا ، فى الغرب ، أيضاً ، تسلمت الحكومة زمام الشعب : ففى الولايات المتحدة تولت الحكومة إدارة الطرق الحديدية ، واستحالت المصارف إلى أداة لتمويل الحرب ، وفى الغرب ، كما فى الشرق ، لأول مرة فى التاريخ الحديث ، نجد الحكومات تقبل عن طيب خاطر أن تأخذ على عواتقها تدبير المصالح الاقتصادية والاجتماعية لرعاياها طبقاً لحدود دنيا تفرضها وتشكلها ما يمكن أن تأتى به حالة الحرب من ضرورات واحتمالات ، وفى كل ذلك ضمان لحسن إدارة دفة الحرب . وقد صور جون ديوى هذه الحالة فى ابريل سنة ١٩١٨ بقوله « لقد ثبت أنه فى الأوقات العصيبة التى يشتد فيها الارهاق والضغط بدرجة غير عادية ، يمكن أن يتضام الناس ويتعاونوا تعاونا شاملا من شأنه حشد جميع الموارد الطبيعية وتوفير الجهود العقلية حتى يسهل تدبير أمور المجتمع فى هذا الظرف العصيب » .

٤ — التدخل وعدم التدخل

قدمنا لك أن جيلا جديدا قد خلقته الحرب ، وأن هذا الجيل أخذ ينظر إلى العالم بمنظار جديد ، ولم يعد هذا الجيل يستشعر الرهبة لامتيازات الطبقات ولما بينها من حزازات . وإن الذين يرقبون لندن اليوم جازعين لما أصابها بفعل القنابل ليروعهم تلك البدعة المتطرفة ، التى هى فى الحقيقة تمكين

للنزعة القوية التى كانت تسرى فى انجلترا وفى المانيا قبل هتلر . وفى فرنسا وإيطاليا طيلة ربع القرن ، ولسنا نعنى بذلك إلا أن الجيل الجديد بدأ يرمق المدنية الصناعية بعين يساورها الشك ولا تنم عن الاطمئنان ، فهو لايستبشر بنعمتها . هـذا الجيل لايهاب الموت ، ولـكنه تواق إلى البقاء ، ومن ثم يتطلع إلى السلامة والطمأنينة ، إنه مستعد لأن يواجه أى شىء ، وهو ثورى فى قرارة نفسه . وبتغير النظرة إلى الحياة اتسعت هوة الخلاف بين المتقدمين فى السن وبين الأحداث من أبناء الجيل — سواء فى ذلك أوروبا الغربيـة الديمقراطية ، وأوروبا الوسطى الفاشية وأوروبا الشرقية البلشفية . وجدير بنا أن نكرر القول بأن هذه النظرة الجديدة لا ترجع إلى أسباب اقتصادية، ولـكنها صدى لما خلفته الحرب من آثار عقلية وخلقية لاتخلو من قلب للاوضاع الاقتصادية : فليس ثمة تغيير جوهرى فى حيلة الإنسان لا يستتبع بعض النتائج الاقتصادية . ذلك بأن اقتصاديات العـالم تتوقف على أسلوب الحياة السائد فيه وتتشكل تبعا له .

وإن الروح النفسية التى خلفتها الحرب الماضيـة لتتفق كل الاتفاق مع تطور الروح العلمية . فالعلم اليوم يعتبر كل المسائل خليقـة بحلول تقوم على الأساليب العلمية . فاستبدل بعبقرية المخترعين بحث علمى منظم واسع النطاق فى المعامل . وتضاءل التفـكير الجرىء السابق أمام أساليب التمل فى العمل المنظم . حقا إن أهداف التفـكير العلمى ، والتنظيم العلمى ، والاستعداد العلمى قد جرت شوطاً بعيداً ، بل إنهـا ركبت متن الشطط ، ولـكن أساليب البحث العلمى اكتسبت صفة التعقل فى كل ما تعرض له، وليس معنى هذا — كما يقول الشيوعيون والفاشيون — أن العلم والاختراع يمكن أن تسيطر عليهما الدولة وتقوم بتنظيمهما ، أو أن تعهد الحـكومة بهذا إلى هيئة من

تكوينها . والذى نلحظه الآن أكثر من أى وقت مضى ، أن العلم لا يزدهر إلا فى جو من الحرية التامة ، وليس ينبغى أن تخضع العلم لأية إرادة خارجية ، حتى ولو كان الغرض مصلحة الجماعة .

ولو أردنا أن نتفهم الصدمة التى منيت بها فى العالم كله سياسة عدم التدخل التى تقوم على مبدأ الحرية ، لوجب علينا أن نحيط بمعناها إحاطة تامة فهذه الفلسفة فى نزاع لا يهدأ مع الاتجاه العقلى الذى يسود عصرنا اليوم وهو مذهب التدخل . فالإحساس الغالب فى الناس اليوم هو أنهم لا يطيقون أن يتركوا أمور السياسة والاجتماع تسير فى مجراها الطبيعى . وهم لا يحتملون أن يقفوا موقفاً سلبياً من المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، على حين يأخذون أنفسهم بمعالجة المسائل الأخرى فى رفق وهوادة ، تحدوهم الثقة العامة بالنجاح فى النهاية .

ومجمل القول إن الإحساس العام يأبى أن يقر هذا التناقض غير المحتمل الذى يمكن أن تتبينه من أن الإنسان استطاع بأساليبه المنظمة أن يخضع المادة وقوى الطبيعة لإرادته وأن يسخرها فى خدمته ، فهل يطلب إلى هذا الإنسان بعينه أن يخضع فى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتصاريف القدر التى لا يسلم بها ولا يدركها !

٥ — دولة جديدة وواجبات جديدة وقادة جدد

لهذا كله نجد الدولة فى سنة ١٩٤١ تختلف عنها سنة ١٩١٤ ، فان على الدولة الجديدة أن تلى أمر شعب قد تغير ، وأن تحمل أمانة مغايرة . حددت حكومة ١٩١٤ موقفها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية على هامش دائرتها فقط ، ولكن حكومة سنة ١٩٤١ جاوزت هذا الوضع ودخلت إلى

الصميم منها . وليس من الميسور دفعها إلى خارج الدائرة . وكان منشأ هذا القلق عملية شاقة شديدة الصعوبة ، تلك هي عملية تنظيم الجمهور الذى سرى فيه إحساس مرهف بوجوده ، والذى كسب أخيراً حق الانتخاب ، تنظيما من شأنه تخفيف أعباء الحكومة وتسهيل مهمتها ، تلك الاعباء والمهمة التي زادت وتعقدت أكثر من ذى قبل .

شهدت الحرب العظمى ١٩١٤ — ١٩١٨ لأول مرة تنفيذ مبدأ التجنيد الإجبارى فى العالم . وكان هذا المبدأ معمولا به وقت السلم فى بعض البلاد فى عصور ماضية ، ولكنه من الوجهة العملية كان مقصوراً على أقلية ضئيلة من الأفراد القادرين على حمل السلاح ، أى أن عدداً كبيراً من الشبان كان يدعى فعلا إلى التدريب العسكرى . ولكن الحرب أرغمت أمما بأسرها فى أوروبا — ولأول مرة فى التاريخ — على أن تلبي داعى التعبئة العامة دفاعا عن نفسها وقياما بما يقتضيه هذا الدفاع من أعمال متنوعة . ولو أن الحرب استمرت عاما آخر لحدث فى أمريكا مثل ذلك . وكانت النتيجة المنطقية لذلك أن يمتد حق الانتخاب فيشمل الشباب الذى احتمل أعباء الحرب ، وعلى هذا الأساس صدرت قوانين الإصلاح النيابى فى ١٩١٨ ، ١٩٢٨ فى بريطانيا العظمى ، وصدر الإصلاح الدستورى التاسع عشر ١٩٢٠ وبه منح النساء حق الانتخاب فى أمريكا . إن الجماهير التى كانت بمعزل عن النشاط السياسى إذا ما أعطيت حق الاقتراع فى وقت السلم ، لا بد أن تصبح ركنا قويا فى الكيان القومى التقليدى ، ولكن إذا حدث ذلك فى وقت هاج فيه إعصار سياسى يعصف بالتقاليد ، فإن مشكلة رهيبة لا بد أن تنشأ فى محيط السياسة . ومبلغ علمنا أن هذه المشكلة لم تجد حلا بعد فى أى مكان .

وزادت المخترعات الحديثة المشكلة تعقيداً . فقد قربت الإذاعة اللاسلكية والصور المتحركة الجماهير إلى محيط السياسة ، كما جعلت الزعامة السياسية سهلة المنال على أفراد الشعب . ولسوف يكون للتلفزيون أثره فى الغد . وإذا ما دخلت كل هذه الاعتبارات فى الحسبان ظهرت الحاجة ماسة إلى زعيم سياسى من طراز جديد ، يستطيع أن يسيطر على خيال الجمهور سيما وقد تهيأت له أسباب الاتصال بهم مباشرة وفى كل يوم ، بالظهور أمامهم أو التحدث اليهم ، زعيم أوتى القدرة على بسط أكثر المشاكل تعقيداً أو تحويرها فى لغة سهلة أخاذة ، زعيم يصطنع لنفسه حرية العمل والتصرف ، ويعرف كيف يدافع عن أعماله وتصرفاته أمام الهيئة الحاكمة فى كل الأوقات ، والجمهور من ورائه يشد أزره . وإلى هذا الحد وإليه فقط ينطبق هذا الوضع على الديموقراطيات والدكتاتوريات سواء بسواء . وهذا يفسر ما يذهب اليه الكثيرون من أن الرئيس روزفلت دكتاتور ، وهم يقولون بهذا فى وقت ربما كانت الديموقراطية الأمريكية تقدم فيه أسطع البراهين على قوتها وكفايتها على غير مثال فى تاريخها .

٦ — روح الدولة

ولكن ما هى الدولة ؟ ومم تتكون ؟ إن الحكومة والدولة لتختلفان كل الاختلاف من عصر إلى عصر ، ومن أمة إلى أمة تبعاً لتاريخها وبيئتها الروحية التى كونتها الأجيال . وكانت الظروف مهيأة فى أوروبا أكثر منها فى أمريكا لقيام الدولة الجديدة بما فرض عليها من مهام والتزامات وواجبات جديدة . وبعبارة أخرى نقول إن أمريكا بطبيعة الحال لم تتأثر بالانقلاب الذى تمخضت عنه الحرب العظمى تأثراً كبيراً مباشراً ، كما كان

الحال فى أوروبا ، بل إنها كانت أقل — من أوروبا — استعداداً للتغيرات التى ساقتها الحرب فى تيارها . وقد انقضت عشر سنين قبل أن تفطن أمريكا إلى هذه التطورات ، وخلال فترة امتدت أكثر من قرنين من الزمان اصطنعت أمم أوروبا — بالتدريج — نظاما للخدمة المدنية ، ذا تقاليد قوية محترمة ، يقوم على درجة من المركزية ، مما لم يكن لأمريكا عهد به . وفى هذه الناحية الأساسية اتفقت انجلترا والجمهورية الفرنسية وامبراطورية آل هوهنزلرن الألمانية وامبراطورية آل هبسبرج (النمسا والمجر) بشكل لم تتفق معها فيه أمريكا . فلا غرابة فى أن يقترن اتساع دائرة النشاط الحكومى فى الولايات المتحدة بسلسلة من المشاكل الإدارية الضخمة .

أما الدولة فى العرف الروسى فكانت تنصرف فى كل العصور إلى ذلك الإله الصغير : القيصر الرابض فى الكرملين فى موسكو . وامتد سلطان « الدولة » إلى السيطرة على الحياة والموت والملك والأسرة . وكان القيصر مقدساً أبدياً ، بل كان مقاما تحوطه الأسرار . وقد أفاض من سلطانه غير المحدود — وكان له أن يفعل ذلك متى شاء — على رجل الشرطة والموظف وضابط الجيش ومالك الأرض وحارس الباب . وكان يصدر عن حكمة ونصيحة لا تجوز فيهما المناقشة ولا ترتفع إليهما المعارضة . وكان الحمق كل الحمق فى التفكير فى الخروج على أوامر موسكو ، أو ما يمت إلى أوامر موسكو بصلة . ولأن تفتش عن الحكمة فى أوامر موسكو لهو جريمة تودى بالنفس . فقد « منح الرب ، ومنع الرب ، فتبارك اسم الرب » . وهكذا تمثلت الدولة فى شخص القيصر الذى استحال خلال العصور صرحاً قدسياً يحرسه ويحف به الخوف والرهب والتقى . أما الشعب الروسى فكان قوامه الأمراء الاقطاعيون الذين كانوا يملكون رقاب الفلاحين حتى سنة ١٨٦١ ،

وصغار رجال القضاء بملابسهم الرسمية والضباط فى حلة الجيش المقدسة ، وكل أولئك كانوا يختارون من الطبقة الارستقراطية على الخصوص . ثم تأتى بعد هؤلاء طبقة وسطى قليلة العدد من سكان المدن ، وهى التى صدرت عنها الأفكار الحرة الثورية . وفى المؤخرة كان الدهماء من صغار العمال الذين يحتشدون فى المدن . هذا هو الشعب الروسى صورناه لك ، فأنك لن تفهم حقيقة البلشفية دون أن تتبين الأسس التاريخية التى قامت عليها الدولة فى روسيا . ولم تغير الثورة الروسية من نفسية الفرد الروسى العادى شيئاً كثيراً . فليس لينين أو ستالين أقل قوة أو سلطاناً من أشد القياصرة بطشاً وقوة ، وقد حل قومسيرو الحزب الشيوعى محل القضاة القدامى ، فليست تجوز المعارضة فيما يصدر عنهم من خطرات ، وتقديسهم أمر مفروض مقبول لامفر منه ، وواجب الطاعة لأوامرهم لاينازع . وهم فى كل ذلك لا يعدون مادرجت عليه العصور منذ عهد القيصر إيفان الرهيب . وهكذا كان الارهاب والفزع هما الأساس المتين الذى قامت عليه الدولة فى روسيا .

وكذلك اختلفت روح الدولة فى أوروبا الوسطى . فإلى زمن قريب كانت دول أوروبا الوسطى داخلة فى نطاق إحدى الإمبراطوريتين النمسوية أو العثمانية ، وفى كل هذه الأرجاء الواسعة سادت الروح الاقطاعية التى حاطت الدولة بهالة من الغموض . وقبض حكام ذلك العهد على السلطة بتفويض من الله ، وامتد هذا التفويض منهم إلى كل من ارتدى ملابس الحكم الرسمية ، وكان كل موظفى الدولة — حتى صغارهم — يمنحون ألقاب شرف خاصة فى مقابل يمين الولاء التى يقسمونها للملك . ويجب أن تتبين طبيعة الغموض التى لزمت الحكومة ، والتى امتدت أصولها بعيداً حتى العصور الوسطى ، إذا أردنا أن ندرك السر فى أن الهتلرية لم تقم فى هذا

الركن من العالم فحسب ، بل استطاعت أيضاً أن تؤلف قلوب الملايين من الأشياع المتحمسين فى الجنوب الشرقى من أوروبا وبخاصة فى المجر ورومانيا ، على حين فشلت جهود ألمانيا النازية الجبارة ومنحها المالية السخية فى ابتعاث حركة وطنية اشتراكية ذات قيمة فى دول الشمال ، التى يقطنها العنصر الجرمانى النوردى ، وهى اسكنديناوة وهولندة وسويسرا ، ذلك بأن النظام الاقطاعى زال من هذه البلاد منذ أمد بعيد فتغير مجرى التاريخ فيها .

وقد ترك الحكم المطلق الذى كان يتمتع به سلاطين آل عثمان وقياصرة الروس أثراً كبيراً فى عقول وسلوك الناس الذى ظلوا تحت سلطانهم مدة طويلة ، ولم تستطع السنون العشرون التى استقلت فيها بولندة وولايات البلطيق اقتلاع التقاليد القيصرية منها . (أما فنلندة فقد نجحت دائماً فى أن تكون بمنأى عن الأساليب الروسية) ، ففى بولندة مثلا ، كان يحدث أن خدم الفنادق فى المدن الكبرى يقبلون يد الضيف الممتاز الذى ينزل بهم . وكان الجو السياسى يختلف عن ذلك الذى وصفناه ، فى البقاع التى كان يحكمها آل هبسبرج وبخاصة فى المديريات الغربية منها التى كان يقطنها الجرمان والتشك ، الذين كانوا على درجة كبيرة من المدنية ، والذين تشبعوا بالأفكار الحديثة . وعلى النقيض من ذلك كانت المجر ، فانها لم تفقد الروح الاقطاعية ، ولو أن « اقطاعية » هنا لا تحمل معناها الشرقى ، ولكنها شىء كبير الشبه بالحكم الارستقراطى الانجليزى فى العصور الوسطى . ومع هذا نجد الإمبراطورية النمسوية بأسرها قامت على الولاء لأسرة هبسبرج مستندة إلى القوة المسلحة والبيروقراطية ، وكان الموظفون فى ظل هذا النظام البيروقراطى يلبسون ثياباً رسمية توحى الرهبة والاحترام . وإن الذين شهدوا حارساً ما بباب إحدى الوزارات فى فينا ، لا بد قد أخذوا بمظهر الفخامة والعظمة الذى تبدو

فيه تلك الشخصية الكبيرة ، بما اعتادت أن تحمل على صدرها من الأوسمة الكفيلة بإثارة روح الحقد فى نفس شخص هرمان جورنج .

واستوت ألمانيا والنمسا والمجر فى فكرة البيروقراطية والجيش وتنظيمهما الأساسى ، وما عرف عنهما من سمعة وصفات افتتن بهما الناس . ولكن بروسيا كانت الموطن الأول الذى نشأت فيه الخدمة المدنية . وكان مبدعها فردريك وليم الأول ملك بروسيا (١٧١٣ — ١٧٤٠) فى أوائل القرن الثامن عشر ، ولما يقم فى أية دولة أوروبية أخرى نظام شبيه بهذا . اصطنع هذا العاهل هيئة ذوى كفاية ومقدرة ومرانة وتنظيم دقيق فى سلم تدريجى ثابت من الوظائف . وكان على رأس هذه الهيئة الملك الذى لم يعتبر رمز الدولة فحسب ، بل حاكمها الحقيق ، ومصدر القانون والنظام فيها ، ولم يكن الملوك الألمان يعيشون فى جو الغموض والتقديس الذى أحاط القياصرة وآل هبسبرج أنفسهم به . فقد سرت فى بلاط برلين روح فولتير الذى اتخذ منه فردريك الأكبر صديقاً حميا شخصياً . ولكن الدولة ، كنظام ، سمت إلى حد التمجيد والتقديس . وكانت دائما الهدف الأسمى للحياة القومية ، وكانت عظمتها وقوتها تستلزمان كل التضحية والتفانى ، وإخضاع كل مايتعارض معها من أغراض وقيم ، ولم يكن القانون الذى يخضع له الموظفون ، يتناول حدود أداء الواجب فحسب ، بل إنه تناول — فيما تناول — حياتهم الخاصة ، فكان يتطلب من الموظف وقاراً خاصاً وسلوكا يبعث احترام الأهالى ، كما فرض بطبيعة الحال وفوق كل شيء ، طاعة الرؤساء . فما أن يقسم الموظف اليمين حتى يندمج فى سلك دينى قائم لتوطيد سلطان الدولة ومجدها .

أما فرنسا فلم يكن بها شيء من ذلك . فلم تسم الدولة إلى مرتبة العقيدة

بل تمثلت فى شخص الموظف الذى كان فى لباسه الرسمى ، لايبدو أنيقاً فحسب ، بل يثير من الحقد أكثر مما يبعث على الاحترام ، لما ينعم به من مركز مطمئن وعيش رغيد . وفى عهد الجمهورية الثالثة كانت الدولة شيئاً غير الحكومة . وتعاقب على الحكومة فى الغالب تكرلات ما أن تتولى الحكم حتى تعتزل . وكان واجباً على الموظف أن يحتفظ بأحسن العلاقات مع نائب الإقليم أو العمدة . وكان هذا يبسط رغباته على الموظفين بل هو سيدهم الفعلى ، وفى مقابل ذلك كان الموظفون يحرصون على إعادة انتخابه . والخدمة المدنية فى فرنسا لم تعوزها المقدرة والكفاية ، ولكنها لم تكن شيئاً يدعو إلى الفخر ، لأن الناس لم يولوها تقديراً كبيراً ، بل كانوا فى قلق من عدوانها الصارخ عليهم . وبقيت الدولة الفرنسية بنظامها المركزى الدقيق الذى وضعه نابليون الأول مهوشة إلى حد ما ، لا تلبث أن تتداعى إذا ماأرهقتها أزمة مفاجئة . ولم تعتنق الفردية الفرنسية مبدأ التمسك بالدولة عن عقيدة ، فأعوزها النظام ، وذهبت أدراج الرياح كل الجهود التى بذلت لتنظيمها تنظيما أدق . وكان الشعب الفرنسى مقتصداً إلى درجة لا يدانيه فيها سائر الشعوب المتحضرة ، وكان كل فرد يدخر ويمعن فى الادخار ، ولكن أحداً من هذا الشعب لم يفطن ، على مايبدو ، إلى أن الحكومة وحدها ترزح تحت عبء فادح من الدين ! وفى هذا الشعب الذى حاز شهرة فائقة فى تفسير العقود والالتزامات تفسيراً دقيقاً منطقياً ، امتنع الأفراد عن دفع الضرائب للحكومة وتهربوا من الرسوم التى تفرضها . وإنك لتلمس دلائل الجد فى الأمة الفرنسية ، ولكنك لاتظفر بشىء منها فى الدولة الفرنسية. تمسكت فرنسا إلى آخر لحظة بمبدأ الفردية أكثر من سائر الأمم ، ولم تخرج المحاولات الفاشية والشيوعية لبث الثورة ضد هذا المبدأ عن حيز القول أو

الإضراب أو التجمهر ، ولم تعمل عملا إيجابياً قط .

وكم اختلفت روح الدولة والحكومة فى انجلترا عن كل مارأيت . كانت انجلترا تزخر بكل دلائل المقدرة والكفاية التى لا تقوم على عقيدة دينية ، بل تستند إلى قواعد محكمة وتدريب منظم معقول ، درج عليها الشعب طائعاً مختاراً . وحمل عبء الخدمة المدنية فى هذه البلاد فئة ذوو مقدرة فائقة ودربة كاملة ، يعملون فى غير إعلان عن أنفسهم وفقاً لنظام حازم . وهذه الخدمة المدنية الحديثة فى انجلترا أحدث عهداً منها فى المانيا ، فانه لم يكد ينقضى بعدُ قرنٌ على خلاص النظم الإدارية فى انجلترا من بقايا الاقطاع ، ومن القاعدة القديمة التى كانت تقضى بإسناد الوظائف العامة إلى اتباع الحزب الغالب . وكانت الفكرة الشائعة فى العقلية الانجليزية ، هى أن الدولة وليدة مزاج من سلطة التاج والإدارة المحلية ، حيث كانت الديمقراطية الحقة تنمو ببطء قبل أن تبلغ حد السيطرة على البرلمان والحكومة المركزية .

٧ — الدولة فى أمريكا

أما فى أمريكا فلم يصل الفرد العادى بعد إلى إدراك كنه الدولة فى إنجلترا ، فالدولة فى نظره هى الشعب . وفى المائة والخمسين عاما التى انسلخت من عمر الجمهورية لم تتجرد الحكومة فى أمريكا من صفة الارتجال التى درجت عليها فى كل ما تعرض له من أعمال ، تلك الصفة التى لا وجود لها فى الدولة فى أوروبا ، فإن هذه فى أساليبها وأعمالها مرتبطة بروابط وثيقة من التاريخ والتقاليد والعرف . كما أن للدولة فى أوروبا من الخدمة المدنية التى طال تدعيمها ، ومن خبرة قرن كامل فى ممارسة التعليمات الحكومية أساساً وطيدا نمت عليه حتى أصبحت كيانا عاملا . ومنذ عهد الاستعمار

القائم على الاستغلال ، لم تكف الحكومات الأوروبية تماما عن التدخل فى الحياة الاقتصادية للأمة . ولم يلق إخضاع الشؤون الاقتصادية لإشراف الحكومة إبان الحرب العالمية مقاومة صادقة ، لأن هذا لم يبد بدعة جديدة بل كان توسعاً وتمكينا لسياسة حكومية جرت عليها أوروبا منذ إقرار مبدأ حماية التجارة حوالى ١٨٧٠ ، والخروج على السياسة الحرة القديمة : وهى سياسة عدم التدخل .

ولم تعد أوروبا بعد الحرب العظمى إلى الحالة الطبيعية ، وهى سياسة عدم التدخل . كما أن أمريكا اضطرتها ظروف الحرب إلى التوسع فى الأساليب الحكومية ، ولكنها انتهزت أول فرصة للتحرر من القيود التي اقتضتها « إدارة الحرب ». وفى ١٩٣٣ صدر تشريع « الإنعاش القومى » الذى شد وثاق الصناعة الأمريكية بأسرها بين عشية وضحاها بنظام مرتجل جاء وحى ساعته . فكان مقضياً على هذه التجربة بالفشل ، لا من وجهة نظر الفلسفة السياسية فحسب ، ولكنها أخفقت كمحاولة إدارية كذلك . ومن سوء الحظ أن كثيراً من الناس يطلقون الفاشية جزافا على أى لون من البيروقراطية ، وهذا هو اللغو بعينه ، ذلك بأن أعرق الديموقراطيات الأوروبية تحتفظ بأقوى النظم البيروقراطية ، وأظهر مثال لذلك الدول النموذجية الحرة هولندة وسويسرا والسويد ، فالبيورقراطية لاتتعارض مع الديموقواطية بأى حال .

واستغرق توطيد « الخدمة المدنية » أكثر من مائة عام فى أرقى الدول الأوروبية . وإذا قلنا الخدمة المدنية فإنما نعنى مراكز دائمة ذات نظام للترقيات الدورية ، ونظام للمعاشات ، مع توفر أعظم ضروب المران المهنى ، والبعد التام عن السياسة . وقد يقترن تغير الحكومات بتغير أساليب

الحكم ، ولكن الموظف المدنى فى أوروبا يعتقد أن الدولة شىء مستقل تمام الاستقلال عن السلطة الحزبية المتقلبة . وهذا هو السبب فى أن الموظف المدنى فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا قبل هتلر استطاع أن يؤدى عمله فى إخلاص وأمانة إبان حكم المحافظين أو الأحرار أو الاشتراكيين على السواء . ولهذا السبب عينه لقى هتلر وموسولينى لدى الموظفين المدنيين الاستعداد التام للعمل فى ظل الدكتاتورية ، مادامت هذه السلطة الدكتاتورية تستطيع أن تسند قيامها إلى أساس شرعى . وهذا واحد من الأسباب الرئيسية التى حدت بهتلر إلى أن يحرص الحرص كله على أن يكسب مركزه وأعماله صبغة شرعية . ففى الخدمة المدنيـة يتمثل الاحتفاظ بالكيان القومى . وقد عمد هتلر وموسولينى وستالين إلى تحطيم الخدمة المدنية والنظام القضائى فى بلادهم بهدم استقلالهما وإخضاعهما لأهواء الدكتاتورية . والواقع أن وجود خدمة مدنية غير مصطبغة بالفاشية أو الدكتاتورية يتعارض كل التعارض مع قيام هذا النظام أو ذاك .

والخدمة المدنية مظهر للقانون ، وهى من أجل هذا لاتلتئم مع الاستبداد والفوضى ، ولم يحدث أن ظاهرت الخدمة المدنية حكما استبداديا ولكنها لم تمنع قيامه . ولم تستطع هذه الخدمة المدنية يوما أن تنهض سنداً للقانون ضد الثورة ، ومثلها فى ذلك مثل القضاء الحر .

وليست المسألة تتعلق بعدى الخدمة المدنية والبيروقراطية ، ولكنها تتعلق بقوة الدولة ، وبالحد الذى نسمح به من تدخل الحكومة ، وبقدرة الحكومة على القيام بالتزاماتها فى نطاق القانون . ولا تقف المشكلة عند الاستبداد ، ولكنها تجاوزه إلى عجز الحكومات الديموقراطية وفسادها .

تلك هى الشرور التى يجب أن تخشاها الديموقراطية أكثر مما تخشى

أية ظروف سيئة تنتاب محيط العمل ، فمن الميسور علاج أمثال هذه الظروف الأخيرة أو الحيلولة دون قيامها ، ولـكن الشرور الأولى قد تصبح مستعصية ، وعندئذ لا يكون لها من دواء إلا الثورة .

٨ — حكومة تقوم على سياسة الارتجال

واصطنعت الحـكومة فى وشنجطن نوعاً من الخدمة المدنية ، ولـكنها رغم ضخامتها لم تصل إلى المستوى الأوروبى ، فليس سواءً موظف يعلم أنه سيقضى حياته فى وظيفته ، وأن مصيره هذا قد سبق فى علم الغيب تقريره ، وموظف لايدرى أى الوظائف تنتظره فى هذا الشهر أو ذاك العام ، وليس من شك فى الفارق الـكبير بين نظرة كل منهما إلى عمله ، ولـكن كم من الناس يدركون ذلك ؟ ومن عجب أن هذا الموظف الذى لايعرف مصيره فى شهر أو عام ، يتصل بحكم عمله اتصالا وثيقا برجال الأعمال ، لأن من اختصاص وظيفته أن يشرف عليهم أو يوجههم أو يوقع عليهم عقابا ، أو يسدى اليهم معروفا . فهل يعقل مع هذا أن ننكر على هذا الموظف التفـكير فى مستقبله ؟ أو التطلع إلى استغلال صلاته الجـديدة وخبرته المـكتسبة فى الحصول على عمل أكثر إغراء من وظيفته الحـكومية مهما بلغت ؟ ولا يعنينا أن نستقصى عدد المرات التى يحدث فيهـا ذلك ولـكن مجرد حدوثه يؤثر — ويجب أن يؤثر — فى جو المعاملات بين الحـكومة ودوائر العمل !

وقد لا يكون فى مقدور أمريكا أن تحشد للخدمة المدنيـة عدداً كافياً من رجال على قدر عظيم من المران ، وعلى استعداد لوقف حياتهم على هذا العمل مقابل أجر متواضع . فليس فى أمريكا — كما هو الحال فى أوروبا — هذه الطبقة الاجتماعية التى تزود الحـكومة فى أوروبا بالموظفين صغاراً وكباراً .

وليس فيها الطبقة الارســتقراطية العريقة أو الطبقة المتوسطة العليا ، ممن يسمح لهم الابتعاد عن حيز العمل باللحاق بوظائف الحــكومة . كما أن هذه البلاد خلو من طبقة متوسطة دنيا يتوفر لأفرادها شيء من المران والتعليم وتصــبو نفوسهم إلى وظائف حكومية متواضعة ، ولــكنها مستقرة مدى الحياة . وفى أوقات العسر والتعطل فقط نرى جموعا غفيرة منهم تزحم أروقة دور الحــكومة طلباً للوظائف ، ولــكن هذا لا يفسر على أنه رغبة منهم فى أن يقصروا حياتهم على وظائف الحــكومة ، فهى عمل كسائر الأعمال ، ينبذ إذا ما لاحت فرصة عمل أحسن . وإذا استثنينا رجالا معدودين شرفاء نجد أن وظائف المرافق العامة فى الدولة كانت طريقاً ممهــداً للوصول إلى الوظائف الرابحة فى الشركات الخاصة فقد تعاقب على رئاسة لجنة التأمينات والتبادل ، وهى من أهم وأنفع الإدارات التى خلقها . « التوزيع الجديد » ستة رؤساء فى مدى ست سنوات . كما تعاقب على الخزانة ستة وكلاء منذ سنة ١٩٣٣ . هذا ما يجرى فى أمريكا على حين نرى أن أعظم ما كان يصبو إليه ويحرص عليه الموظف المدنى فى انجلترا وألمانيا قبل هتلر ، هو أن يكون « منزويا » مستوراً عن الأنظار(١) . وكان يقنع بأن ترتاح الوزارة إلى عمله وتقــدره حتى يؤهله ذلك للترقى ، أما الجمهور فيجب ألا يعرف عنه حتى الاسم ! والرغبة عن الظهور صفة كان يتطلبها الرئيس روزفلت من مساعديه

(١) عرف المؤلف فى السنوات الأولى من حكم روزفلت رجلا انتهى من دراسته الجامعية ، فشغل وظيفة سكرتير مساعد فى وشنجطن ، وكان من أكفأ الموظفين ، ولــكن لم تمض ثلاث سنوات حتى ترك منصبه إلى وظيفة قانونية بمرتب ضخم فى إحدى دوائر العمل الــكبرى ، فلما أظهر الأسف على اعتزاله خدمة الحــكومة والخسارة التى أصابتها من جراء ذلك قال فى صراحة « لقد قضيت ثلاث سنوات فى خدمة الحــكومة ولو زدت عليها لأصبحت مغموراً فى زوايا النسيان ! »

الستة الذين عينوا بمقتضى قانون التوزيع الجديد ، كما أنها من أهم مقتضيات الخدمة المدنية فى أوروبا . والفكرة الأساسية فى أمريكا عن الحكومة والإدارة لم تتغير عما كانت عليه منذ قرن تقريباً حين كتب جون استيوارت مل « ليبق الأمريكيون بلا حكومة ، فان فى مقدور كل أمريكى أن يصطنع حكومة لنفسه ، وأن يقوم على هذا العمل أو ذاك بما يتطلبه من تفطن ونظام وعزم . وهذا ماينبغى أن يكون عليه كل شعب حر ، بل إن شعباً قادراً على هذا لهو جدير بالحرية ، وإن شعباً هذه صفته لن يمكّن لفرد أو هيئة من استعباده ، لمجرد أنهم يستطيعون القبض على زمام الحكومة المركزية » .

فهل تريد أمريكا أن تتجرد عن ذلك ؟ هذا هو السؤال المعضل الذى يجب على كل أمريكى أن يجيب عنه قبل أن يطلب إلى الحكومة اتخاذ خطوة فى هذا السبيل أو ذاك ، لقد أصابت هذه البلاد نجاحا كبيراً فى تطهير الحكومة وتعزيز كفايتها ، وقضت إلى حد بعيد على نظام قصر الوظائف على الاتباع فى نطاق الإدارة الاتحادية ، ولو أن هذه الطريقة لا تزال سائدة بشكل ظاهر فى الولاية وفى المجالس البلدية ، وقد رفعت أمريكا من المستوى العقلى لموظفيها المدنيين ، ورغم ذلك لا تزال الخدمة المدنية فيها تفتقر إلى الخبرة والتقاليد ، والأمريكيون أنفسهم لا ينكرون ذلك ، وهى تعمد إلى نظام الامتحانات باعتبارها الطريق الوحيد لاختيار الموظفين اقتصاديين أو سياسيين أو كيميائيين ، وهذه الامتحانات تستلزم الإحاطة بكل ألوان المعرفة إلا واحداً ، هو أهمها جميعاً : الخبرة الإدارية ! ويظهر أنها مطلب عسير ، لأن أغلب موظفى الحكومة الممتازين كثيراً ما يعتزلون عملهم فيها .

والموظف فى أوروبا يبدأ فى أول درجات السلم ثم يرقى تباعا وفقاً لنظام [illegible] ذات الرواتب الضخمة فى مدى فترة مقررة من

الزمن . فإذا بدأ عمله فى سن الخامسة والعشرين مثلا فإنه يعلم ماذا يكون مصيره فى سن الخمسين . والقاعدة المعمول بها أنه لا يجوز فصله ، وهو يتمتع بمثل ما يتمتع به قضاة الاتحاد الأمريكى من الامان والاستقرار فى المركز . وكان من نتيجة ذلك أن شغل الوظائف الكبيرة فى الحكومة فى أوروبا موظفون يحملون خبرة السنين الطويلة . ولكن الأمر يختلف عن ذلك فى أمريكا ، فليس هناك ترقيات دورية ، وقد يقضى الموظف الأمريكى عمره فى الوظيفة التى بدأ بها ، ويمكن فصله فى أى وقت إذا ألغيت وظيفته (لأن الكونجرس لم يقر الاعتمادات المطلوبة مثلا) .

فهذه البلاد دائبة على الارتجال فى نظمها الإدارية . فقد ارتجلت « إدارة دفة الحرب العالمية الأولى » ، وارتجلت نظم « التوزيع الجديد » كما جرت على سياسة الارتجال فى « إدارة دفة الحرب العالمية الثانية » ولم تنتهز فرصة هذه الحرب لإقامة نظام بيروقراطى وطيد . ولكن الحكومة تدعو لخدمتها بعض رجال الأعمال المحنكين الذين أصابوا شيئاً من الثراء ، ولكن غيرتهم الوطنية تحفزهم إلى التضحية بصوالحهم الذاتية فى سبيل الصالح العام ، حتى تنفرج هذه الأزمة القومية ، وقد ظهر بجلاء — وهذا شىء يدعو إلى السخرية — أنهم يلقون معارضة حاقدة وارتيابا بغيضا ، لا من جانب الموظفين المدنيين ، ولكن من جانب طائفة من الهواة فى دوائر الحكومة ، وهم شخصيات جامعية ممتازة ، أخذوا من الجامعة ، وهم على أتم استعداد للرجوع اليها فى ظرف وجيز بعد تزويد الحكومة بعصارة تفكيرهم !

٩ — احتراف السياسة

إن نظرة الارتياب التي يرمق بهـا الأمريكي الدولة ذات أثر خطير على محترفي السـياسة ورجال الحـكم . وهنا أيضاً نجد مركز السياسي فى أمريكا يختلف عنه فى الديموقراطيات الأوروبية الراقيـة . ففي وقتنا هذا — وإن كان بشكل أقل ممـا كان عليه منذ خمسين عاما تقريبا — نجد الألوف من الشبان الإنجليز المتعلمين تتجه أطماعهم إلى عضوية البرلمان . وليس من فارق كبير فى هذا الاتجاه بين حزبي المحافظين والعمال ، فـكلا الحزبين يضم أفراداً من سلالة أعرق الأسر ، فعضوية البرلمان — كالخدمة المدنية — هدف مقرر يسعى لبلوغه .

فقد يكون على الشاب الإنجليزى أن يعمل وهو عضو فى البرلمان سكرتيراً خاصا لأحد أعضاء الوزارة ليصل إلى منصب وكيل برلمانى لإحدى الوزارات ، ثم يرقى بمرور الزمن إلى مقاعد الوزراء ، ومن ثم يحظى بأحد الألقاب . ومن شأن هـذا الذى ذكرنا أن يسبغ على الديموقراطيـة وقاراً لا تنال منه الأحداث الطارئة . ومثل هذا يصدق على فرنسا وسويسرا وهولنده واسكنديناوه ، كما كان يصدق إلى حد كبير على الريخشستاغ فى ألمانيا الأمبراطورية ، كما كان يصدق فى حدود أضيق على جمهورية ساكس وعار فى ألمانيا .

ومهما يكن من شيء فإن هيبة مجلس الشيوخ الأمريكي لن تخطىء أحدا ، ولـكن الناس قلما ينظرون إليه على اعتباره مجاع العناصر الممتازة المستنيرة فى الأمة ، فمناقشاته لا ترتقى إلى المقام الأرفع من الحـكمة السياسية أو النظريات الفلسفية والتاريخية ، وقليل من أعضائه من ينظر إليهم باعتبارهم وصلوا إلى مستوى النضوج العقلى كعلماء أو ساسة محنـكين . وإنك

لتتضاءل آمالك إذا قصدت يوماً إلى مجلس النواب ، وإنك لتشعر بخيبة أمل إذا ما انتقلت إلى الهيئات التشريعية أو المجالس البلدية . ومما يسترعى النظر فى الولايات المتحدة أن أضخم وأعظم صحف العالم (الموجودة بهـا) لا تتعرض لذكر مناقشات الـكونجرس ، على حين تملأ المناقشات البرلمانية أعمدة الصحف الأوروبية بانتظام أثناء انعقاد البرلمان ، وظاهر أن الصحف الأمريكية تتوقع أن قراءها لا يجدون لذة فى مطالعـة مناقشات مجلس الشيوخ أو مجلس العموم أو الهيئات التشريعية أو المحلية . وإن أشد الناس اتصالا بالشعب والتصاقا به لهم أعضاء الهيئات المحليـة الصغرى ، فلا عجب إذا تمثلت صورة « ساسة الأمة » فى أذهان الشعب على غرار هذا الطراز من الأعضاء بكل ما تقترن به كلمة « سياسى » لدى الرأى العام من معان وصفات . ونجـد هنا فى الأقاليم ظاهرة أكثر وضوحا منها فى الحـكومة الاتحادية ، وهى أن الحد بين محيط العمل ومجال السياسة غير واضح المعالم ، بل يكاد ينعدم ولهذا كان الجميع ، من متطرفين ومحافظين ، يسعون جهدهم لإبعاد « السياسى » عن كل شىء . ولـكن « السـياسى » ، وليس الموظف المدنى ، هو الذى يسبق إلى مخيلة الفرد الأمريكى إذا ماذكرت الدولة .

والمحافظون لايتناقضون مع مبادئهم — على الأقل — إذا ماجاهدوا فى إبعاد الحـكومة عن نطاق الشئون الصناعيـة والتجارية — أما المتطرفون فإنهم — رغم عدم ثقتهم بالحـكومة — يطلبون المزيد من تدخلها تدخلا يصل إلى حد التملك ، وهم فيما يذهبون إليه أقل اتفاقا مع مبادئهم .

١٠ — الحرية وسلطان الدولة

وليست المشكلة العظمى فى المقدرة الإدارية فى الدولة ولـكنها فى مدى

ما تتمتع به الحكومة من سلطان . وتلك مشكلة فطنت إليها الأجيال السالفة ، بل نشأت عنها التقاليد السياسية فى البلاد . وقد أحيطت الحرية بسياج واق بما فرضه الدستور من ضوابط السلطات وقواعد التوازن بينها فإليها يرجع الفضل فى الاحتفاظ بالحرية فى أمريكا ، ولكنها حالت دون تحقيق الكفاية والمرونة فى نطاق السياسة والإدارة . ولم تتخذ هذه المشكلة مظهراً حاداً لأن النشاط الحكومي حتى سنة ١٩٣٣ كان محصوراً فى دائرة ضيقة ، وبان وجه الخطر فيها منذ ذلك الوقت ، وسوف يشتد بعد هذه الحرب عند ماتواجه أمريكا فى الداخل والخارج تبعات لاعهد لها بها . وإن أساليب الاستبداد التى طغت على الحكومات الأوروبية لم تمح الشكوك التى ساورت الناس من جراء نمو سلطان الدولة . ولهذا كان لزاماً على الديمقراطية أن تتقى شر هذا . « فالسلطان مفسدة ولكن السلطان المطلق هو الفساد المطلق بعينه » . ويصدق قول لورد أكتون هذا على المستقبل كما صدق على الماضى . وإن كل عمل نعهد به إلى الحكومة سيزيد من سلطانها ، فتمعن فى إخضاع الناس لسيادتها وتفرض عليهم قيوداً جديدة . وينبغى أن تتنبه إلى هذا الخطر عند مانلجأ إلى الحكومة لتخفيف ويلات اقتصادية واجتماعية . وقد تباينت وجهات نظر الجيل الحاضر إلى هذه المسألة تبايناً لم يعهد فى غيرها . وصدع موضوع الحرية الاقتصادية أركان الديمقراطية ، وقام هذا التصدع بسبب الفلسفة التى سادت النضال بين الطبقات . تلك الفلسفة التى لم تقتصر على اشتراكية العمل . وتناسى عصرنا الحاضر الأسس التى قام عليها المجتمع الحديث

وصميم الخطأ هنا هو الخلط بين المطالب الفنية والاقتصادية . وقد وقع ضحية لهذا الخلط ذلك النفر من الكتاب الذين يعيشون فى عزلة بعيدين عن

الصراع الاقتصادى ، فنجد جون ديوى ، وهو فيلسوف أمريكا الفذ ، وهو الذى فطن الى خطر السلطة والقوة ، نجـده يساق مخدوعاً إلى هذا المزلق الخطر : « إذا كان أهم ركن فى مذهب الأحرار هو تحرير الفرد تحريراً تاماً فيـه تحقيق لأسمى معانى الشخصية وإظهار للـكفاية ، فإنه جـدير بالدعوة المخلصة إلى هذا المذهب أن تتخير السبيل للوصول إلى هذه الغايات . وحشد كل القوى المادية والميكانيكية تحت إشراف الدولة ، هو السبيل الوحيـد لتحرير الأفراد من الجندية وما تنطوى عليه من قضاء على ما يمكن أن يجنى من ثمار ثقافته » .

ولـكن هذا المبدأ ينطوى على ضربين من التضليل :

١ — أولهما أن حشد القوى الميكانيكية والمادية أمر يمكن أن ينتج عنه تغيير أو تحسين فى حياة هؤلاء الذين يعملون فيها . ولـكن العامل فى منجم الفحم مقضى عليه بالحرمان من ضوء النهار ومباهجه ونمائه أيا كان المالك للمنجم . كما أن عامل الصلب مغلول طوال حياته إلى المطرقة التى تصم الآذان ضرباتها ، إلى جانب الفرن ذى الحرارة اللافحة ، ولن تخلصه الاشتراكية من الضوضاء أو الحرارة أو الإرهاق ! والذين يعملون فى معامل الـكيمياء يعانون من الروائح الـكريهة سواء كان المعمل من ابتناء الرأسمالية أو المجتمع . كذلك الفتاة التى تعمل على أنوال النسيج أو مغازل القطن لن تتخلص مما يرهقها من هذا النشاط الميكانيكى الدائب على وتيرة واحدة . وإن زيت روسيا السوفيتية فى باكو — كما يقول ول روجرز — لذو رائحة شبيهة برائحة الزيت الذى يستغله الرأسماليون فى ولاية تـكساس . إننا إذا لم نتخلص من الأساليب الصناعية الحديثة ونعُد إلى الحياة البدائية — وليس من يقول بهذا غير غاندى — فسوف يظل الانسان الحديث عبدا للقوى الميكانيكية والمادية ؟

٢ — أما التضليل الثانى فغير صريح ، وهو متضمن فيما يفترضه جون ديوى من أنه من المستطاع حشد القوى المادية والميكانيكية ، على حين تترك القوى الثقافية حرة . وبعبارة أخرى يقوم هذا الفرض على أنه فى الامكان تقسيم الحياة إلى نطاقين مستقلين لا صلة بينهما : نطاق المادة وهو الذى تسيطر فيه السلطة الجماعية . ونطاق الروح وهو الذى تجد الحرية الشخصية فيه مجالا ، وتلك لعمرى فوضى فلسفية فى أسوأ مظاهرها . فليس ثمة حد يقوم فاصلا بين هذين النطاقين ، ولو وجد مثل هذا الحد لكان لزاما أن تبذل كل الجهود لتحطيمه . إن فن الصناعة وليد العلوم الطبيعية البحتة . ونحن الآن على حق عند ما ننظر فى لهف وعجب إلى العلم ، وهو يهدم الحواجز بين المادة والطاقة وبين الحياة والموت ، وكان مبلغ الظن خلال العصور أنها غير قابلة للزوال .

ومهما يكن من أمر النظام المراد إقامته فان السياسة الاجتماعية فى مداها وأهميتها ، تقوم على تحقيق الأغراض الآتية :

١ — الحصول على أكبر حد من الانتاج الاجتماعى بأقل جهد إنسانى فى العمل الميكانيكى .

٢ — توزيع هذا الإنتاج مع تحقيق العدالة الاجتماعية فى أسمى مظاهرها عما يتناسب مع مقتضيات التقدم الاقتصادى والاستعداد للمستقبل .

٣ — إزالة الفوارق القائمة بين الطبقات ، والحيلولة دون نشوء فوارق جديدة ، ولن يتحقق ذلك إلا بإقرار مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم لكل المواطنين تبعا لمواهبهم .

٤ — بسط الحماية الاجتماعية فى نطاق واسع على الذين يعجزون عن حماية أنفسهم ضد عوادى الزمن .

فالديمقراطية نفسها تقرر فى برنامجها — تمشيا مع العقيدة السائدة — أن « توفير السعادة » للغالبية لا يتفق مع « بؤس » الأقليــة . ودأبت الديمقراطية على تحديد أغراضها المشتركة الجماعيــة تحديداً دقيقاً تبعاً لتطور المقاييس ومطالب الزمن ، فكانت تشمل الدفاع والشرطة والتعليم والصحة العامة والموارد القوميــة ، وقد تضم إليها فى غدٍ السلامــة الاقتصادية إذا زال الغموض الذى لازم هذا التعبير ، وحل محله مقترحات عملية واضحة .

تلك هى مطالب السياسة الاجتماعيــة الحرة . وسوف يشتد الجــدل والنقاش حول كل واحد منها : هل آن الأوان لتحقيقه ؟ هل يحمد الأخذ به ؟ وما مزاياه وما عيوبه ؟ هذه المطالب كلها يمكن تحقيقها فى نطاق مجتمع رأسمالى ، ورأسمالى فقط ، دون إهدار للحرية . ولــكن هذه المطالب تؤدى إلى الاستعباد فى ظل نظام يضــع المجتمع فيــه يده على الحياة الاقتصادية . وليس هناك كما يقول جون ديوى « نزوع عن الحرية الشخصية إلى حرية جماعية » يمكن أن ينعم الناس فيها بحرية حقيقية تختلف عما ينعمون به من الحرية القانونية .

ومن الصعب أن نصل إلى غور هذا الاختــلاف ، فمبلغ علمنا أن كلتا الحريتين الحقيقية والقانونية قد انهارت فى كل مكان . فالى أى حد من الحرية الحقيقية ينعم العمال فى جنــة السوفييت ؟ وأى قسط من هذه الحرية الحقيقية بقى للعمال الألمان بعد إدخال « سجل العمل » الإجبارى الذى تحقق به المثل الأعلى لإيجاد عمل للجميع ، فى ظل الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا ؟ وماذا ترك بحق من هذه الحرية لأرباب الصناعة فى إيطاليا الفاشية ؟ فسرعان ما تختفى الحرية القانونية إذا فقدت الحرية الحقيقية . ولم يمهد لهتلر سبيل القبض على زمام السلطة دون مقاومة ، سوى شىء واحد ، وشىء

واحد فقط ، ذلك أن الأفراد جميعهم أيا كانت طبقاتهم كانوا يعتمدون اعتماداً اقتصادياً على الدولة .

على أن هذا الاختلاف الذى استغلق فهمه يقوم على فكرة وجود طبقة مستغِلة وأخرى مستغَلة ، على أن يكون للأولى السلطان السياسى الذى يتمثل فى الحكومة وتكون الدولة فى هذا الوضع رهن تصرف المستغِلين ، وفى هذه النظرية بطبيعة الحال إنكار للمذهبين : الرأسمالية التى تخضع أصحاب العمل والموظفين والمتعهدين والفلاحين والعمال لقوى اقتصادية جبارة لا هوادة فيها ، والديموقراطية التى تضع السلطة السياسية فى يد الأغلبية دون اعتبار للملكية أو الثروة .

الفصل الثالث

الرأسمالية فى أكمل صورها

---

١ — الفوضى أو النظام

إننا نتطلع إلى النظام إذا ما ضربت الفوضى أطنابها فيما حولنا . وإن مجرد فكرة النظام تنطوى على خطة ما . وإذا ما عرضنا للفوضى التى تخترم العالم الآن فان الخرافة تبشر بخطة دولية ، وإذا واجه الناس أزمة قومية استهوتهم فكرة عمل قوى . وهم يقولون إن الفوضى السياسية ماثلة فى الديمقراطية ، وعندئذ لا تستتب الأمور ولا يستقر النظام إلا على يد زعيم دكتاتور .

ويقولون إن الرأسمالية هى أس البلايا الاقتصادية ، وعندئذ يبدو الخلاص كل الخلاص فى الاشتراكية !

بشر لينين « بالدولية » الصحيحة ، ووعد هتلر بالنظام الجديد . وبمثل تلك النغمة تشدق موسولينى واليابان . وتسير روسيا على برامج السنوات الخمس ، كما تسير المانيا واليابان على مشروعات السنوات الأربع ، أما إيطاليا فقد ابتدعت نظام « النقابات » التى كتب عليها أن تنفذ أية مشروعات كان يفيض بها خيال الدوتشى .

وهم بذلك يزعمون أنهم أتوا بكل ما وعدوا من معجزات ! ومن ذا الذى يتصدى للمعارضة فى هذا الزعم ؟ إنك لا تسمع إلا أصواتا متحمسة بالرضا

والقبول . وسكت المعارضون أو أخرست ألسنتهم . ولسنا نعرف عدد هؤلاء المعارضين ، فليس أمامنا إلا أمة مجمعة على الوضع الجديد !

والحقيقة هي أن الرأسمالية المثالية بعثت الأمل فى نظام كامل ولكنها قصرت دون تحقيقه . كما أن الخطط التى وضعتها الدكتاتورية الاستبدادية أسفرت عن فوضى تامة ، لأن هذه الخطط لم تنفذ بعدُ ، ولا يمكن أن توضع موضع التنفيذ . والديمقراطيات الرأسمالية لاتفتأ طول الوقت تضع الخطط فى كل الاتجاهات ، ولكن الدكتاتورية دائبة على تقويض دعائم هذه القوى التلقائية من أساسها لأنها تفسد عليها تدابيرها .

٢ — النشاط الذاتى فى الرأسمالية

إن مبلغ الكمال الذى تسعى إليه الرأسمالية هو إيجاد مجتمع من رجال ونساء أحرار يعملون بوازع من مصلحتهم الشخصية على جلب أعظم حد من الخير العام لأكبر عدد فى المجتمع ، الذى لن يكون فيه صراع بين الطبقات ، طالما وُفىَ كل فرد جزاء عمله بالقدر الذى تسمح به حدود الاقتصاد . وفى مثل هذا المجتمع الحر لن يستطيع إنسان أن يتذرع بسلطانه السياسى لحرمان فرد آخر من هذا الجزاء العادل .

وينتج كل فرد فى هذا المجتمع أحسن ماتهيأ لانتاجه ، طالما تيسر له الحصول على ثمن يربى على التكاليف ، ومعلوم أن المنافسة الحرة فى السوق هى التى تقرر الأسعار ، فإذا لم يوجد من يستبد برفع الأسعار لهوى فى نفسه ، فلا يمكن والحالة هذه أن تزداد الأرباح إلا عن طريق واحد ، وهو تقليل نفقات الإنتاج . وعلى هذا الوضع يكون « هدف الربح » عاملا ثابتاً فى ارتقاء أساليب الإنتاج من الوجهة الفنية ، وتقدم الهيئات التى تقوم به . وإذا

ارتفعت الأسعار عن المستوى ، كان من شأن الرغبة فى الربح الكثير أن تعمل على زيادة الإنتاج ، فيكثر العرض تبعاً له ، فتعود الأسعار إلى مستواها العادى ، ويستقر التوازن .

والمفروض أن ما يصدق على البضائع يصدق على العمل ورأس المال . ذلك أن تخفيض أجور العمال قد يكون عاملا قوياً فى زيادة الإنتاج بسبب وفرة الربح ، فتشتد المنافسة بين أصحاب العمل على مضاعفة الإنتاج ، ومن هنا يشتد الطلب على العمال فترتفع أجورهم . ولكن المغالاة فى رفع أجور العمال لا يمكن أن تدوم طويلا ، ذلك بأن تضخم تكاليف الإنتاج يضعف من قدرة أصحاب العمل عليه . فتقل الحاجة إلى العمال .

وبنفس الطريقة يتدخل العرض والطلب فى رأس المال ، فان نسبة الربح هى التى تحدد حصيلة رأس المال . فاذا افترضنا وجود « اقتصاد » لا تزاد فيه الاعتمادات المالية إلا عن طريق الأموال المدخرة ، كان طبيعياً أن يغالى المقرضون فى فوائد القروض كلما اشتدت الحاجات إلى اعتمادات . وتكون النتيجة أن ترتفع نسبة الفائدة للدول الفقيرة ، بينما تنخفض للدول الغنية عما تقترض هذه أو تلك من أموال . وهذا يتناسب مع مستوى المعيشة منخفضاً كان أو مرتفعاً . فاذا كان النقد غالياً فى بلد ما رخصت تكاليف الحياة فيه ، أما إذا كان النقد رخيصاً فان نفقات المعيشة تزداد نسبياً . وكلما عظم الدافع إلى الادخار — لقلة رأس المال — نقص أجر العمل . وتلك صورة حقيقية لاقتصاديات الأمم المتأخرة . فأسعار القروض والرهون فى البلقان والصين ١٢ ، ١٤ ٪ وقد تزيد على ذلك كثيراً ، ولكنهم هناك لا يجدون فيها أمراً غير عادى ، وهذا أقل مما يتقاضاه المحتالون من ربا فاحش ، ولكن هذه الظاهرة لا تدل على جشع من

جانب المقرضين بقدر ما تكشف عن ضآلة رأس المال .

ولمثل هذه الحالة مغزاها الاجتماعى والاقتصادى ، فمعناها أن نفراً قليلا يجاوزون الحد فى جمع الثروات وينفقون من دخلهم الواسع نزراً يسيراً ، ولكن هذا النزر اليسير يضفى عليهم أعظم مظاهر الترف والبذخ وسط الأغلبية الفقيرة المعدمة . وثمة مغزى آخر لهذه الحالة ، فان من شأن ضآلة رأس المال أن يكون التوسع فى العمل واستخدام المال فى استحداث الآلات وقفا على صفقات قليلة تدر أعظم ربح ، لأن العمليات ذات الربح القليل لا تكاد تغطى نفقات رأس المال . وبهذا قضى على الدول ذوات رأس المال القليل أن تقف مكانها من التأخر الفنى ، وأن تستغنى بالعمل اليدوى عن العمل الميكانيكى . أما النتيجة الأخيرة فهى أن أجور العمل لابد أن تظل زهيدة ، لأن اقتصاداً لا يقوم على الأساليب الميكانيكية لا يمكن أن يسير على قدميه إلا برخص الأجور .

وفى الدول التى من هذا القبيل تكون أحسن مقاصد الحكومة وخير نظم العمل أموراً لاطائل تحتها ، فأنك لا ترى فى الدول الفقيرة إلا حكومات سيئة ضعيفة عاجزة ليس فيها شىء من الأساليب الاجتماعية أو الهيئات المالية المنظمة . ولن يتسنى إقامة خدمة اجتماعية شاملة حيث لا يوجد من السكان عدد كاف ممن يستطيعون دفع الضرائب التى تسد النفقات . وقد لا يكون من المرغوب فيه بذل أية محاولة فى هذا السبيل — وفى هذا من القسوة ما فيه — لأن الاستزادة من الادخار مع تحديد الاستهلاك هى الهدف الأساسى الذى ترمى إليه سياسة اقتصادية معقولة . والإجرام كل الاجرام أن تعمد الحكومة فى مثل هذه الدول ، لدافع الشهرة أو الأطماع القومية ، إلى الزج بنفسها فى أعمال حربية ضخمة أو مغامرات للتوسع والفتح

فانها لن تستطيع إلى ذلك سبيلا إلا عن طريق خفض مستوى المعيشة فيها إلى حد أقل بكثير مما تستلزمه بعض الظروف الاقتصادية . ولكن هذا الجرم القاتل ارتكبته أكثر من واحدة من الحكومات الأوروبية تحت سمعنا وبصرنا فى هذه الأيام !

ومن ناحية أخرى نجد أن تزايد الثروة يقترن بهبوط فى نسبة الفائدة . فكلما توافر رأس المال أخذت غلته فى التناقص . وربما يستوى مقرض النقود فى بوسطن مع زميل له من بوخارست فى الشراهة والطمع ، ولكن الأول فى شراهته هذه يتقاضى عن القروض فائدة لا ترتفع عن كسر مما يحصل عليه أخوه فى الغريزة فى أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية . وكلما تكاثر المال المدخر تناقصت غلته تناقصاً ذاتياً . وكلما رخصت الأموال أصبحت مشروعات العمل فى حيز الإمكان ، فتبنى المؤسسات وتستحدث أحسن الآلات ، وترفع عن كاهل الإنسان العامل أسوأ ضروب الإرهاق والسخرة ، ويتسع نطاق العمل ، ويكثر الطلب على الأيدى العاملة ، فتزداد الأجور وترتفع مستوى المعيشة ، ويضيق الحد بين الفقر والترف ، ويهدأ التوتر الاجتماعى . وكلما نمت ثروة الأمم أمكن استخدام جزء متزايد منها فى الأغراض الاجتماعية ، مثل إقرار الأمن وتقدم التعليم وتحسين الصحة والإفادة من أوقات الفراغ والتمتع بالحياة .

وليس هذا النشاط الذاتى قاصرا على الاقتصاد القومى فحسب ، بل يعدوه إلى العلاقات الدولية إذا أتيحت لها الحرية التامة فى النمو . فاذا زاد حد السعر فى مملكة عن المستوى العالمى فان فيضاً من البضائع الرخيصة يغمر السوق فى وقت قصير فيعود إلى الأسعار التوازن الذى كان وشيك الاضطراب . ولو أصاب الأجور خفض فى بلد ما فان العمال يهاجرون إلى البلاد التى تقدم

أجوراً أحسن ، وبذلك يخففون الضغط عن أوطانهم ، بل يساعدون بلادهم عما يرسلون إليها من مال مدخر . ولو نضب المال فى قطر ما ، فلا يحتاج الأمر لأكثر من رفع سعر الفائدة فتتدفق الأموال إلى هذا القطر من البلاد التى يقل فيها هذا السعر ، والعكس صحيح . وبهذا التشابك الواسع النطاق نجد أن الرخاء أو الضيق الاقتصادى يتناوبان الدول الرأسمالية فى وقت واحد تقريباً ، وإن اختلفت شدة هذا أو ذاك من بلد إلى بلد .

ولهذا كانت الرأسمالية ، بوصفها نظاماً دولياً صميما ، شديدة الحاسية والتأثر عما ينتاب العالم من اضطرابات .

٣ — حلم التجارة الحرة

هذه الخطة المثلى ، بل الحلم الذى طالما تردد فى خيال أنصار الرأسمالية لم يتحقق بعد . بل لا تزال حلماً تهفو إليه النفوس ، وفكرة تتطلع اليها الأبصار ، بل إنجيلا دعا إليه وتمثل به العالم المتمدين وما وراءه طوال القرن التاسع عشر . وفى فترة القرن ونصف القرن التى سبقت الحرب العظمى الأولى كان العالم سائراً فى هذا الاتجاه ، لا يقف فى طريقه شيء . وكأنما كان القرن التاسع عشر يمضى سريعاً نحو هذا الهدف . ولكنه كان سراباً خادعاً ، كلما قربت منه متئداً تقلص ببطء ، فاذا قصدت عدواً نحوه ولى مدبراً فلا تدركه .

وكانت سيطرة الرأسمالية والحرية على العالم تحمل فى ثناياها عوامل القضاء عليهما ، ولنعرض أولا للعلاقات الدولية . لم يتحقق مبدأ التجارة الدولية الحرة ، وكانت المملكة المتحدة (لا الامبراطورية البريطانية) هى الدولة العظمى الوحيدة التى ألغت الحواجز الجمركية ، وبذا سارت على المبدأ

التى كانت تدعو إليه . وباستثناء بعض الدول الصغرى مثل هولنده وبلجيكا نجد أنه لم يتيسر لهـذا المبدأ أتباع أقوياء . ففى أوروبا نرى المانيـا — النجم الساطع فى عالم الصناعات — لم تلغ التعريفة الجمركية قط . ولفترة وجيزة قبلت مبدأ التجارة الدولية الحرة قبولا أجوف لم يقترن بعمل ، ولـكنها انحرفت عنه سنة ١٨٧٨ ، وكان الزراع إلى الشرق من نهر الإلب ، وقد عظمت لديهم تـكاليف الانتاج ، فى حاجة إلى الحماية ضد الانتاج الزراعى الأمريـكى الرخيص . ولم يكن هؤلاء الزراع سـوى الطبقة الارستقراطية الألمانية « جنكرز » وهم الذين حكموا بروسيا واختصوا بوظائف الجيش والخدمة السياسية والمدنية فيها . ولـكن ثمة غرضان خليقان بالتحقيق : أولهما ، وهو الأسمى ، سلامة المانيا من الوجهة الحربية ؛ أما الثانى فهو إنعاش قوم كان ينظر إليهم فى احترام وإكبار على أنهم أعظم الطبقات فى المانيا (الزراع فى شرق الالب) ، فلو ثبت أن تعريفة جمركية على المواد الغذائية تصيب سكان المـدن فى صميم حياتهم ، أو تضعف مقدرة الصنـاعة الألمانية على المنافسة فى الأسواق ، فان هذه التعريفة الجمركية لا بد أن تنفذ تحقيقاً للغرضـين السالفين ، الحربى والاجتماعى ، رغم أنها لا تمت إلى الاقتصاد بصلة ، وقبلت المانيا إذ ذاك أن تدفع الثمن غالياً رغبة منها فى الاستغناء إلى حد كبير عن موارد الغذاء الأجنبية فى حالة الحرب ، وفى الاحتفاظ بطبقـة ممتازة لها التزاماتها فى الـكيان القومى الألمانى ، وإذن يجب التغلب على أى اعتبار يتعارض مع هـذه السياسة ، وكان توافقاً سعيـداً أن ينتفع بهذه السـياسة تلك الطبقة التى أقرت الفوارق الاجتماعية . وكانت حجج الحرب والحياة الاجتماعية قوية مخلصـة . ولـكنها من سوء الحظ لم تلتئم مع الخطة العالمية وقتئذ .

ولم تخلص فرنسا الإخلاص كله لمذهب حرية التجارة لأن عقيدة « الاستغلال » لم تفقد قوتها فى هذه البلاد التى أنبتتها . أما النمسا والمجر — التى لم تكن يوما حرة ، والتى كانت على بينة من ضعفها الاقتصادى أمام ألمانيا وبريطانيا — فانها كانت أقل ميلا إلى التخلى عن مبدأ حماية التجارة . أما الروسية القيصرية فكانت تدعى ادعاء عريضاً أنها تناصر حرية التجارة الدولية ، ولكنها كانت ترقب وجها لوجه جارتها على الجانب القابل من المحيط ، وهى الولايات المتحدة الحرة الديمقراطية ، ذلك أن هذه الولايات لم تقلع يوما عن حماية التجارة ، وكان موضوع الحواجز الجمركية من أهم المسائل التى يتناحر عليها الحزبان الجمهورى والديمقراطى فيها .

٤ — مشاكل الهجرة

أما الحريتان الأخريان ، ونعنى بهما حرية الهجرة وحرية انتقال رؤوس الأموال فقد تحققتا إلى حد يقرب من الكمال ، وجاءتا بالمعجزات . وقد يكون استعمار الدنيا الجديدة كبرى هذه المعجزات . ولكن الهجرة أدت عملا أكثر من مجرد إنشاء المستعمرات ، فقد وجدت هجرة واسعة النطاق داخل أوروبا ، ولكنها لم تسترع ما كانت خليقة به من الانتباه . فالتنظيم الاقتصادى الهائل حتى فى ألمانيا لم يكن من عمل الألمان وحدهم ، فانها لم تجذب الأفواج الكبيرة من المهاجرين — وبخاصة من النمسا والمجر وشرق أوروبا — فحسب ، بل كانت تستأجر كل عام مئات الألوف من العمال فى فصول معينة من بولندة وإيطاليا . كما كان يحدث أن العمال الإيطاليين يقصدون إلى الارجنتين فى موسم الحصاد ويعودون بعده إلى بلادهم ، كما اجتذبت فرنسا ملايين العمال من الروسيين والبولنديين

والايطاليين للاقامة الدائمة بها والعمل فى الصناعة الفرنسية . وفى امبراطورية النمسا والمجر ، وهى ثانية الدول الأوروبية من حيث المساحة ، حدثت الهجرة بين الأجناس المختلفة ، فهاجر مئات الألوف من التشك إلى فيينا ، وقصد الكرواتيون والسلافيون إلى تريستا ، وتحركت جموع السلوفاك والرومانيين إلى المصانع المجرية ، فريق للاقامة أبدا ، وفريق للاقامة المؤقتة .

وقد استحالت الهجرة بهذا الشكل إلى مشكلة سياسية من نوع حاد ، ففى أمريكا بلغت من القوة حد الانفجار . وكان من الطبيعى أن توحد هذه العناصر وتعود على حياة لاعهد لمعظمها بها من حيث اللغة والتقاليد والعادات ، وبعبارة أخرى كان من الضرورى إدماج هذه العناصر فى البلاد إدماجاً تاماً . ولكن هذه العملية كانت تزداد تعقيداً ، وكان من شأنها أن تخلق الحزازات بين الطبقات ، وأن تسبب نزاعاً داخلياً . وكانت مشاكل الهجرة فى أوروبا مصطبغة بلون آخر . وكان منشؤها فى الصراع بين القوميات المختلفة التى كانت تتطلع بعين الحقد إلى توازن فى القوى من العسير الاحتفاظ به . وبنشوء مذهب القومية واعتزاز كل عنصر بقوميته كانت عملية الاندماج فى أوروبا معقدة ، بل كانت أمراً غير مرغوب فيه . فعمال المناجم التشكيون الذين هاجروا إلى المناطق التى كانت يوما المانية بحتة ، طالبوا بمدارس وقضاء وإدارة خاصة بهم ، بلغتهم ، وجر عامل المنجم فى ركابه المعلمين والموظفين والقضاة والمحامين . وأدخل فى روع عامل المنجم إذ ذاك أنه يمكن لأمته فى الأرض . وهكذا كان الحال مع الإيطاليين والبولنديين وغيرهم . ولا يجمل بنا أن نعتقد أن هذه الصيحات السياسية ارتفعت — أول ماارتفعت — من أدمغة موسوليني أو هتلر ، كما ارتفعت « صيحة الحرب » من الإله زيوس فى حروب ترواده ، فالواقع أن هذه

الأفكار ولدت وكانت مثار صراع عنيف قبل الحرب العالمية الأولى بسنين طويلة ، فى الوقت الذى ابتدع فيه قادة أوروبا فلسفتهم السياسية .

٥ — تدخل السياسة فى تنقلات رأس المال

ولم تكفّ السياسة قط عن التدخل فى حرية انتقال الأموال ، فان ألمانيا عند ما عمدت قبيل الحرب الماضية إلى تمويل مشروع سكة حديد بغداد ، لم يكن الدافع الأساسى لها أن هذا العمل يدر ربحاً مغرياً . ولكن الذى حدا بها إلى هذه المغامرة المالية هو الرغبة فى بسط نفوذها السياسى . فان رجال المال والصناعة لم يتحكموا فى وزارة الخارجية ، ولكن وزارة الخارجية هى التى ابتعثت ووجهت وبسطت حمايتها على نشاط المال والصناعة . ولم يحفز فرنسا إلى تمويل مشروع سكة حديد سيبيريا ، أن هذه الأموال لم تجد استغلالا مساوياً أو أكثر ربحاً فى غير هذا السبيل (فى بقاع غير روسيا) ، ولكن حفزها إليه أنها وجدت فى روسيا حليفاً سياسياً وحربيا يمكن أن يحُدّ من الكابوس الألمانى الذى يتهددها . فكان لزاماً على فرنسا أن تأخذ بيد روسيا من الوجهة الاقتصادية ، وأن تحول دون اعتمادها من الناحية المالية على برلين التى قد تتجه إليها الروسيا بدلا من فرنسا . ولم تكن وفرة الأموال أو زيادتها عن الحاجة هى التى حدَت بالنمسا والمجر إلى أن تُجّر ولايات البلقان المجاورة إلى « نطاقها المالى » ولكنها كانت ترغب فى الاحتفاظ بهذه البلاد داخل منطقة نفوذها السياسى . ومن هذا ترى أنه حتى فى عصر الحرية ، كانت معظم تنقلات الأموال نتيجة خطة مرسومة .

٦ — النزعة إلى الاحتكار

ولم تقترب سياسة عدم التدخل فى الدوائر الرأسمالية من عصرها الذهبى إلا فى النطاق الدولى ، وإلى جانب المنافسة الحرة فى السوق ، قامت من وقت لآخر قوى تعمل على الاحتكار ، تساعدها وتشد من أزرها نظرية حماية التجارة . وقد اختلف موقف الدول من هذا الاحتكار اختلافاً بيناً . وكانت الولايات المتحدة والمانيا على طرفى نقيض من هذه الوجهة . فالتاريخ الاقتصادى للولايات المتحدة طوال القرن التاسع عشر يتميز بالكفاح ضد الاحتكار ، ولا زالت صامدة فى موقفها منه بنشاط متجدد ، بل كان هذا أكثر التقاليد الأمريكية رسوخاً . ويدل استمرار هذا الكفاح على أن أحداً من الطرفين لم يحرز انتصاراً حاسماً . والفلسفة الأمريكية الأساسية — وهى التى تقوم على الديموقراطية الفردية الصحيحة المتأصلة — تعتبر الاحتكار جريمة . والحد من المنافسة الحرة إثم يحاكم مرتكبه ويعاقب . ولأن الولايات المتحدة دولة حرة ، تقتصر العقوبة على الحبس والغرامة . أما فى الدول الدكتاتورية ، فان مخالفة القواعد الاقتصادية الموضوعة أشد خطراً ، ويحاكم مرتكبها بتهمة الخيانة العظمى ، وليس من عقوبة سوى الإعدام .

وجرى الاحتكار فى المانيا على أساليب مختلفة ، فمنها ما كان على شكل اتفاق بين أمهات الشركات على رفع الأسعار رفعاً مفتعلا ، ولم يكن فى هذا أية مخالفة جنائية أو مدنية . ومنها ما كان تعاقداً مشروعاً يفرض التزامات معينة . وكان القانون يعترف بمثل هذا التعاقد ، كما كانت المحاكم تقره ، ولم يتبق للرأسمالية الألمانية شىء يذكر من المنافسة الحرة قبل مجىء هتلر

بخمسين عاماً . وخضع الاقتصاد الألمانى لتنظيم دقيق قبل أن يصطبغ بالصبغة القومية ، فقامت ألوف البيوت المالية والنقابات والهيئات المركزية الضخمة . وكانت كلها تعمل فى ميدان الصناعة وتوزيع الإنتاج ، واتخذ منها هتلر أداة استخدمها فى مهارة ومقدرة عظيمتين .

وأقامت الدول الرأسمالية حواجز وقيوداً تختلف فى شدتها ، ابتغاء القضاء على المنافسة الحرة ، ولم تحبذ معظم حكومات هذه الدول هذه النزعة أو تحميها ، كما أنها لم تقاومها مقاومة فعالة ، ولكنها لجأت إلى الإجراءات الإدارية ، والإعفاء من الضرائب والتميز فى منح الرتب ، وبمثل هذه الأساليب استطاعت أن تعدل من مصير المنافسة الحرة تبعاً لأغراض وبواعث مختلفة . فكانت مثلا تحمى الهيئة الكبيرة من عدوان الخارجين عنها . أو تحمى الفرد الصغير الناشىء من عدوان الكبير ، وطالما كانت أغراض الدفاع الوطنى مبرراً لحماية أصحاب المصالح من أى اعتداء خارجى .

٧ — حماية العمال

وبعد المرحلة الأولى من انتشار الرأسمالية لم تحتفظ « سوق العمل » بحريتها ، وتعرضت نقابات العمال لتقلبات كثيرة فى المائة سنة الأولى من حياتها ، وكانت درجة تقدمها مختلفة من بلد إلى آخر . ولكن من المحقق أنها كانت عاملا قويا فى وسط وغرب أوروبا قبل سنة ١٩١٤ وكانت تظاهرها أحزاب العمال الاشتراكية التى كان نفوذها آخذا فى الإزدياد .

وحتى فى الولايات المتحدة نجد على الأقل أن أجور العمل الذى يحتاج إلى مهارة خاصة ، كانت فى مأمن من المنافسة الحرة لمدة خمسين عاماً ، ومنذ ذلك الوقت قام « اتحاد العمال الأمريكى » وأصبح قوة فعالة فى محيط الصناعة فى أمريكا لحماية مصالح العمال .

ولم يصبح العامل « سلعة » فى العالم المتمدين ، لو صح أنه كان معتبراً كذلك من قبل . أما مخلفات الأساليب الرأسمالية العتيقة التى ظلت سائدة فى بعض المستعمرات الافريقية (وأظهر مثال لها هو النظام الذى كان متبعاً فى الكنغو البلجيكية حتى نهاية القرن التاسع عشر) فقد زالت إلى حد كبير ، أو هى فى طريقها إلى الزوال السريع . وفى الدول الرأسمالية ذات النظم الاقتصادية الناضجة لم تعد نسبة الأجور تتأثر بالسوق : بالعرض والطلب ، بل أصبحت ذات حدود ثابتة تفرضها التقاليد أو العرف أو سلطة النقابات أو القانون وهو أهمها . والحق إن تقدير حد أدنى للاجور حال دون استغلال بؤس العمال وعوزهم . وإن التأمين ضد البطالة والمساعدات الاجتماعية قد وضعت حداً لن تهبط الأجور دونه ، وأصبح الضمير الاجتماعى العام هو الذى يقرر الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، وليس للمتعهدين أن يتحكموا فى هذا التقدير .

واستغلت الصناعة نفوذها السياسى فأجبرت المجتمع ممثلا فى الحكومة على أن يقدم لها المساعدات فى صورة التعريفة الجمركية ، أو منح الأراضى أو الهبات أو القروض من الأموال العامة ، أو خدمات حكومية أخرى قلما ينصرف إليها التفكير ، وأخصها تزويد الصناعة بالمعلومات عن سير الأمور فى الأسواق الداخلية والخارجية وإظهارها على الفرص المتاحة .

وتمتع الزراع فى كل أنحاء العالم الرأسمالى بحماية كبرى ضد تقلب الأسعار فى الأسواق العالمية . وذلك عن طريق التعريفة الجمركية ، والاحتكارات والقروض — لتحديد الأسعار — وحركة البيع والشراء ، والضرائب والهبات .

وأهم من كل ماسبق بالنسبة للصناعة والفلاح ، نجد أن العمال كسبوا

من الحكومات عدداً من المزايا القيمة التي تعتبر بحق دخلا إضافياً لهم وهي تشمل سلسلة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم المجاني والتعليم المهني، وإعانات المساكن، والتأمين الاجتماعي الذي يتسع نطاقه. ومعنى هذا إنفاق جزء من الدخل القومي لمصلحة الطبقة العاملة، في عدد من الخدمات ووجوه النفع التي كانوا يضطرون إلى الإنفاق عليها من مالهم الخاص لولا ذلك. وهل من أحد يستطيع أن يعارض هذا الاتجاه ؟

٨ — تدبير الأموال وفتح الاعتمادات

أما حرية النقود والاعتمادات فلم يكن لها وجود قط. ففي أوروبا بأسرها طوال القرن التاسع عشر خضعت النقود والاعتمادات لتوجيه وإشراف المصارف المركزية القوية التي جرت على سياسة الاحتكار الدقيق. فكانت هذه المصارف مسئولة عن إيجاد قدر كاف من النقود، لا لتمويل مرافق العمل فحسب بل لتمويل الحكومة في الظروف العصيبة أيضا. كذلك كان يقع على عاتقها ضمان سلامة الاعتمادات المالية والمحافظة على قيمة النقد القومي في التبادل الخارجي. وتمسكت الولايات المتحدة وحدها — بين الدول الكبرى — بنظام المصارف الأهلية التي لها حق إصدار العملة، إلى أن حدثت أزمة ١٩٠٧ فقضت نهائياً على حرية العملة في الولايات المتحدة، لأن هذه الحرية تمثلت خطراً شديداً يتهدد المالية الأمريكية. وعلى ضوء هذه التجربة القاسية نشأت حركة الإصلاح التي انتهت إلى مشروع « الاحتياطي الفدرالي ١٩١٣ » ومن الأهمية بمكان عظيم أن نلاحظ أن هذا التشريع الاقتصادي الخطير بدىء به في الولايات المتحدة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بأقل من سنة. ويحق لنا إذن أن نقول هنا إن عصراً آخر قد ولى الادبار.

ومنذ قيام الجمهورية خضعت العملة والاعتمادات لرقابة الحكومة ، وفى فترة مؤتمر القارة كان إصدار العملة احتكاراً حكومياً من حق الكونغرس والولايات ، فلما أصبحت العملة التى أصدرتها هذه الجهات المختلفة غير ذات قيمة ، فرض الدستور إلغاءها إلغاء تاماً ، ولفترة وجيزة من الزمن نعمت الولايات المتحدة بنظام يقوم على العملة المعدنية وحدها . وكانت كمية النقد إذ ذاك متوقفة على ما يمكن استخراجه من المعادن النفيسة . ولكن كان من المشكوك فيه أن تطول هذه الفترة المثالية السعيدة التى ارتفعت فيها اليد الحكومية ، فما أسرعت أمريكا فى طريق النمو والتقدم حتى بدا أن « نزاهة النقد» هذه قصيرة العمر ، وبعد سنة ١٨١٢ عُدل عن نظام العملة المعدنية ، حيث عجلت الحرب فى هذه السنة بالقضاء على هذا النظام ، لأنها اقتضت التوقف عن الدفع على أساس النقود المعدنية . وكان هذا من مصلحة مصارف الدولة التى كانت مخولة بمقتضى مراسيم تأسيسها ، حق إصدار العملة الورقية . ولم تكن هذه العملة بأسعد حظاً من سابقتها . فكان نظام العملة مرة أخرى ينحط باستمرار حتى أدركته الفوضى فى الحرب الأهلية . وعلى أنقاض هذه الفوضى قام نظام « البنك الأهلى » الذى ساد الفترة بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى . ويمكن أن نتبين إلى أى حد سخط معاصرو هذا النظام عليه ، بسبب الأزمات الاقتصادية الحادة ، والصراع السياسى العنيف حينئذاك بشأن العملة بين الشعبيين وأنصار الفضة . وغيرهم — حتى كانت أزمة ١٩٠٧ التى هيأت الرأى العام لقبول مشروع « الاحتياطى الفدرالى » الذى أقيم على غرار المصارف المركزية . على أن هذا المشروع لم يتقدم فى الاتجاه الذى رسمه له مشرعوه ، وكان الغرض منه أن يكون مصدراً لاعتمادات تجارية مرنة ، لكنه استحال — بفضل الحرب التى

نشبت عقب صدوره — إلى مورد لتمويل الحكومة .

ولكن المحامين المتحمسين للرأسمالية الحرة ، لا يكادون يدركون كيف أن مثلهم الأعلى قد تصدع فى اللحظة التى فرضت فيها الحكومة رقابتها على نظام العملة . فلن تبرأ الرأسمالية الحرة حتى تبعد الحكومة عن إصدار العملة والاعتمادات . ومنذ ذلك الوقت أصبح تدخل الحكومة أو نصيبها من التدخل مسألة مبدأ يقرر لا مسألة حل مؤقت . وإذن تكون رقابة الحكومة على النقد أهم وأشمل أنواع الرقابة الحكومية ، ولو أنها لا تصل إلى حد نزع الملكية .

٩ — مجال تدخل الحكومة

وإلى أى حد انحرف العالم عن المثل الأعلى الذى لم يتحقق بعدُ وهو « سياسة عدم التدخل » إننا يمكن أن نقيس ذلك بهذا الجزء من الدخل القومى الذى خصصته الحكومات لأغراض شتى . وهذه الظاهرة فى الولايات المتحدة حديثة العهد إلى حد لا يمكن معه فهم مغزاها الحقيقى . وإن كثيراً من الناس لينظرون إلى اتساع دائرة النشاط الحكومى (ماثلا فى أبواب الميزانيـة) على أنه حياد عن الطريق القويم ، وأن الشعب لا بد يوماً سيغضب لهـذا الانحراف ، فيقومه أو يقلبه رأساً على عقب . وليس هناك أدنى مبرر لهذا الأمل ، لأن الولايات المتحدة لم تسلك هـذا السبيل — الذى سلكه العالم من قبل — إلا حديثاً .

وقبل الحرب الحالية بزمن طويل سارت نزعة التدخل فى الأقطار الرأسمالية من أوربا شوطاً أبعد مما وصل إليه « التوزيع الجديد » الأمريكى فى أوسع حدوده . ونستطيع أن نقدر حتى فى ألمانيا قبل ظهور هتلر ، أن ٥٠ ٪

على الأقل من الدخل القومى كان تحت تصرف الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر . وعلينا أن نذكر أن السكك الحديدية ومعظم المرافق العامة كانت تملكها وتديرها الدولة أو البلديات ، وأن تحديد الأجور فيها لم يكن يقوم فى مبدأ الأمر على أساس تجارى . (وأجور السكة الحديدية بصفة خاصة كانت تتخذ أداة لعرقلة التجارة الداخلية ، كما كانت التعريفة الجمركية تعرقل التجارة الخارجية) . وفى بريطانيا كانت الميزانيات والضرائب العقارية تستغرق من ١٠ — ١٢ ٪ من الدخل القومى . وفيما بين الحرب العظمى والحرب الحالية ارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ٢٥ ٪ . وخصص نصف الميزانية لخدمة الدين وللنفقات الحربية ، وبعبارة أخرى لتسديد نفقات حروب ماضية والاستعداد لحروب مقبلة ! ولكن تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية كان أبعد مدى منذ ذلك الوقت . فالصناعة والتجارة والملاحة والمالية كانت خاضعة لرقابة مركزية — إلى درجة مدهشة — حتى قبل أن تضطر الحكومة تحت ضغط الحرب إلى أن تفرض سيطرتها التامة على جميع نواحى النشاط الاقتصادى . وقد بلغت الحكومة الانجليزية فى مجال الخدمة الاجتماعية مبلغاً لا تدانيها فيه سائر الدول ، رغم توسعها فى هذا المضمار .

١٠ — المساواة فى الثروة

ومهما يكن من شىء فان الضرائب أصبحت قبل هذه الحرب بزمن طويل أداة اجتماعية لإعادة توزيع الدخل القومى والأموال المدخرة . ولم يتأثر النشاط الذاتى لسياسة عدم التدخل بشىء تأثره بسياسة الضرائب هذه ، وتضاءلت إلى حد لم يكن فى الحسبان ، بل انقلبت رأساً على عقب ، النزعة

إلى تركيز الثروة فى أيدى أفراد قلائل . وعمر ضريبة الدخل والتركات فى انجلترا أطول بكثير منه فى الولايات المتحدة ، وكان لها من الشأن فيا وراء البحار أكثر مما لها هنا « فى أمريكا » ولذا كان أثرها أبلغ على كيان انجلترا القومى والاجتماعى . وقبيل هذه الحرب بلغت ضريبة الدخل والتركات حداً لم يبق معه لأصحاب الإيردات والثروات الضخمة مجال للاحتفاظ بشىء من أموالهم ، وبعبارة أخرى إن الضريبة بهذه النسبة قاربت أن تكون مصادرة للأموال . ولا بد أن الحرب الحالية سوف تصل بهذا الإجراء إلى منتهاه ، وقد نصل سريعاً إلى هذه الدرجة فى الولايات المتحدة .

وهناك دولة عظمى واحدة فى أوروبا سارت فيها المساواة فى توزيع الثروة شوطاً أبعد منه فى بريطانيا والولايات المتحدة . تلك هى المانيا فى عشر السنين التى سبقت مجىء هتلر ، والفضل فى هذا للتضخم الذى أصاب المانيا سنة ١٩٢٣ . وإنما جاءت المساواة فى المانيا عن طريق القضاء على ثروات الأغنياء ، لا عن طريق منح الثروة للفقراء .

١١ — الرأسمالية المتقلبة

والذى جعل من الرأسمالية موضوع خرافة هو أنها نظام اجتماعى دائم التغيير يتعذر تحديده . فنرى الرأسمالية فى ١٩٤١ تختلف اختلافا جوهرياً عنها فى ١٩١٤ ، كما تباينت هذه عنها فى ١٨٩٠ ، وهكذا حتى نصل إلى أصولها البعيدة فى القرنين السابع عشر والسادس عشر . ولم تتفاوت الرأسمالية تبعاً للزمن فحسب ، ولكنها تغيرت من بلد إلى بلد . فهى فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا قبل هتلر واسكنديناوه متباينة فى تصرفاتها ومشاكلها ومثالبها ، ولهذا تعددت ألوان « الخرافة » بتعدد

الهالك . وهذا يفسر ماتردد فى أرجاء العالم عن مصير الرأسمالية ونهايتها المحتومة من تنبؤات استبشرت تارة واستيأست أخرى ، تبعاً للمذاهب السياسية التى قامت هنا وهناك .

وقد تختفى الرأسمالية ، ولكن لتعود إلى الحياة مرة أخرى . ولسوف تبقى الرأسمالية مابقيت لها فلسفتها الأساسية الأخلاقية وهى « حرية الفرد وسلطانه » . ولسوف تفنى الرأسمالية فى اللحظة التى يفنى فيها هذا المذهب الأخلاق .

الفصل الرابع

تنظيم محكم

---

١ — وراء عالم الخيال

كلما اشتدت الضائقة الاقتصادية بالعالم خلال القرن الماضى ، استولت على عقول الناس خرافة أخرى ، فتراهم فى اتجاههم إلى التنظيم يبتدعون « خطة مثلى » لعل فيها القضاء على فوضى الرأسمالية . ولم يكن كل ما كتب عن التنظيم إلا سَبحاً فى عالم الخيال . فإن الاقتصاد الرأسمالى حقيقة واقعة يتمثل فيها العالم الذى نعيش فيه ، ذلك العالم الذى صوره وسيطر عليه الجنس البشرى بكل ماأوتى من قوة وفكر ، وهو نفس العالم الذى نال منه وأفسده ماركب فى الطبيعة البشرية من ضعف وانحطاط وإجرام ، ولكن الخرافة لاتعبأ بالضعف والانحطاط ، ذلك أن كل ما نصوره فى عالم الحياة موسوم بالكمال ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكل موازنة بين الخطة المثلى وبين الأمر الواقع لابد أن تجنح إلى انتصار لعالم الخيال . ويقول الأستاذ د . ف بجرَم فى هذا الصدد « إن فكرة تنظيم اقتصادى طبقاً لخطة موضوعة ليست إلا بدعة جرى خيال الإنسان فى تصورها كما يجرى فى تصوير الملائكة والسموات » .

إن الذين يحلمون بالاشتراكية إنما يترسمون فى خيالهم « الدولة المثلى »

وكلما ابتدعوا مشروعاً بسيطاً باءوا بالخيبة والخسران إذا حاولوا أن يضعوه موضع التنفيذ . ففى ثورة الفلاحين ١٥٢٥ فى ألمانيا أيام مارتن لوثر قام مونجر ينادى بدكتاتورية مسيحية من الفلاحين والمتسولين ، فكان جزاؤه أن أغرق فى دمه . والعمال الذين هبّوا فى عهد كرمول طمعاً فى مثل هذا أخمدت ثورتهم فى الحال . وفى القرن التالى إبان الثورة الفرنسية الكبرى ظهر جاك بابيف ينادى بشيوعية الملكية ، فقبض عليه وأعدم سنة ١٧٩٧ بتهمة التآمر على حكومة الإدارة . أما مشروع المصانع الذى ابتدعه فورييه (يوم أن اكتسحت فرنسا موجة من الاشتراكية فى عهد لويس فيليب) فقد فشل ، كما حل مجلس الكومون فى باريس سنة ١٨٧١ قبل أن يبدأ هذا المشروع . وابتدع ، عن غير قصد ، روبرت أوين — وربما كان أعظم المصلحين الاشتراكيين فى القرن التاسع عشر ، وإليه أكثر من غيره يرجع الفضل فى أن حركة العمال فى انجلترا اكتسبت صبغة المحافظة — ابتدع نظاماً تعاونياً يعتبر من أعظم الأسس التى قامت عليها الرأسمالية الانجليزية .

أما كارل ماركس وفردريك أنجلز فقد وضعا علم « الاشتراكية » وساد الاعتقاد يومئذ بأن طريقاً معقولا مُعَبَّداً قد كشف ، وهو يوصل من عالم الأحلام المثالى الخيالى إلى عالم الحقيقة الذى نعيش فيه . فأثار هذا الكشف الذى زعموا حماسة دافقة فى نفوس الملايين فى أنحاء العالم ، وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة لتعزيز ما ادعوا من حقيقة فى « علم الاشتراكية » فحاولت روسيا تحقيق نظرية كارل ماركس ، وهى أول محاولة كبيرة من نوعها ، وكلنا يعلم ما أسفرت عنه هذه المحاولة . وفى سنة ١٩٤٢ احتفلت البلشفية بمرور ٢٥ عاما على قيامها ، وقد تمخضت « الدولة المثلى الاشتراكية » فى مدى ربع القرن عن نتائج لا تقل خطراً عما كال الاشتراكيون للرأسمالية

من مثالب. ولم تكن هذه النتائج سوى الفوضى والاختلال والفقر، وهبوط الإنتاج فى مجموعه إلى حد لم ينحدر إليه قبل الحرب العالميـة الأولى . كل هذا على حساب خفض مستوى المعيشة (والحق إن النفقات الحربية التى لم يكن مناص منها ، كان لها أثر فى ذلك) وبثمن من إرهاق الناس، وطول احتمالهم ، وخنق حريتهم الشخصية ، وبيروقراطية مجندة ورقابة دقيقـة . وقد نسلم جدلا بما يدافع به الاشتراكيون من أن روسيا — من بين الدول — كانت فى الحقيقة آخر من يجدر به البدء بالتجربة الاشتراكية ، لتأخر الصناعـة وانحطاط مستوى الحياة العقلية فيها ، ولأنهـا لم تتعود أساليب الحياة الديمقراطية . وليس يجمل بنا أن نجادل أولئك الذين يتلمسون للدفاع عن روسيا ظروفاً مخففة ، لـكن الحقيقة الراهنـة الآن هى أنه ليس لدينا مثال لتنظيم اقتصادى ناجح من وضع الاشتراكية ، يصلح أساساً للحـكم على أى نظام اقتصادى آخر ..

٢ — الفوضى الرأسمالية

وقصة هؤلاء المنظمين «خرافة» لا لأنها تقع فى عالم غير حقيقى فحسب ، ولـكن لأن كل الفروض التى بنيت عليها خيالية أيضاً . وهم يقولون إن الفوضى الرأسمالية لا صلة لها بحقائق الزمن الذى نعيش فيـه . والواقع أن الرأسمالية معجزة التنظيم ، وأنها لاتنطوى على شىء غير التنظيم . وإنه ليدهش الناقد المفـكر أن يتأمل ربة البيت تذهب إلى السوق لتبتاع بعض الخضر (وليكن السبانخ) فيراها وقد زودت بما تريد بنفس السعر الذى كانت تتوقعه تقريباً . ولنتدبر مليـّا كم من الخطوات تتخذ ليجمع ربة المنزل على السبانخ . وأولى الخطوات أن السبانخ يجب أن يزرع ، وهذه

الزراعة من تدبير المزارع الذى بنى عمله على أساس من تجاربه ، ومن إحصاءات تزوده بها الهيئات المحلية أو التعاونية أو إحدى الصحف . فإذا نضج السبانخ كان عليه أن يأتى به إلى سوق على مسافة ما من المزرعة ، وثمة قطار أو عربة أو قارب مستعد لنقل المحصول إلى السوق .

وعملية النقل هذه وليدة تنظيم فلا بد أن شركة سكة الحديد أو شركات الملاحة نظمت نقل السبانخ فى نطاق معين مبتدئة من مكان ما ، فى ساعة معينة . ولو لم يكن هذا التنظيم ، أو لو فسد شىء من هذا التدبير ، لهلك السبانخ فى المزرعة ، ولرجعت ربة البيت من السوق بخفى حنين .

وثمة شرط جوهرى هنا ، وهو أن أجور النقل يجب ألا تزيد عن الحد الأدنى الذى يعود معه نقل السبانخ بالنفع على الفلاح وربة البيت . فلو كانت هذه الأجور مرهقة للفلاح لما استطاع أن يجد فى السعر الذى يبيع به محصوله ربحاً أو جزاء عن عمله ، ولامتنع عن زراعة السبانخ . كما أن ربة البيت من جهة أخرى لن تقدم على شراء السبانخ إذا كان فى ذلك إرهاق لميزانية المنزل .

ألست ترى أن ربة البيت والفلاح والبقال وصاحب القارب يجب أن يصدر كل منهم تبعاً لخطة موضوعة ؟ أما هى فلديها دخل محدود تنفق منه ، ويجب أن يتسع لمواجهة كل المطالب وحاجات المنزل . فعليها أن تدفع أجر المسكن والضرائب ، وأن تشترى المأكل والمشرب والملبس ، وأن تصطنع بعض التسلية والترفيه ، وأن تستعد لطوارىء المرض والتلف فى الأثاث وغيره . وفى هذه الأبواب التى بينّا لك ما يستدعى تنظيما أدق وأكثر تعقيداً ، فعليها أن توفق فى بند المأكل بين الكميات المطلوبة من الحبوب واللحم والدهن والخضر والفاكهة والسكر والشاى والبن . . . . وفى ضروب

التنظيم هذه ما يتطلب كل الذكاء والتفكير من ثلاثين مليونا من ربات المنازل فى الولايات المتحدة ، يساعدهن سائر أفراد الأسرة ذكوراً وإناثاً . وقد تبلغ الواحدة فى تنظيمها مبلغ الكمال ، أو تكون الأخرى أقل إحكاماً فى التدبير ، وقد تفشل الثالثة فشلا ذريعاً .

وما قيل عن ربات المنازل يصدق على المزارعين وأصحاب السفن ، فبعضهم يُحكم التدبير ، كما يخطىء بعضهم سبيل الرشاد ، ويكون تدبير بعضهم معتمداً على تجارب دقيقة شاملة ، كما يتخبط بعضهم عن استهتار وجهل بالعوامل الفعالة فى هذه الظروف .

٣ — عناصر التنظيم الشامل

وتتكرر عملية التنظيم فى نطاق أوسع ، تبعاً لكبر الوحدات الاقتصادية التى تساهم فى الإنتاج والتوزيع . فاذا فكرت شركة من شركات الصلب الأمريكية فى ابتناء مصنع كبير ، فثمة « تنظيم » ضخم مطلوب قبل اتخاذ قرار حاسم فى هذا الصدد . ولمثل هذا التنظيم الضخم يجب أن تعمد أية هيئة اشتراكية لإنتاج الصلب (ويكون المصنع فى هذه الحالة ملكا للشعب) . وبعبارة أخرى : ماذا يكون الحال عندما يكمل بناء المصنع (بعدسنتين مثلا) ؟ هل يزداد الطلب على الفولاذ ؟ وما تكاليف المصنع ؟ وهل يمكن استهلاك رأس المال المدفوع بواسطة الأرباح (ونحن نصر على الأرباح) الموضوعة على الإنتاج فى العمر المقدر للمصنع ؟ وكل هذا يتطلب مقدماً حساباً وتقديراً دقيقاً لكل الاتجاهات المحتملة فى تقدم الصناعة ، لفترة أطول بكثير مما يستلزمه إنشاء المصنع من وقت . ويجب أيضاً أن يدخل فى هذا الحساب والتقدير كل العناصر التى تقرر الاتجاهات الدولية والقومية ، بكل ما أوتى

الإنسان من علم وتجربة (وتلك العناصر شديدة الشبه بالمعلومات التي تتطلبها هيئة منوط بها أية عملية تنظيم) . من ذلك التطورات في ازدياد عدد السكان ، ومقومات العصر ، والتغييرات الفنية المحتملة الوقوع ، والاختراعات الجديدة وأثرها على الحياة اليومية ، وماتبشر الأحوال السياسية أو تنذر به ، والاتجاهات الماثلة في الصناعة التي يظن أنها تحتاج إلى الصلب الذي سوف يخرجه المصنع (إلى المزيد من الصلب) وغير ذلك كثير . . .

وكل الذي ذكرنا عن مصنع الصلب يصدق على محطة لتوليد القوى ، وعلى الخزان ، وعلى سكة الحديد ، ومشروع المساكن الشعبية . على أن الأحكام النهائية التي تؤدي بالمشروعات إلى التنفيذ تختلف اختلافاً كبيراً في دقتها وسداد الرأي فيها . وكم من مشروعات إذا نفذت كانت عبثاً وخساراً ، وضاعت سدى كل اللايين التي أنفقت من أجلها . وقد تفضح الحوادث ماتعلقت به نفوس المنظمين من أطماع من وراء المشروع ! وإنك لتجد كثيراً من الأغبياء والعقلاء ، وما بينهما من تشكيلة لا حد لها ، يندسون بين هؤلاء المنظمين كما يندسون بين رجال الأعمال وموظفي الحكومة ، وكلهم في مستوى واحد من الخلق والمزاج والعلم . وليست ربات المنازل ورجال الأعمال والتجار وأرباب الصناعة ، هم الذين يعتمدون وحدهم على وفرة « التنظيم » وبراعته ، فان الحكومات في البلاد الرأسمالية تعاون كثيراً في سبيل التنظيم ، بل تقوم بشطر كبير منه ، فهي تحدد أجور سكة الحديد ، وهي تشرف على المرافق العامة وتنظم انتفاع الجمهور بها ، وهي فوق هذا تتدخل بشتى الوسائل لتضع أسسا قوية يبني الأفراد عليها « تنظيمهم » الخاص ، ففي المحل الأول ، نرى الحكومات تجري بانتظام إحصاءات دقيقة واسعة النطاق ، وهذه الإحصاءات تظهر الحكومة نفسها

على مجريات الأحوال فى بلادها وفى العالم الخارجى ، ومن ثم يستطيع كل مواطن أن يبنى « تنظيمه » الخاص لأغراضه الشخصية على منتهى ما وصل إليه علم الجماعة وتجاربها . والمفروض أن هـذا هو الأساس الذى تضع أية « اشتراكية » مشروعاتها وخططها عليه .

٤ — عدو التنظيم

وفى عصرنا الرأسمالى هذا ، نرى الحكومة تزود الناس بأهم مقومات التنظيم ، وهى تقوم بهذا بوسائل شتى ولأغراض مختلفة ، وفى المقام الأول من هؤلاء رقابة الحكومة على النقد . فوكلاء الحكومة هم الذين يقررون حد التضخم والهبوط ، وهم الذين يحددون كم من الاعتمادات والنقد يترك للتداول ، وكم منها يبقى استعداداً للمضى فى المشروعات الاقتصادية أو التوسع فيها . والحق إن وكلاء الحكومة فى البلاد الرأسمالية ليسوا إلا المصارف المركزية . ومن المحقق أن كل حكومة تضع مشروع ميزانيتها ، أى أنها تحدد ذلك الجزء من الدخل القومى الذى تخصصه للأغراض الحكومية ، وهى فى الواقع تقتطعه من دخل الأفراد عن طريق الضرائب . وإن كان ثمة عجز فهى تصطنع قوة شرائية جديدة وتوزعها عن طريق الاستزادة من الانفاق . وكل وجه من وجوه النشاط هذه يكون فى نفسه خرافة سوف نعرض لها فيما بعد .

وكل من يقلب صفحات « الميزانية » فى أية دولة من الدول الكبرى يستطيع أن يكوّن فكرة عما تفيض به هذه الميزانية من وجوه التنظيم التى لاحد لها ؛ مما تقوم به الحكومات من مختلف الأعمال والخدمات .

وكل قانون يقره الكونجرس ، وكل قرار إدارى تتخـذه الحكومة

يكون نتيجة تنظيم . وإذا نظمنا الأنهار ، أو شيدنا الخزانات أو غرسنا أشجار الغابات ، أو منحنا إعانة عن بعض المنتجات الزراعية ، أو أقررنا نظام التأمين الاجتماعى ضد الشيخوخة أو حوادث العمل ، وإذا عبدنا الطرق وأنشأنا المتنزهات والكبارى ، وتوسعنا فى إنشاء المدارس ومساكن الشعب ، فكل هذه ضروب من التنظيم الاجتماعى .

وكثير من هذه الضروب جديد بالنسبة للأمة الأمريكية ، ولكن معظم الحكومات الأوروبية — الرأسمالية منها بما فيها المانيا قبل هتلر — جرت شوطاً أبعد بكثير فى التنظيم الاقتصادى ، بما فى ذلك تملك الحكومة للدعائم الأساسية التى تقوم عليها المرافق الاقتصادية فى البلد . ففى معظم ممالك أوروبا ، أصبحت المرافق العامة وسكك الحديد ملكا للحكومة أو الدولة أو البلديات أو تحت إدارتها . وإنك لتجد كثيرا من حكومات هذه البلاد تدير المصارف التجارية وصناديق التوفير وشركات الرهن ، وتعمل فى مصانع الصلب ومناجم الفحم والحديد ، ومعامل الألومنيوم . ومن عجب مع كل هذا أن تلك الدولة لم تصبح غير رأسمالية ، بل إن النظرة إليها لم تتغير فهى رأسمالية فى نظر العالم الخارجى ، وفى نظر الأحزاب الاشتراكية فيها .

٥ — التنظيم من أجل الثراء

وإنك لتلمس فى عشر السنين الأخيرة أن هذه التنظيمات التى تقوم بها الحكومة قد اتخذت نظاماً أوسع وأكثر أطماعاً من ذى قبل . وتلك سياسة جديدة ، ويمكننا أن نحدد نقطة التحول إليها بخروج انجلترا عن قاعدة الذهب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١ ، فمنذ ذلك الوقت بدأت الدولة تتجه إلى أنه جدير بها أن تلعب دور « العناية الإلهية » فى توفير أعظم نعيم اقتصادى

لأفرادها . وأخذت هذه الفلسفة تغزو غرب أوروبا ، وما أن أصبحت المانيا نازية ، وما أن صدر « التوزيع الجديد » فى أمريكا حتى طغت هذه الفلسفة الجديدة فجرفت كل تفكير أو تقليد أو عاطفة وقفت فى طريقها . ولم تمض سنوات قلائل حتى أصبح من القضايا المسلم بها أن الدولة تستطيع أن تقتحم دائرة التجارة ، وأن تضمن العمل للجميع ، وأن تتحكم فى تقلب الأسعار بين رفع وخفض ، وهى مع كل هذا تحتفظ بالصبغة الديمقراطية . ولسنا نعلم إن كان هذا فى مقدورها أم لا . ولكن الذى أدخل فى روع الناس أنه ليس شيء أسهل من حصولهم على الثروة التى يحلمون بها ، ومن تمتعهم بالأمن والطمأنينة فى ظل حرية سياسية تامة ، وأن هذا فى حيز الإمكان بشرط واحد ، هو أن تقبض الحكومة على ناصية الحالة المالية ، وأن تتحكم فى النقد ، وأن تستغلهما استغلالا جريئاً لتحقيق هذا الغرض . وهل هذا من السهولة بما يتصورون ؟ إن الذى وقع فى انجلترا والروسيا والمانيا سنحدثك عنه فى فصول تالية ، ولنعرض الآن لمحاولات التنظيم فى الولايات المتحدة .

٦ — التجربة الأمريكية فى مراحلها الأربع

فى العاشر من مارس سنة ١٩٣٣ — أى بعد أيام قلائل من تنصيبه رئيساً للجمهورية الأمريكية ، طلب الرئيس السابق فرنكلين دلانور روزفلت إلى الكونجرس تخويله السلطة اللازمة لخفض نفقات الحكومة بمقدار ٢٥ ٪ وألحّ فى أن ينفذ هذا التشريع فى الحال « دون انتظار لبدء السنة المالية التالية » وأضاف الرئيس « وأؤكد لكم أنكم إذا فعلتم ذلك فإنه يحق لنا أن نأمل فى أن يكون دخل البلاد كافياً لتغطية نفقاتها فى بحر سنة » . وإنى لم أقتبس هذه الفقرة عن سوء قصد ، فان إخلاص الرئيس

لا يرتفع إليه الشك . لكن هذه الفقرة توضح بجلاء مدى ما يستطيعه رؤساء الحكومات من تقدير لنتائج أعمالهم حتى فى فترة وجيزة : سنة مثلا . ففى هذه السنة لم يكن ثمة حرب خارجية ، ولم يقع من الحوادث ما يغل يد الحكومة الأمريكية . ولكن الذى حال بين الحكومة وبين تحقيق أغراضها الحسنة — رغم كل تنظيم — هى نزعات غير منظورة لم يتدبروا عواقبها ، صحبت تطور الولايات المتحدة . ولم يدر بخلد الرئيس روزفلت حينذاك فكرة استخدام الميزانية للتحكم فى العمل أو استغلال العجز لنزيد فى الانتعاش . فلم يتعرض أول مشروعات « التوزيع الجديد » لمسألة النقد . بل كان مشروعاً يرمى إلى أطماع أبعد من هذا بكثير . هذا هو « تشريع الانتعاش القومى » وهو محاولة خرافية لتنظيم الصناعة الأمريكية ، وذلك بتكوين هيئات من أصحاب العمل فى كل صناعة رئيسية ، ويكون لكل هيئة قانون أو دستور يجرى عليه العمل فى الصناعة . ويكون من شأنه رفع الأسعار وحمايتها ضد المنافسة ، وزيادة أجور العمال ، وتحسين شروط استخدامهم بوضع حد أعلى لساعات العمل وحد أدنى للأجور ، وحق تنظيم هيئات تمثل العمال ، فتزداد قدرة الأمة على الشراء برفع الأجور .

وقليل من الناس من يدرك الآن — بعد انقضاء سنين قليلة على هذا الحادث — كم كان فى هذه التجربة من شذوذ وإسفاف ، فإنها لم تكن تتنافى مع أقوى التقاليد الأمريكية التى شرعت حرية الأفراد فى المنافسة الحرة فحسب ، ولكنها كانت أيضاً خطة ترمى إلى تنظيم شؤون العمل عن طريق تكوين هيئة لكل صناعة تدير شئونها . وقامت هذه الخطة على نظرية سقيمة هى أن وضع العمال تحت إشراف هيئات على هذا النحو يزيد فى الإنتاج ، فيزداد الدخل . ولكن الواقع أن هذه الخطة فرضت قيوداً شديدة شاملة ،

وهذا هو الاحتكار بعينه . وأعدوا للانعـاش — أيا كان — عدته ، وما كادوا يفعلون حتى خاب الرجاء فيه ، ذلك أن حالة المصارف ساءت إلى حد توقفت معه عن العمل فى مارس سنة ١٩٣٣ . وقد استمر التهريج الحماسى ، والخطب الفياضة فى مزاياه ثلاثة شهور ، زال بعدها ما كان للمشروع من سحر خلاب ، وواجهت البلاد من جديد أزمة حادة تنذر بشر مستطير . وبذلك أخفقت التجربة الأولى من « التنظيم » الأمريكى إخفاقا تاما .

وما وافى صيف ١٩٣٣ حتى كانت التجربة الثانيـة . وكانت ترمى إلى ضبط (أى رفع) أسعار السلع باخراج الدولار عن قاعدة الذهب ، فـكان هذا أشد سقما من النظرية التى بنى عليها مشروع الإنعاش القومى . وفى رسالة إلى الوفد الأمريكى لدى المؤتمر الاقتصادى الدولى فى ٢ يوليو سنة ١٩٣٣ قال الرئيس « إنى أصارحكم القول بأن الولايات المتحدة تتطلع إلى « دولار » يوفر للجيل القادم المقدرة الشرائية ، والقدرة على تسديد القروض ، بمقدار ما نبتغى نحن من قيمة الدولار فى المستقبل القريب » .

وبعد أشهر قليـلة ، أذاع الرئيس خطابا بالراديو فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، أعلن فيه لأول مرة سياسة الحـكومة فى شراء الذهب المستخرج حديثاً فى الولايات المتحدة ، وفى شراء الذهب وبيعه فى أسواق العالم بسعر يحدده وزير المالية الأمريكية فى كل مطلع شمس . وفى هذه الإذاعة نفسها أكد الرئيس لسامعيه « أن الحـكومة ماضية فى سياستها التى رسمتها فى مارس الماضى ، وهى إعادة أسعار السلع إلى مستواها » . ثم قال « فاذا ماأعدنا الأسعار إلى مسـتواها عملنا على تركيز قيمة الدولار حتى لا تتغير مقدرته الشرائية « خلال الأجيال المقبلة » وهذه سياسة ، وليست حلا سعيداً مؤقتا !

ووقف العالم كله مشدوها . ولكن لم يمض شهران حتى عُدل عن السياسة — لا الحل السعيد المؤقت — وركز الدولار على قاعدة الذهب ، لا على أساس « القوة الشرائية » . وبقى الدولار هو العملة الثابتة الوحيدة فى كل الدول الكبرى ، وليس فى هذه التجربة مفخرة للرئيس وأعوانه . بل إنها فى الواقع كانت لغوا لا غناء فيه . وسنعرض فى فصل خاص عن الذهب لمبلغ الحق فى الفكرة التى قال بها الأستاذان وارن وبيرسون ، وهى أن سعر الذهب سوف يحدد مستوى أسعار السلع . وليس وجه الفزع فى ذلك هو أن أساتذة الكليات يجهلون أو يخطئون فيما يعتقدون أنه من صميم عملهم ، ولكن الفزع كل الفزع هو أن مصير العالم — لا أمريكا وحدها — قد يتوقف على حادث سعيد ، هو نشوء فكرة فى مخيلة الرئيس القوى لدولة قوية . وكان الأستاذ وارن مأمون الجانب لا يخشى منه أذى ، عند ما كان همه الوحيد الدفاع عن النظرية . فلما قذف به الحظ فتبوأ مركز « مستشار الرئيس» زاد سلطانه ونفوذه ، فتكشفت المعانى الخبيثة فى نظرياته . فهل يحق لهؤلاء المنظمين المتحمسين أن يفخروا بهذه المرحلة الثانية من « التنظيم الأمريكى » أكثر مما كانوا يفخرون بسابقتها ؟ ! .

ولم تكن المرحلة الثالثة خيراً من سالفتيها نجاحا أو فخارا . وبدأت مبكرة فى أوائل سنة ١٩٣٤ بتركيز الدولار ، وتحسنت الحالة فجأة فى سنة ١٩٣٧ ، ولكن ما لبثت أن ساءت فى نفس السنة . فان خفض قيمة الدولار لم ينتج الأثر المرغوب فيه على أسعار السلع ، ولكن تثبيت الدولار عملياً منذ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ، وقانونا منذ فبراير سنة ١٩٣٤ — كان له أثره فى تمكين الثقة بدوائر الصناعة والتجارة الأمريكية فى أنحاء العالم . على حين بقيت الميزانية الأمريكية مضطربة بغير توازن ، نظراً للزيادة المستمرة ،

ولكميات الذهب المتزايدة التي رجعت إلى البلاد ، بعد أن أعياها التماس مهرب فى الخارج ، فعجل كل هذا بالتضخم بل أكده . (سيما بعد كارثة سابقة هى الانكماش) ولهذا أثره على العجز فى الميزانية . وكان لتثبيت الدولار أثر عميق على الحالة الاقتصادية فى العالم بأسره ، فأحس الناس بوادر التحسن فى بريطانيا ولمس الانتعاش بعينه فى ألمانيا (وكان العالم الخارجى فى هذه السنوات ينظر إلى النازية ومبادئها وتصرفاتها الخبيثة على اعتبار أنها مسألة داخلية تتعلق بالشعب الألمانى وحده) .

وفى أخريات سنة ١٩٣٦ ، حين كانت حركة « الانتعاش » الأمريكى على أشدها زاد العجز بمقدار مليون دولار ، بسبب رفع الإعانة المرصدة للمحاربين القدماء . حدث ذلك فى وقت ارتفعت فيه الأسعار ارتفاعاً كبيرا فى البلاد ، وفى العالم الخارجى . فنشطت تبعاً لذلك المضاربة فى الأسهم والسلع على السواء ، إلى حد أزعج الناس وأعاد إلى الأذهان ذكرى الضائقة العامة ١٩٢٩ .

وفى الحملات الانتخابية سنة ١٩٣٦ كان الرئيس روزفلت يشير إلى بلاد انتعشت وعاودها الثراء ، ويفخر أن ذلك كان نتيجة خطة موضوعة . ولكن الخوف من التضخم لم يفارق الحكومة قط . وكان الرئيس روزفلت فى أغلب الأحيان فريسة لنظريات خلابة ، ولكن إيمانه فى عقيدته الأولى لم يتزعزع . فلما كان عام ١٩٣٧ ولاحت أعراض التضخم ظاهرة للعيان ، وارتفعت أسعار السلع « وعادت الأيام السعيدة » لسوق الأوراق المالية استولى الجزع على الحكومة . فما زالت كارثة ١٩٢٩ ماثلة فى أذهانهم . لقد أصبح النظام القديم شبحا مزعجا يهدد « التوزيع الجديد » . واتقاءً لكارثة جديدة عمدت الحكومة إلى التصرف طبقا لخطة موضوعة ، فدبرت أعما

تدبير وعملت أيما عمل ، حتى جرت ١٩٣٨ على البلاد هبوطاً سريعاً قاسياً فى الأسعار وفى الإنتاج ، واضطرب الأمن ، مما أدى إلى كارثة لم تشهد البلاد مثلها فى هذه الفترة القصيرة أى منذ الذعر المالى ١٩٠٧ . ولم تمض أسابيع قلائل حتى قلبت الأوضاع المالية وسياسة النقد التى كانت متبعة منذ سنة ١٩٣٣ . وفى مدى بضعة شهور حدثت ثلاث مرات تغذية احتياطى المصارف عن طريق « الاحتياطى الفدرالى » ، ولكن لم يكن هذا بالعلاج الناجع ، ولذلك أعلنت الخزانة الأمريكية فى ديسمبر سنة ١٩٣٦ عن عزمها على سحب الذهب المتدفق إلى البلاد . وهذا معناه أن الذهب المتداول والذى كان من شأنه زيادة كمية النقد المتداول ، أصبح للحكومة حق الاستيلاء عليه لا لاستعماله كرصيد لما تصدره من النقد ، ولكن ليكون رصيداً لما تصدره من سندات ، وهى بهذا تستنفد من السوق ما لا يساوى قيمة الذهب المشترى.

وأهم من هذا كله أنهم عمدوا إلى موازنة الميزانية وقتئذ . وكان نفر من الناس فى الولايات المتحدة يعتقد — ولا زالوا يعتقدون — أن الخزانة الأمريكية لم تصب بعجز نقدى خلال اثنى عشر شهراً كاملة من ابريل سنة ١٩٣٧ إلى ابريل سنة ١٩٣٨ . ولم يفطن الجمهور إلى هذا الجهد الجبار ؛ لأن هذه الاثنى عشر شهراً لم توافق سنة مالية واحدة ، بل تداخلت فى سنتين على حين لاح نور أحمر على بقية الشهور فيهما . وهكذا نكبت السياسة الأمريكية مرة أخرى نكبة رجّع العالم صداها .

ولكن تصرف الحكومة فى هذه المرة لم يقم على نظرية سقيمة . بل إن أساسه النظرى كان سليما حكيما . ولهذا السبب نجد فى انهيار ١٩٣٧ درساً قاسياً عن حقائق « التنظيم » أكثر مما نجده فى انهيار مشروع الانعاش القومى أو فى تجربة الذهب .

وفى نوفبر سنة ١٩٣٧ كانت المرحلة الرابعة للتنظيم الأمريكى . وقد أدركتها الحرب ، فلن نستطيع الحكم عليها أوالتحقق من أساليبها . ولأول مرة عملت الحكومة قصدا على عدم موازنة الميزانية ، حتى يعود الرخاء إلى البلاد ، وبذلك يمكن التغلب على الهبوط الذى أسلفنا ذكره . وجرت الحكومة — قصداً — على سياسة « التعويضات » للاشغال العامة الواسعة النطاق . وطبقتها بسخاء ، كما خفضت بعض القيود المالية التى صدرت بعد عام ١٩٣٦ . وليس فى الإمكان إصدار حكم عادل على مبلغ ما أصاب هذه المرحلة من نجاح . لأن جو السياسة الاقتصادية أخذ يتلبد بسرعة منذ سنة ١٩٣٨ ، فأصبحت الحوادث الخارجية عاملا هاما فى توجيه السياسة الاقتصادية . ففى منتصف مارس سار هتلر إلى فينا وضم النمسا إلى ألمانيا ، وبعد ذلك مباشرة احتدم النزاع حول مسألة تشيكوسلوفاكيا . ثم كانت أزمة ميونخ فى سبتمبر ، وقد أظهرت للعالم بجلاء — سيما بعد غزو تشيكوسلوفاكيا — أن ثمة كارثة توشك أن تنتاب العالم . واحتل هتلر براغ فى مارس سنة ١٩٣٩ فبددت كل الشكوك ، حتى إذا كان اليوم الأول من سبتمبر ١٩٣٩ وقعت الواقعة . وفى الحق إنهم لم يحسبوا لهذه الأحداث حساباً فى خططهم الموضوعة . وتلك هى النقطة الفاصلة . فمهما تكن الخطط شاملة حازمة ، ومهما كانت نوايا الحكومة التى تتولى تنفيذها حسنة خيرة ، فثمة أحداث داخلية أو خارجية لا تملك الحكومة عليها سلطاناً ولا تستطيع لها رداً . وبعبارة أخرى ، إن تنظيما ناجحاً إلى الحد وبالشكل الذى يجعل للحكومة السيطرة التامة على الكيان الاقتصادى ، لا بد أن يكون — بالضرورة — تنظيما دكتوريا . وهذه خاتمة لامناص منها .

الفصل الخامس

التضخم والانكماش

١ — الميزانية والدين في ازدياد .

« . . . وما فتئت البلاد فى كل مرة تزاد فيها الديون ، تتجاوب فى أرجائهـا صيحات السخط والقنوط ، ويؤكد عقلاء الأمة أن البلاد على شفا الافلاس والخراب ، ولكن رغم ذلك ظلت الديون تزيد وتزيد ، وظل الإفلاس والخراب أبعد ما يكونان عن البلاد ، رغم وصول أرقام هذا الدين الضخم إلى حد خرافى ، فلا عجب أن ترتفع صرخات اليأس والاستياء إلى عنان السماء — بما لم يسمع بمثله من قبل . . . ولكن انجلترا أفاقت من كبوتها ، فلم تثبت تلك البلاد المفلسة ، التى كانت على شفا الاستجداء ، قدرتها على مقابلة التزاماتها فحسب ، ولكنها مع توفية هذه الالتزامات، أثرت ثراء مطرداً .

وقلما يخامرنا شك فى أن أولئك الذين تنبأوا ، ولجوا فى التنبؤ بسوء المصير ، ومن سايرهم فى هذا الاعتقاد ، كل أولئك ضلوا ضلالا بعيداً فيما ذهبوا إليه . أما تكييف هذا الضلال فليس من شأن المؤرخ ، بل هو من اختصاص الاقتصاد السياسى .

وتأثر هؤلاء المتشاءمون المنذرون بضربين من التضليل . فقد شبهوا خطأ

حالة فرد مدين لفرد آخر ، بحالة مجتمع مدين لبعض أفراد. فأدّاهم هذا الشبه الكبير الذى زعموا بين الحالين، إلى أخطاء لا نهاية لها فى فهم نظام «التمويل» أما غلطتهم الثانية ، وهى فاحشة ، فهى أنهم اختلط عليهم الأمر فى تقدير موارد البلاد فرأوا أن الدين يزداد ، ولكنهم نسوا أن أشياء أخرى تنمو بجانبه .

« وإن لنا من طول التجارب ما يبرر اعتقادنا أن انجلترا قد تكون فى القرن العشرين أقدر على احتمال دين مقداره ١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها الآن على تحمل دينها الحالى ، ومهما يكن من شىء فان هؤلاء الذين تنبأوا ، وكلهم ثقة ، بأن انجلترا سوف تنوء بدين مقداره خمسون مليوناً ثم ثمانون مليوناً ثم مائة وأربعون مليوناً وأخيراً ثمانمائة مليون ، نقول إن هؤلاء ولا شك أخطأوا خطأ مزدوجا . فأسرفوا فى تقدير عبء الدين ، كما أسرفوا فى التقليل من قدرة انجلترا على احتماله » .

استعرض ما كولى فى هذه الفقرة الأخيرة التى اقتبسنا نشأة القرض الأهلى فى انجلترا ، وهو يشير هنا إلى الفترة التى أعقبت عصر نابليون ، وقد دون ملاحظاته هذه فى منتصف القرن التاسع عشر . وفى سنة ١٨٦٦ كان مستر رندلف تشرشل وزيرا للخزانة ، وكان عليه أن يقدم إلى البرلمان ميزانية مقدارها ٩٠ مليونا من الجنيهات .

وما كان أشد اكتئاب المتنبئين إذ ذاك ، فأنذروا بأن الميزانية سوف تبلغ مائة مليون فى أخريات هذا القرن ، إذا استمرت المصروفات على هذا المنوال من التبذير ، ولكن قيل يومئذ إن هذه نغمة ساخرة مبعثها وساوس أولئك الذين يخشون كساد التجارة ، واتجه الرأى العام إذ ذاك إلى أن ميزانية مائة المليون وضريبة الـ ٥ ٪ (ضريبة دخل مقدارها شلن عن كل

جنيه) هما خاتمة الانحدار إلى الهاوية .

وفى السنة المالية التى سبقت نشوب الحرب العالمية الثانية كانت ميزانية بريطانيا ١,٠٢٥,٠٠٠,٠٠٠ وكان دينها العام ٨,١٦٣,٠٠٠,٠٠٠ .

ووطئت أقدام أجيال كثيرة هذا « الطريق إلى الهاوية » ورغم هذا أثرى العالم ثراء مطرداً . فزاد الدخل القومى ، وظل مستوى المعيشة فى ارتفاع مستمر ، بينما بلغت ضريبة الدخل على الأغنياء ضعف ما كانت عليه منذ جيل واحد ، بل بلغت حد استنفاد كل الدخل على أصحاب الثروات الضخمة .

وحتى دخول أمريكا الحرب سنة ١٩١٧ لم يكن دينها الوطنى ومصروفاتها العامة شيئاً مذكوراً إذا قيسا إلى المستوى الحالى . ففى سنة ١٩١٦ كان دينها الوطنى ١,٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار ، وقفز فى سنة ١٩٤١ إلى ٤٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ، وقبل أن تدخل أمريكا الحرب سنة ١٩١٧ لم تزد ميزانيتها على ٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من الدولارات ، وبقيت نحو عشرين سنة فى حدود هذا الرقم . وبقيت مالية الاتحاد الفدرالى أمراً عديم الأهمية فى الحياة الاقتصادية ، وحتى سنة ١٩٢١ لم يكن لهذا الاتحاد ميزانية بالمعنى الذى ندركه نحن الآن .

وليس هذا الارتفاع الخرافى فى المصروفات العامة وفى القرض الوطنى ، فى أمريكا وبريطانيا وسائر الدول ، فى مبدئه مسألة مالية ، وهو إن دل على شىء فإنما يدل على التحول الذى طرأ على معنى الحكومة والدولة ومركزها ووظيفتهما .

٢ — الظروف التاريخية للتضخم

لقد كان لنا فى « الانكماش » درس عملى فى سنة ١٩٣٧ ، ولـكن لم تبدُ للناظرين واحدة من تلك النبوءات المزعجة عن التضخم التى نزل بها الوحى على المتنبئين . وفى سنة ١٩٣٧ كان ارتفاع الأسعار فى الحدود العادية التى جرت عليها سنو الرخاء الطبيعى ، رغم تضخم العملة تضخما كبيراً ، بل كانت أكثر تناسباً فى انجلترا التى حرصوا فيها على موازنة الميزانية . فلِمَ عجزت هذه الفوضى فى إدارة المالية العامة (فوضى بالقياس إلى المعايير التاريخية التقليدية) عن إحداث تلك النتائج المروعة التى رواها التاريخ فى ظروف مشابهة لهذه ؟ هل كانت قصة التضخم حديث خرافة ؟ لم يكن التضخم خرافة حين أصدرت فرنسا الأوراق المالية يوم كانت سمعتها المالية شائنة فى القرن الثامن عشر ، ولم يكن كذلك فى أمريكا إبان الحرب الأهلية حين كانت المصارف الوطنية تصدر من أوراق النقد ما تشاء . ومن المحقق أن التضخم لم يكن خرافة فى ألمانيا أو روسيا فى أوائل العقد الثالث من القرن العشرين ، حين تدهورت قيمة العملة الورقية إلى أكبر حد . وكذلك كان حال العملة فى معظم أنحاء القارة أثناء العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين ، وإن اختلفت درجة التدهور فى سائر القارة عنها فى ألمانيا وروسيا . والحق إن سوء الإدارة المالية فى كل زمان ومكان كان يجر إلى ويلات اجتماعية تنتهى فى بعض الأحيان بثورات عنيفة .

إن الصورة التاريخية التى يرسمها أولئك الأمريكيون الذين يدعون إلى القواعد المالية السليمة ليست مشوهة أو مبالغاً فيها ، وكل الذى ينقصهـا أنهم لم يظهروا فيها الحقيقة الآتيـة ، وهى أن كل فوضى مالية كبيرة لا بد

أنها اقترنت من الوجهة التاريخية بظروف سياسية واجتماعية خاوت أمامها قوى الحكومات وحسن نواياها .

ويقول لورد جرنفل : « وسوف تنوء البلاد بدين مقداره مائة وأربعون مليوناً من الجنيهات ما لم تتحمل المستعمرات الأمريكية شطراً منه . ولكن محاولة إلقاء بعض عبء هذا الدين على المستعمرات الأمريكية جرت إلى حرب أخرى تمخضت عن دين جديد مقداره مائة مليون ، وعن ضياع هذه المستعمرات التى كانوا يصرون على مساعدتها لنا » — ما كولى

وتنبأ الكثيرون بانهيار فرنسا فى القرن الثامن عشر وبذلت محاولات جبارة لتدارك الأمر ، فاتضح أنه كان لا بد من ثورة دموية تقضى على الامتيازات ، وتستأصل المساوىء التى تضاءلت أمامها تلك الجهود المخلصة التى بذلها ترجو نكر وغيرها . وكانت أية عبقرية مالية تعجز عن إنهاء الحرب الأهلية الأمريكية ما لم تعاونها مطبعة لورق العملة . ومن شأن الحرب أن تعطل النشاط الصناعى فى الأمة . ولن ينفع أى تفكير اقتصادى معقول مقنع فى السيطرة على نفقات الحرب إذا ما دقت ساعة الخطر على حياة الأمة . وتعمدت الحكومة البلشفية فى روسيا القضاء على الروبل (وحدة العملة الروسية) ، فكان ذلك وسيلة أخرى فعالة فى تصفية النظام القديم . ولكن الحكومة الألمانية فى جمهورية ويمار لم تعمد إلى القضاء على المارك الألمانى ، وبذلت جهود جبارة مخلصة لوقف إصدار العملة الورقية ، ولكن حدث ذلك فى الوقت الذى انهالت فيه على ألمانيا المغلوبة الإنذارات النهائية بدفع التعويضات ، مما أدى إلى احتلال أراضى الرين سنة ١٩٢١ ، واحتلال اقليم الروهر سنة ١٩٢٣ ، على حين كان هتلر يغرس بذور الانقلاب فى أوروبا ، والشيوعيون يشعلون نار الثورة فى ثورنجيا — وما من

حكومة على ظهر البسيطة تستطيع أن توازن ميزانيتها والأعداء يحتلون جزءاً من أرضها ، والثورة تكاد تجتاح أرجاءها . فلم يكن بد من مساعدة خارجية لتعود ألمانيا إلى الحالة الطبيعية .

ولم يحدث شيء من ذلك في أمريكا في عشر السنين الأخيرة . بل إن سمعة الخزانة الأمريكية ، كانت إذ ذاك أعظم منها في أي يوم مضى . فلم تجد الخزانة أية صعوبة في مواجهة المطالب المالية ، ومهما يكن معنى «الثقة» في لغة رجال الأعمال ، فليس من شك في أن هذه الثقة كانت تملأ نفوس أولئك الذين ابتاعوا سندات الحكومة بثمن لم يسبق له مثيل في الارتفاع . وقبل قيام الحرب الحالية كان مصدر القلق في الدولار ارتفاع قيمته الشرائية ، ومعنى هذا أن أسعار السلع بقيت على حالها من الانخفاض الشديد . ورغم الفيض الغامر من أوراق النقد التي أصدرتها الحكومة ، كانت الحالة في أمريكا إلى عهد قريب أكثر ميلا إلى الانكماش منها إلى التضخم ، ولم يصبح التضخم مشكلة حقيقية في أمريكا إلا بعد انهيار فرنسا سنة ١٩٤٠ حين ألحت الظروف على أمريكا في تدبير أعظم وسائل الدفاع .

٣ — لغز النقود

إن الذي يحير الأفهام إنما هو ذلك الغموض الذي يكتنف إصدار النقد وتداوله ، كما يكتنف تصرفات الحكومة والمصارف في هذا السبيل . وكان موضوع النقد والذهب محبباً إلى نفوس المصلحين الاجتماعيين . وركب في عقول الناس ، لأجيال متعاقبة ، أن النقود قطع من المعدن ، مسكوكة ، ذهباً أو فضة . واختلف الناس في أمر المعدن الذي تتخذ منه العملة ، فمنهم من قال بالذهب فقط . ومنهم آثر الفضة وحدها ، ومنهم من أقر المعدنين ،

وكان بين هؤلاء معارك حامية بلغت حد الحماسة الدينية ، وحتى إبان هـذا الصراع نجد أن نظام العملة والمصارف خضع لتغيير كبير . ومع أن الذهب احتفظ بمركزه فى « أسطورة » النقد إلا أنه لم يصبح منـذ زمن طويل الوسيلة المنتظمة فى الدفع ، وحلت محله شيئاً فشيئاً العملة الورقية ، وهى عبارة عن تعهدات من بنوك الإصدار بالدفع بالذهب . وكان فى هذا امتياز رابح محوط بسياج من القوانين الصارمة (وربما كان له سياج أقوى وأمنع من المنافسة بين المصارف التى لها حق إصدار النقد ، تلك المنافسة التى ما كانت المصارف لتقوى عليها لولا ثقة الناس التامة بها) . وقد احتكر إصدار العملة بنك مركزى واحـد فى انجلترا منذ القرن الثامن عشر ، وكذلك احتكر حق إصـدارها فى القارة الأوروبية فى القرن التاسع عشر بنوك مركزية . ولـكن أمريكا لم تتبع هذا النظام إلا بعد وقوع أزمة المصارف سنة ١٩٠٧ وقيام نظام « الاحتياطى الفدرائى » .

ولم تـكن المهمة الأولى لهذه المصارف المركزية فى الأوقات العادية أن تصدر النقد ، فحسب ، ولـكن لتشرف على التوسع والانكماش فى اعتمادات المصارف أيضاً . ذلك أن العملة الورقية استبدلت بها فى الـكثير الغالب صكوك (شيكات) مسحوبة على الحسابات الجارية فى المصارف ، وكانت تلك هى الوسيلة الرئيسية للدفع . وكان الفرق بين الحسابين « الدائن والمدين » ، (ميزانية الأصول والخصـوم) فى المصرف هو الذى يحدد مقدار ما يستطيع المصرف أن يقرضه من أموال . كما كانت الاعتمادات المالية للمصارف هى المورد الرئيسى للتوسع المالى .

هذا هو التنظيم الاقتصادى الذى خابت فيه آمال أمة فى العقد الثالث من هذا القرن ، أما قصة هذه الخيبة فقد دونت حديثاً . ومن عجب أن

كارثة التضخم التى نزلت بالولايات المتحدة فى العقد الثالث من القرن العشرين حدثت فى وقت لم توازن فيه الميزانية الفدرائية فحسب ، بل إن الميزانية لعدة سنين بين ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ تمخضت مع الفخر عن بعض الوفور . وكانت كارثة التضخم هذه من فعل المصارف الخاصة ، لا الحكومة ، وتلك حقيقة تبينها الجميع اليوم ، ولكنهم يوم الواقعة كانوا يجهلون فى أى طريق هم سائرون ، ولم يتكشف وجه الخطر أمام الخزانة و « الاحتياطى الفدرائى » إلا أخيراً بعد فوات الوقت ، وخَبُث التضخم وازداد الخَبَث فيه ، ولم يؤت أحد من الشجاعة ما يقوم معه بعملية العلاج ، وهى جد خطيرة . وسوف يظل هذا « الإفراط المالى » أظهر مثال حديث للتضخم جر إليه سوء التدبير ، بعكس كوارث التضخم التى تنتج عن الحرب أو الثورة .

٤ — كيف يخلق النقد

ولخلق النقود الآن ثلاث طرق . أولها استخراج الذهب أو استيراده . والحكومة الأمريكية تشترى الذهب المستخرج فى البلاد أو الوارد من الخارج بسعر قانونى فى الوقت الحاضر هو ٣٥ ريالا للأوقية . ويوضع الثمن لحساب البائع فى أحد المصارف . وبعبارة أخرى يصبح للبائع فى المصرف حساب يتصرف فيه كيف شاء بمقتضى أذون الصرف . ويزداد رصيد المصرف تبعاً لكمية الذهب التى يسلمها للخزانة . وهذا الرصيد دين على البنك لبائع الذهب ، أو لمن يحول إليه هذا البائع النقود . وبهذه الأرصدة الإضافية يصبح للبنك حق لدى الحكومة . وذلك فى شكل سندات حكومية أو فى شكل حساب فى مصارف الاحتياطى الفدرائى . وعلى ذلك

نجد أن طرفى الميزانية (الأصـول والخصوم) يتقدمان تقدماً مطرداً بقدر واحد فى وقت واحد . وإذن ثمة نقود جديدة تنزل إلى سوق التداول .

وهناك طريقة ثانيـة لخلق النقود دون وسـاطة الذهب ، وهى فتح اعتمادات تعتبر فى نفس الوقت ديناً على أصحابها . ولـكى يحصل مستر سمث مثلا على الاعتماد المطلوب له ، فإن عليه أن يقصد إلى المصرف الذى يتعامل معه ويقنعه بسلامة مقترحاته — أو أنه لا ضرر منها على الأقل — فماذا يحدث بعد ذلك ؟ هب أن الاعتماد المطلوب هو ١٠٠,٠٠٠ دولار مثلا ، فان المصرف يزوده بهذا المبلغ ، أى أن المصرف يودع هذا المبلغ تحت اسم مستر سمث ، وفى نفس الوقت يقيده ديناً عليـه يظهر فى حسابات البنك الدائنة ، وهنا — كما فى حالة الذهب — نجد أن طرفى الميزانية قد تضخما بمقدار هذا المبلغ الذى خلقاه . ومنذ اليوم الذى يخطر المصرف فيه مستر سميث بفتح الحساب ، يستطيع الرجل أن يسحب ما يشاء بواسطة الأذون، وأن يقوم بالدفع ، وبهذا نجد أن نقوداً جديدة قد خلقت من لا شىء أو من الهواء . وبعبـارة أخرى نجد أن خلق النقد — الذى كان امتيازاً منظما ، مرعياً موقوفاً على عدد محدود من المصارف — أصبح بالتدريج من مستلزمات المصارف التجـارية ، وحتى ١٩٣٠ كان هـذا هو المورد الرئيسى للنقد .

ومنذ ١٩٣٠ أصبح الأمر كل الأمر فى إصدار النقد للمصـدر الثالث وهو الحـكومة ، وليس فى هذا شىء جديد ، ولـكن الأسلوب كان دائم التغير خلال القرون . فنى العصور الوسطى كان الأمراء يرهقون الشعب غشاً بالحط من قيمة العملة ، وذلك بإنقاص المعدن فيها (ولم يكن غير العملة المعدنية إذ ذاك) أى أنهم كانوا يُخسِرون العملة . وبعدَ ذلك — حتى

عصرنا هذا – عمدوا إلى الطباعة ، فأخرجوا عملة ورقية ، ولكنها لم تكن مثل العملة التي تصدرها المصارف الأهلية من حيث وجود رصيد كامل من الذهب لها ، وإمكان تحويلها إلى ذهب ، ولكن الذى حدث أنهم فرضوا على الشعب فرضاً قصاصات من ورق مطبوع . وهى فى الواقع مجرد تعهدات من الحكومة بالدفع ، ولكنها لم تدفع عنها فائدة قط . ولما طغت سيول وسيول من هذا الورق للتداول ، كان طبيعياً أن ينتهى الأمر بهذا الورق إلى فقدان قيمته الشرائية فى سرعة متزايدة . فقفز من مائة إلى ألف إلى مليون . . . وهكذا حتى أصبحت القيمة الشرائيـة للعملة دون ثمن قصاصة الورق التى طبعت عليها . ولنا فى الروسيا وألمانيا أمثلة صارخة على هذا الضرب من التضخم .

أما الولايات المتحدة الآن فلها أسلوب آخر إذا أعوزها المال ، وبعبارة أخرى إذا زادت نفقاتها على دخلها من الضرائب ، فانها تبيع المصارف سنداتها ذات الفائدة . وتفتح المصارف للحكومة اعتمادات بقيمة هذه السندات ، فى شكل رصيد تسحب منه الحكومة ما تريد تسديده .

● — تمويل الحرب

ولنرجع ثانية إلى القول بأن ما يبدو هيناً بسيطاً فى إصدار أوراق النقد ، إنما هو فى الحقيقة معقد كل التعقيد ، فقد كانت الزيادة المروعة فى الديون العامة دائماً من مستلزمات الحروب ، وفى كل العصور نجد الحروب كلفت الأمم المشتركة فيها جهوداً جبارة غير عادية ، وأرهقت مواردها إرهاقاً شنيعاً . على حين هبط الإنتاج فيها ، أو إن شئت تحول إلى إنتاج حربى ، وفى هذه الحالة لا يكون ثمة إنتاج . ومع هذا لم يشهد القرن

التاسع عشر إلا قليلا من الحروب القاسية المهلكة ، بل إن أثر هذه كان موقوتاً . فنجد حروب نابليون قد خلقت اضطرابات اقتصادية حادة ، ولكن فرنسا سنة ١٨١٥ بعد ووترلو كانت من الناحية المالية أحسن منها فى سنة ١٧٩٥ حين بزغ نجم الضابط نابليون ، كذلك كان أثر حروب نابليون والحصار القارى خطيراً جداً على بريطانيا ، ولكن الجنيه الاسترليني تعرض لخفض يسير على أساس الذهب . وبعد حروب ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ أفاقت النمسا وفرنسا وروسيا وإيطاليا من حركة الانتعاش (الطارىء) رغم تضخم الدين الأهلى تضخما فاحشاً فى كل منها . وما زالت تلك العبارة التى قالها القائد النمسوى الكونت مونتكوكلى فى القرن السابع عشر تحتفظ بصحتها حتى قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، وهى « إن الحكومة ، لإدارة دفة الحرب ، تحتاج إلى ثلاثة أشياء : هى المال والمال والمال » وكانت هذة العبارة صريحة لأن الأساليب المالية لم تتمش يومئذ مع الأساليب الصناعية والحربية . وحتى القرن السابع عشر كانت نفقات الحرب تؤخذ من خزائن الأمراء التى لم تكن يومذاك مستقلة عن خزينة الأمة . ومهما يكن من شىء فانها كانت عند ذاك حروب الأمراء لا حروب الشعوب . وبالإضافة إلى خزائن الأمراء كان يوجد موردان آخران للأموال هما : الضرائب والقروض . وكانت الضرائب خاضعة للأساليب الحكومية البدائية ، تلك الأساليب التى لم تتقدم إلا فى أيامنا هذه تقدما لا زال يشوبه نقص . وإن الجيل الذى سمع الجدل يشتد حول ضريبة الدخل على اعتبار أنها بدعة انقلابية ما زال حياً يرزق . وفوق هذا ، نرى أنه حتى القرن التاسع عشر لم يصل الدخل القومى إلى قدر كاف يمكن أن تفرض عليه الضريبة . فعاش جمهور الشعب فى مستوى الكفاف الذى يقوم بالأود

أو دونه ، بل ناء جمهور الشعب فى كثير من الممالك بالضرائب التى استلزم فرضها حياة الترف واللهو التى انغمس فيها الأمراء الإقطاعيون .

ولكن الثورة الفرنسية ١٧٨٩ وما أتى فى أعقابها من أحداث حتى سنة ١٨٤٨ قضت على النظم الإقطاعية ، فتكاثرت الثروة إلى الحد الكافى لتغطية نفقات الحكومات القومية ، وبدأ منذ ذلك الوقت عصر الفردية والتحرر والديموقراطية ، ذلك العصر الذى كانت فيه الحكومة والدولة بمعزل معقول عن التدخل فى حياة المواطنين ، ورجال الأعمال وحقوقهم السياسية المكفولة . وكان لزاما على الحكومة أن تلتزم جادة الاعتدال كى تستطيع البقاء فى كراسى الحكم ، وأن تتورع عن التدخل الشديد فى الشئون الاقتصادية للشعب ، وأن تحدد الضريبة التى تتقاضاها . وفى عصر الطبقة الوسطى هذا كان على الحكومة أن تحترم النظريات الأخلاقية التى سيطرت على عقول الطبقات الحاكمة . أما الشئون العامة فكان يجب أن تخضع لنفس المبادىء التى تسيطر على المواطنين فى شئونهم الخاصة « كن مقتصداً ، ادخر ، إياك والدين »

ولم يحدث قبل أخريات القرن الماضى أن وجدت أسواق مالية . وكان مقرضو النقود أفراداً أقوياء أو أصحاب مصارف خاصة أو غيرهم من الرأسماليين ، وكان كل هؤلاء — مثل آل روتشيلد — يربطون ثرواتهم بمقدرة الحكومات التى يخدمونها على الدفع — وفى أوقات الأزمات كانت قيمة هذه الالتزامات الحكومية عرضة لتقلبات شديدة . وكان لأصحاب الالتزامات من السلطان السياسى ما يستطيعون معه أن يرقبوا الحالة ، حتى إذا انجلت الأزمة كان على الحكومات أن تعيد إليهم أموالهم ، بوسائل تتفق مع النظريات الاقتصادية والسياسية والمثل العليا للطبقة الوسطى الحرة السائدة إذ ذاك .

٦ — التضخم بعد سنة ١٩١٤

ولكن هذا العصر آذن بالزوال منذ سنة ١٩١٤ . فإن الضرائب عجزت عن أن تسد نفقات الحرب العالمية الأولى ، ولو أن هذه الحرب ، حتى فى الدول الديموقراطية ، خلقت دكتاتوريات حكومية أذعنت لرقابتها كل المرافق الاقتصادية فى البلاد ، ولكن نفقات الحرب فى كل الدول بلغت الذروة وأربت على كل مال يجمع ، فلم تعمد الحكومات إلى خفض مستوى المعيشة فحسب ، بل سطت أيضاً على المدخر من أموال رعاياها ، وحدث هذا فى كل مكان ، وإن اختلفت درجة تطبيقه من بلد إلى بلد . وجرت عملية « الاستنفاد » هذه فى كل دول أوروبا الوسطى : فى ألمانيا والنمسا والمجر ، وفى نطاق منطقة الحصار حيث تعذر التزود من البضائع الجديدة ، بدلا من المستهلكة ، وذلك لعدم وجود المواد الخام حتى لو توفرت الأيدى العاملة . فظلت الدور بلا إصلاح سنين طويلة ، ولم يتيسر إبدال آلات تقادم عليها العهد فى المصانع . وعجلت السرعة المتزايدة استهلاك كثير من معدات السكك الحديدية على غير أمل فى إصلاح قريب . أما الأثاث والملابس والأحذية فقد أدركها البلى فى كل أسرة ، حتى ضحى الناس على مذبح الوطن بكل ما اكتنزوه أو توارثوه من غزل ونسيج خلال الأجيال .

وكان لزاماً على الحكومات أن تدفع ثمن هذا كله أو جله ، وأنىّ لها هذا إلا من المال المقترض ؟ فأودع الأفراد كلّ ما أدخروا فى « قروض الحرب » وحول أصحاب المصانع ، إلى أوراق حكومية ، « احتياطى الاستهلاك » (الذى لم يستطيعوا استخدامه لاستبقاء مصانعهم) والأموال

التى قبضوها ثمناً لبضائع مخزونة لم يشتروا غيرها . والأموال التى حصلوها من أوراق تستحق الدفع (وحتى هذه استهلكت ولم تجدد ، حيث لم يصبح لأصحاب المصانع فى هذه الظروف غير عميل واحد ، هو الحكومة) وحتى الفلاح حول إلى هذه الأوراق الحكومية كل مقتنياته من ماشية وأنعام وآلات ، وكان هذا هو الموقف فى كل مكان فى أوروبا ، وإن اختلفت حدته من بلد إلى بلد ، مما أدى إلى مشاكل عديدة بعد الحرب . وهذا ما حدث من جديد فى هذه الأيام ، وبشكل أقوى من سالفه .

وهذا الذى وقع فى سنة ١٩١٤ كان حدثا جديداً على الناس إذ ذاك ، بل ظاهرة طرأت على عالم حائر مضطرب ، وجيل نشأ على آراء ونظريات لا تلتئم مع هذه الحرب فى معناها ومبناها ، بل تتعارض معها كل التعارض . ولم يتحقق الناس ، وحتى المسئولون منهم من وجود التضخم أو يتحدثوا عنه إلا بعد الحرب بزمن طويل ، وباستثناء نفر قليل لا يذكر ، نجد أن الساسة ، حتى فى ألمانيا ، أبوا أن يسلموا بتضخم كان قائماً فعلا فى البلاد منذ بضع سنين . ولم يختلف الحال كثيراً عن ذلك فى فرنسا حين قام بوانكاريه ينقذ الفرنك ١٩٢٦ . وقليل من الصحف الفرنسية من أدرك أن هناك تضخما ينبغى علاجه ، وكلهم نعى على الحكومة فى عنف عجزها عن مكافحة غلاء المعيشة ، والضرب على أيدى المستغلين والعمال الذين يشتطون فى طلب الأجور ، إلى غير ذلك .

وفى العقد الثالث من هذا القرن تلقى العالم درساً فى الشئون المالية . وفطنت الممالك كلها إلى ما لشئون النقد والمالية من قيمة . وأخذ علم الاقتصاد يجلو الغموض الذى يحيط الميزانيات وارتباطها وتشابكها مع كل المرافق العامة ، ولم تكشف دراسة النظم الاقتصادية عن بوادر أزمة ١٩٢٩ فحسب ،

ولكنها كذلك هيأت العقول لسياسة « التوزيع الجديد » الذى لجأ إلى أساليب غريبة غير قويمة فى عالم كان وشيك الانفجار ، حتى إذا جاء سبتمبر سنة ١٩٣٩ انهارت كل الأسس التى خلناها دروعا نتقى بها شر الانفجار أو تمنعه .

٧ — كيف يقاس التضخم

وهناك مقياسان لاكتشاف التضخم وقياسه ، وهما القيمة الخارجية والقيمة الداخلية للعملة . فألمانيا قاست التضخم فيها بسعر الدولار . وكان الثمن القانونى العادى للدولار فى سنة ١٩١٤ هو ٢٠و٤ مارك . وفى يناير ١٩١٩ ارتفع إلى ٩و٨ مارك ، وبعد ذلك بعام بلغ ٨ و ٦٤ ، وهكذا حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ حيث بلغت القيمة حد الخرافة ، فصارت ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك ، وهنا كانت الطامة الكبرى للنقد الألمانى . وحدث مثل ذلك تماماً فى الروسيا . أما النقد فى النمسا والمجر وبولنده وسائر دول جنوب شرق أوروبا ، فقد قارب الانهيار . أما فى إيطاليا وفرنسا فقد وقف الهبوط مؤقتاً حين بلغت العملة حداً يتراوح بين ١٠ ، ٢٠٪ من قيمتها القانونية . وللبريطانيين أسلوب مختلف فى استخراج قيمة النقد الأجنبى . فهم لا يقولون كم من الجنيهات يدفع ثمناً للدولار ، بل على العكس من ذلك : كم دولاراً فى الجنيه ؟ وبمثل هذه الطريقة التى تتفق مع التفكير الجزرى الضيق ، ظل الانجليزى غير متفطن إلى ما يحتمل أن ينتاب الجنيه الأسترلينى ، فالتغيير فى نظره إنما يشمل العملة الأجنبية ، ولكن الأسترلينى نفسه يظل ثابتاً لا يتغير . وفى هذا ، من غير شك ، ضرب من خداع البصر الذى تجلى واضحاً للعيان حين خرجت

انجلترا عن قاعدة الذهب ١٩٣١ ، وبدأ سعره يرتفع . وحتى هذه الظاهرة لم يفهم منها الكثير من الانجليز شيئاً أكثر من أن الذهب صار أغلى من ذى قبل .

ومنذ ذلك الوقت بطل قياس التضخم بمقياس القيمة الخارجية للنقد . ذلك أن الدول — باستثناء عدد قليل لا يذكر منها — لجأت إلى سن قوانين صارمة للتبادل ، تربط القيمة الخارجية لعملتها إلى مستوى تحدده هى . وعلى هذا انفصمت عرى العلاقة بين القيمة الشرائية للعملة فى الداخل والخارج. فالقيمة الشرائية للمارك الألمانى أو الفرنك الفرنسى أو البنجو المنغارى فى الداخل لم يعد لها ارتباط كبير بالقيمة الرسمية لكل منها بالنسبة للدولار .

ولكن بم يقاس الدولار نفسه ؟ حتى سنة ١٩٣١ كان سعر الذهب فى سوق لندن هو الذى يحدد القيمة . ومنذ ذلك الوقت أصبح الدولار قيمة مطلقة تحددها كمية غير معروفة من الذهب يقدرها الكونجرس الأمريكى . وبقى الدولار عملة حرة يمكن أن يباع ويشترى بملء الحرية فى الأسواق الخارجية ، إذا سمحت الحكومات المسيطرة على الأسواق بذلك . وباستعماله فى نطاق النقد الأجنبى يمكن أن تعرف تقلبات هذا النقد لا تقلبات الدولار .

٨ — الفلسفة المالية الجديدة

لقد كان لدى المنذرين المتشائمين ما يبرر الجزع . فهذه الزيادة الهائلة فى الديون العامة كانت دائما نتيجة لازمة للحروب وما يترتب عليها ؛ ولكن هنا فى الولايات المتحدة ، ولأول مرة ، نجد ديناً أهلياً ضخما يتراكم فى وقت السلم ، ولا علاقة له مطلقاً بحروب ١٩١٤ — ١٩١٨ . التى كانت قد صفيت ونسيت نتائجها المالية منذ أمد طويل . فثمة ضرب جديد من العجز

الاقتصادى لا مثيل له ، عجز استلزمته الأغراض الاجتماعيـة ، فلم يظهر للناس على أنه مرض قوى يجب أن تتضافر الجهود لاستئصاله ، ولـكن على أنه دواء يعيد الصحة والقوة . وإن شخصاً نشأ قبل سنة ١٩١٤ على مبادىء الحكومة المقيدة والمسئولية الفردية والاقتصاد الحر ، ليروعه هـذا الذى قدمنا إليك على أنه كفر صريح . والحق إن هذا كان فيه القضاء على القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى عليها ومن أجلها شيد صرح النظام الأمريكى .

وفى كل المناقشات التى أثيرت حول مشكلة الدين نجد بعض الحانقين ينذر باليوم الذى يستحق فيه الدين السداد . والحقيقة أن هذا اليوم لن يأتى ولا يمكن أن يأتى ، فليس مفروضاً أن يسدد الدين العام إلا إذا كان الغرض إحداث انكماش ينصح به الثقاة . ففى اليوم الذى ينشأ فيه الدين الأهلى ، لا يصبح هذا الدين متاعا لفرد أو هيئة ، ولـكنه يصبح جزءاً من نظام النقد (بفضل الأرصدة التى كونها إصدار السندات الحـكومية) وقد يتسنى لفرد ما أن يثبت مركزه لتسديد ديونه ، ولـكن دفع الدين العـام والحالة هذه قد ينطوى على كارثة اقتصادية ، ذلك أن هبوطاً فجائياً أو متدرجا فى الأرصدة ينشأ عنه نقص فيما يمكن أن يقدم من اعتمادات مالية وفى هذا ما فيه من ضغط مستمر على الأسعار ، كل أولئك يؤدى إلى انهيار الـكيان الاقتصادى . ونريد أن نقول إن الشعب فى هـذه الحالة أصبح أساس تمويل « مشروعات العمل » بل «الجو» الذى يحيط بها «والهواء» الذى تنشقه ، والبيئة التى تقرر اتجاهها ، فتحـُدُّ أو تُفسح من قدرتها على الإنتاج .

وقد ولى الزمن الذى كانت الحـكومات فيـه تحسب لثقة دائنيها

القادرين حسابا ، حين كان إقراض الحكومة هو الوسيلة والفرصة للتزود من النفوذ السياسى . ذلك أن الأساليب المالية والمصرفيـة الجديدة جعلت الحكومات صاحبة السلطان المطلق فى شئون النقد والاعتمادات المالية ، فهى تخلق النقد الذى تريد أن تقترضه .

وفى كل المؤتمرات العالمية التى عالجت مسائل النقد والشئون المالية ، وفى كل المشروعات الدولية التى رمت إلى إنقاذ أية دولة ، كانت النية تتجه إلى تعزيز استقلال المصارف المركزية استقلالا منظما محمياً ، من شأنه أن يمنع الحكومات من إساءة استعمال سلطانها السياسى . وهذا هو المبدأ الذى قام عليه ميثاق جنيف سنة ١٩٢٢ للنمسا ، ومشروع دوز سنة ١٩٢٤ لألمانيا ، وسائر المشروعات المماثلة التى آزرتها عصبة الأمم .

وما أن بدأت هذه المشروعات حتى كادت تلغيها التغيرات الانقلابية فى أساليب الرأسمالية فى أقوى الدول التى كانت تستمسك بهذا النظام .

حقاً زاد الإنتاج واستخدام العمال ، ولكن هذه الزيادة لم تستنفد بحال من الأحوال كل الأيدى العاملة أو القدرة الكامنة على الإنتاج وبخاصة فى أمريكا .

٩ — كيف أن سياسة العجز ضلت عن بلوغ أهدافها

وإنما ضلل المجادلين فى العجز والتضخم اعتقادهم فى نظام نقد يسير سيراً آلياً بحتاً ، مغفلين ومحتقرين العوامل النفسية التى لا بد أن تعمل عملها فى أى نظام اقتصادى . وتمسك هؤلاء بفلسفتهم فى المسئولية الحكومية ، ومُثُلهم العليا فى الإصلاح الاجتماعى ، ووسائلهم فى معالجة الرأى العام والنفوذ السياسى ، ثم قاموا يفرضون بالإكراه كل هذه المبادىء

على مجتمع نشأ على أفكار ونظريات ومُثل تختلف كل الاختلاف عن هذه المبادىء . فكان لزاماً أن تحقق هذه المبادىء على أيدى دعاتها . فأرادوا إحداث تضخم ، ولكنهم ، بما جروا عليه من أساليب ، أثاروا كل القوى التى تتعارض مع أطماعهم ، والتى تؤدى إلى الانكماش بشكل لم تشهد البلاد مثله ، وأنفقوا أموال الحكومة عن عقيدة خالصة ابتغاء البدء بتحقيق الثراء الرأسمالى ، ولكن تنفيذ هذا على طريقتهم الخاصة حطم المحرك الذى لا يسير الاقتصاد بدونه ، فقد تنفق الحكومة آلاف الملايين ، ولكن الأثر الذى ينجم عن ذلك هو الاضطراب من جراء ملايين أخرى من أموال الأفراد لم تصرف ، ولو كان ذلك فى بيئة لم يحتدم فيها الصراع المالى إلى هذا الحد ، لكان من المحتمل أن يرغب المتعهدون فى التصرف فى هذه الأموال . ونريد أن نؤكد أنه لا مناص من أن يحسب للعامل النفسى حسابه إذا تطلعنا إلى نظام قائم على الحرية السياسية والحرية الفردية فى المشروعات ، إذا أردنا لهذه المشروعات الخاصة أن تنجح وتؤتى ثمارها . وهذا الذى أسلفنا ، لن تعوض عنه « المثالية » بالغة ما بلغت ، أو الرغبة الأكيدة فى إقرار التغييرات المرغوب فيها .

١٠ — الخطر الحقيقى فى التضخم

ومنذ مايو سنة ١٩٤٠ أصبحت الحكومة الأمريكية تواجه خطراً حقيقياً — لا وهمياً — من التضخم . والحق إن الدول المتحاربة جميعها غارقة فى لجة من التضخم ، وهى فى مغالبته تفيد من تجاربها فى الحرب الماضية . ذلك أن العالم استطاع الآن أن يفهم طبيعة تلك الظاهرة على حين استغلق عليه فهمها عند نشأتها منذ ربع قرن . فأصبحت وسائل مكافحة التضخم

الآن فعالة معقولة . ولـكن كل الدلائل تدل على أن السـدود التى شيدت لاتقاء الطوفان لن تقوى على الوقوف دونه طويلا . حقاً إن السلطات الدكتاتورية فى الحـكومات المحاربة قوية جداً ، ولـكن قوتها تتضاءل بمرور الزمن أمام التضخم الذى تزيد الحرب من حدته . وإن هذه المقاومة لتضعف بنفس الدرجة التى تضاءل بها الاحتياطى القديم ضد هبوط البضائع . ذلك أن اقتصاديات الحرب تقوم على التناقض ، بل إن الحرب تتنافى مع الاقتصـاد . فالحرب هدامة متلفة ، ولا يمكن لأى اعتبارات اقتصادية أن تمنع طغيانها ، وليس ثمة حجج اقتصادية يمكن أن تحد من الجهود اللازمة لإحراز النصر . فالذى نراه فى بريطانيا وألمانيا على السواء هو أن الحـكومة تستولى على ٦٠ ٪ من الدخل القومى لتسيير دفة الحرب ولن يقوم الباقى بأود الناس ، أو يضمن سير آلات الإنتاج ، فيكون حتما عليهم مرة أخرى ، والحالة هذه ، أن يأخذوا من رءوس أموالهم ليضيفوا إلى الدخل الجارى ، وهكذا تتكرر عملية « استنفاد المدخر » التى وصفنا من قبل ، ولـكن فى سرعة متزايدة .

ولم تصل الولايات المتحدة إلى هذا الحد ، ولـكنها وشيكة أن تبلغه ، وإنما يبلغ خطر التضخم مبلغ الشدة عند ما يزداد الإنتاج فى أمة إلى أقصى حدود مقدرتها الإنتاجية . وطالما كان النقد الإضافى عاملا فى إدارة آلات كانت واقفة عن الحركة ، واستخدام أيد كانت متعطلة ، فانه لن يسبب تضخما ذلك أن هذا المال الإضافى — كما يقال — ينتج البضائع التى يشتريها ، فلا يؤثر على مستوى الأسعار . ولـكن إذا وصلنا إلى الحد الذى تستخدم فيه كل الأيدى العاملة وتستغل كل المقدرة على الإنتاج ، مع الاسـتمرار فى تداول النقود ، فعندئذ يتعارض وجود هذا المال الإضافى مع وجود كمية

ثابتة من البضائع ، فترتفع الأسعار ، وهنا يبدأ شبح التضخم فى الظهور ، فنجد الأسعار والأجور ، ثم التكاليف والأسعار ، كل يعمل أثره فى الآخر ويدفع بعضها بعضاً إلى الارتفاع المستمر ، فى جو من التعنت والتشاؤم ، وهنا يحتدم الصراع بين جماعات الناس — سواء أكانوا بعيدين عن موطن الداء أم قريبين منه ، والغلبة للشيطان ! والحق إن هذه البلاد موفقة ، فقد جمعت إلى المجهود الجبار الذى تبذل فى التسلح والحرب ، مستوى من المعيشة أدركته أيام ازدهارها ، فاذا سارت إلى أبعد من هـذا أدركها الطوفان وجاءت الكارثة ، وهذه البلاد تبدو الآن ، أكثر من أى وقت مضى ، لسائر العالم إحدى عجائب الدنيا السبع نتيجة لذلك ، فاذا حاولت ، وسط هذا الجحيم الذى يصلى العالم سعيره ، أن ترفع من مستوى المعيشة ، لا أن تحتفظ بما أدركته منه فحسب ، فانها لا بد معاقبة على هذا التحدى للقدرة الإلهية : فيجب أن ننقص استهلاكنا الفردى بمقدار كل نفقة تتكلفها الحرب ، وأن نصل إلى هذا عن طريق سياسة جريئة معقولة تسيطر على الأجور والضرائب والأسعار .

الفصل السادس

الذهب

محاورة بين بل وبوب (١)

بل : « بوب ، يقول مدرس التاريخ إنه جدير بنا أن نتناول الحوادث الجارية بالبحث فى المنزل ، حتى يكون لنا إلمام تام بما يجرى فى العالم حولنا أولا بأول » .

بوب : « يا لها من فكرة حسنة ! » .

بل : « إذن لنناقش ظاهرة التضخم ، لأنى يتعذر على فهمها » .

بوب : « (بعد نحنحة) هـذا أمر هين . ما الذى استغلق عليك فهمه فيها ؟ » .

بل : « أحق إن الدولار يساوى الآن ٥٩ سنتا ؟ » .

بوب : « نعم هذا صحيح » .

بل : « ولـكن هذا معناه هبوط قيمة الدولار ، فكيف يقولهم إن هذا تضخم ، مع أن التضخم يعنى تكبير الأشياء » .

بوب : « (وقد أخذه العجب وتردد فى الجواب) هذا يخـالف ما كنت أفهمه » .

بل : « لماذا لا نحول كل نقودنا إلى بنسات ، وعندئذ نستطيع

---

(١) شخصيتان خياليتان .

الحصول على ١٠٠ سنت للدولار » .

بوب : « عجيب هذا ... ! » .

بل : « يا إلـهى ! بوب ، تأمل فيما يمكن ان ندخر من نقود » .

بوب : « إذا قلنا إن الدولار ٥٩ سنتا فمعنى هذا أنه يساوى هذا القدر ذهبا » .

بل : « ولم لا نأخـذ من الذهب ما قيمته ٥٩ سنتا لنشترى به ورقة قيمتها دولارا » .

بوب : « ثم نحولها إلى مائة بنس . . ! »

بل : « ... ... ! »

بوب : « يا إلـهى ! إننا بهذه الطريقة نحصل على ربح قدره واحد وأربعون سنتا فى كل دولار .

بل : هيا بنا آه ! لقد تصدعت رأسى ! سنفكر فى هذا فيما بعد . تسعة وخمسون سنتا من الذهب ... تشترى دولارا ... تحول إلى بنسات ... ربح ٤١ سنتا ، لابد من أن يكون ثمة خطأ هنا أو هناك . . . ؟!

١ — معيار الذهب قبل ١٩١٤ وبعدها

وأين هذا الخطأ ؟ كان العالم الرأسمالى يتبع قاعدة الذهب بصفة عملية ، أى أن قوانين الدول ، حددت قيمة وحدة العملة فى كل منها بكمية معينة من الذهب . ومثال ذلك أن المارك الألمانى كان يساوى حوالى $\frac{١}{٨٧}$ أوقية من الذهب ، والجنيه الاسترلينى أكثر بقليل من $\frac{١}{٤}$ أوقية من الذهب ، والدولار $\frac{١}{٢٠}$ من الأوقية تقريبا . وكان تداول هـذه العملة الذهبية أمرا يختلف فى أساليبه من دولة إلى دولة ، فبعض هذه البلاد ، مثل ألمانيا ،

رخصت فى تداول العملة الذهبية ، وكان فيها تحويل العملة الورقية إلى نقود ذهبية حرا ، وفى بعضها لم يكن الأمر كذلك ، مثل النمسا والمجر . وفى بعض الدول وجدت سوق حرة لبيع الذهب أو شرائه ، (مثل انجلترة وهولندة والولايات المتحدة) ولكن الظاهرة التى اشترك فيها الجميع هى ربط قيمة وحدة العملة فى كل دولة بمقدار ثابت من الذهب . وعلى هذا الأساس حددت النسبة فى التبادل مع الدول الأخرى . وثمة ظاهرة أخرى اشتركت فيها كل الدول ، وهى أن المصارف المركزية كانت تلتزم النسبة بين أوراق النقد المتداولة وبين مالديها من الذهب على أساس معين ، ويعبرون عن ذلك عادة بقولهم « يجب أن يكون للعملة الورقية التى يصدرها المصرف رصيد من الذهب بنسبة معينة » ، ولم يترك لتصرف المصارف المركزية أو الحكومات إلا نطاق ضيق ، فلم يكن يدور بخلدها أن تعمد إلى مشروعات جريئة على غرار تلك التى قامت بها حكومة روزفلت سنة ١٩٣٣ . ونحن نورد هنا هذه العملية فى أبسط تعبير فنقول إن التوسع فى الاعتمادات من شأنه أن يزيد النقود المتداولة فترتفع أسعار السلع تبعا لذلك . وارتفاع الأسعار بدوره يؤدى إلى زيادة الواردات الأجنبية ، فيتسرب إلى الخارج جزء من الذهب الذى يدفع ثمنا للبضائع . وهبوط كية الذهب يؤدى إلى هبوط مقدار النقود المتداولة ، فكان هذا يرجع بالأسعار إلى مستواها العادى المعقول ، وعلى هذا الأساس يستقيم التوازن الذى كان مضطربا .

وكانت حركات الذهب على النحو السالف هى خط الدفاع الثانى . وقد حددت هذه الحركات عندما ارتفعت نسبة التبادل الخارجى عن الحد الأعلى للذهب أو انحطت دونه . وللاحتفاظ بهذه النسبة بين هذين الحدين (اللذين حددتهما تكاليف الشحن والتأمين والتسليم وأرباح الذهب المنقول) لجأوا إلى

سياسة الاعتمادات الموقوتة (قصيرة الأجل) ، وكانت لندن هي سوق النقد العالمية التي تبرم فيها هذه الاعتمادات قصيرة الأجل ، وكانت التغييرات في سعر الفائدة في المصارف المركزية تؤثر على التوازن ، فني الأحوال العادية كان ١ ٪ أو ½ ٪ رفعا أو خفضا في سعر الفائدة كافيا لإحداث حركة في النقد الدولي (الذهب) وإعادة التوازن الذي اضطرب ، وعلى هذا كان يتعين على الدول الدائنة ، مثل الولايات المتحدة ، أن تحتفظ بسعر للفائدة أعلى منه في الدول المدينة ، مثل انجلترا وهولندة ، لتضمن تدفق الذهب ورءوس الأموال إليها . وهذا الذي قدمناه لك هو النظام المثالي لاقتصاد رأسمالي حر غير مقيد .

٢ — اختفاء معيار الذهب القديم

واختفى المعيار القديم للذهب في أوربا إلى الأبد منذ نشوب الحرب في سنة ١٩١٤ ، ولم تقم الدول المحاربة بأية محاولات جدية للدفاع عن قيمة عملتها ذهبا ، فلم تصدره إلى الخارج ، بل احتفظت بالذهب لتدفعه ثمنا لأدوات الحرب وسائر مستلزماتها . وعمدت بعض الدول ، مثل ألمانيا ، إلى المحافظة على القيمة التبادلية الخارجية لعملتها بقيود شديدة فرضتها . أما انجلترا وفرنسا ، فقد سمحتا بهبوط قيمة عملتهما الذهبية إلى المستوى الذي تقرره حركات البضائع ورأس المال . وكل هذه الدول خرجت عن قاعدة الذهب ، أي أن قيمة العملة في كل منها لم تربط بكمية معينة من الذهب . وبعد الحرب ، حين اشتدت الفوضى بالعملة الدولية ، قامت حركة مضادة قوية ، ترمي إلى استعادة معيار عالمي للذهب بشكل ما . فقام مشروع دوز ، في ألمانيا بإرجاع القيمة إلى ما كانت عليه قبل الحرب . وفي سنة ١٩٢٦

اصطنعت فرنســا قيمة جديدة ربطتها من جديد بالذهب . أما إنجلترا فقد جاهدت سبع سنين دأبا حتى كانت سنة ١٩٢٥ ، حين عادت إلى تثبيت الجنيه الاسترليني على أساس ما قبل الحرب . ولـكن أحداث الأعوام التالية برهنت على أن الدفاع عن الجنيه الاسترليني على أساس تلك القيمة ، استلزم تضحيات جسيمة ، فقد بقي مستوى الأسعار فى انجلترا عاليا ، أى أن التاجر الأجنبي الذى يبيع بضاعته إلى انجلترا ، يستطيع أن يحول الجنيهات الاسترلينية إلى عملة بلاده فتدر عليه عملية التحويل ربحا وفيرا . وعلى العكس من ذلك ، كان المصدِّر الانجليزى مغلول اليدين ، وكان لزاما على المصارف الانجليزية عند ذاك أن تعمد إلى سياسة الانكماش فى الاعتمادات حتى تضغط على أثمان السلع فى الداخل ، وفى سنة ١٩٢٩ والسنوات التالية ، حين اجتاحت الأزمة الصناعية الولايات المتحدة ، تلك الأزمة التى جرت فى أذيالها كارثة عاليــة كبرى ، أصبح مركز الجنيه الاسترليني يبعث على الاطمئنان . وفى مايو ١٩٣١ انهار أكبر مصارف النمسا ، ثم أعقبه انهيار عدد من أكبر مصارف ألمانيا . ولم تنهض العملة الالمانية من كبوتها هذه ، واضطرت ألمانيا وقتئذ إلى تقييد عملتها . وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ خرجت انجلترة ثانية عن قاعدة الذهب ، وليس من سبيل للعودة إليها .

وبعــد خروج انجلترا عن قاعدة الذهب ، أصبح لزاما على الولايات المتحدة أن تحذو حذوها ، وكان ذلك مرهونا بالوقت . وفى ربيع ١٩٣٣م لم تعد أمريكا راغبة فى الدفاع عن الدولار على أساس الذهب القديم ، بل لم تكن قادرة على ذلك ، وإن الـكساد الذى طال عليه الأمد فى فرنسا فى أخريات العقد الرابع من القرن العشرين ، فى الوقت الذى بدأ فيه الانتعاش يعود سيرته الأولى فى بريطانيا والولايات المتحدة ، نقول ليس من شك فى

أن هذا الكساد يرجع إلى حد كبير إلى احتفاظها بمعيار عال جامد من الذهب . وكان هذا الكساد الطويل واحداً من أكبر العوامل التى انحدرت بفرنسا إلى الهاوية .

٣ — قيمة الذهب الآن — قانون أمريكى

وفى فبراير ١٩٣٤ اتخذت الولايات المتحدة معياراً جديداً للذهب يختلف كل الاختلاف عن سابقه . فقام المعيار الجديد على أساس جديد ، وحدد الدولار بمقدار $\frac{1}{35}$ من الأوقية ذهباً بدلا من $\frac{1}{20}$ ثم خفضت هذه القيمة إلى $\frac{1}{41}$ ، وقد عبروا عن ذلك بقولهم إن الدولار أنقصت قيمته من ٥٩ إلى ٥٠ سنتاً . وقد أراد الرئيس أن يكون له سلطة إنقاص الدولار دفاعا عنه ضد عدوان الدول التى لم يكن لها من قوانينها ما يمنع هبوط عملتها إلى أى حد . والحق إنه ما من دولة فكرت أو استطاعت أن تفكر فى إعلان حرب مالية على المارد الأمريكى .

وعلى أى أساس تقدر قيمة الذهب اليوم ؟ قطعاً إنها تقدر على أساس أقره الكونجرس سنة ١٩٣٤ وبمقتضاه تشترى الخزانة الأمريكية أوقية الذهب بخمسة وثلاثين دولاراً .

وحتى نشوب الحرب الحالية كان فى لندن سوق حرة ، كما يقولون ، يباع فيها الذهب ويشترى . ولكن سعر الذهب فى هذه السوق الحرة كان مرآة تنعكس عليها قيمة الجنيه الأسترلينى مقدرة على أساس الدولار . ولم تستمر المصارف المركزية فى الدول التى خرجت عن قاعدة الذهب على شرائه إلا لسبب واحد ، ذلك هو أن الولايات المتحدة ، وهى أكبر وحدة اقتصادية فى العالم ، قبلت هذا الذهب فى كميات لا حد لها . ولم يكن هدف

هذه المصارف تغطية عملتها ، ولكنها أرادت بذلك تدعيم القيمة الخاصة لعملتها فى التبادل الخارجى ، والحد من تقلبات هذه العملة لتستطيع أن تقف أمام الدولار الذى ربطت قيمته على أساس الذهب .

وهب أن الولايات المتحدة لم تعمد إلى سن هذا القانون ، فهل كان عليها أن تحذو حذو انجلترا ، فتخلى بين عملتها وبين هذه النسبة الثابتة من الذهب ! وماذا كان يحدث لقيمة الذهب حينئذ ؟ ليس للذهب بطبيعته « قيمة أساسية » أكثر مما للرصاص أو النحاس أو الحديد أو أية سلعة أخرى ، فهو معدن كسائر المعادن ، ولكنه تفرد عنها بذلك الحدث التاريخى ، وهو أنه اتخذ ، فيما اتخذ من أجله منذ البداءة ، لسك النقود . ولو اختفى هذا الغرض الأخير لما اختلف شأن الذهب عن شأن سائر الفلزات ولارتبطت قيمته بالعوامل التى تلعب دورها فى تحديد قيمة النحاس والزنك والبلاتين والصفيح . . وقد يجدّ بعض الرأسماليين فى طلب الذهب واختزانه ابتغاء الاحتفاظ بقيمته . ولكن الجرى وراء الذهب فى هذا الوضع الأخير لن يصبح شيئاً مذكوراً يحسب له حساب إذا ما عدل عن ضرب العملة الذهبية . وهذا ما حدث للفضة عند ما عدل عن اتخاذها للعملة . لقد أغرم الناس يوما ما بالفضة غرامهم اليوم بالذهب . وأحبوها حباً جماً ، وتباروا فى جمعها كأثمن ما يقتنى لآلاف السنين . وقد يمتد بنا الزمن فى محاولة إزال الذهب عن عرشه الخيالى ، واقتلاع أثره السحرى من أذهان الملايين التى تدين به ، أكثر مما لزم للتحرر من الفضة . وإذا اقتصر استخدام الذهب على الأغراض الصناعية (مثل الحلى والأسنان وما إليها) لم يزد المستهلك على جزء يسير جداً من المحصول الحالى للذهب . ولو وقف الأمر عند حد الأغراض العملية لما جاوز سعر الذهب فى السوق كسراً صغيراً من قيمته

القانونية . ولـكن قيمة الذهب إنما تستند إلى قرار سياسى اتخذته الولايات المتحدة ، وقد تحيد عنه فى أية لحظة .

٤ — قوة الذهب ووفرته

وفى سنى الـكساد الشامل بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٢ اتجـه تفكير الـكتاب إلى تعليل هذه الـكارثة الاقتصادية العالمية بنقص الذهب ، فافترضوا أن قلة الذهب هى التى أدت إلى احتفـاظ غير طبيعى بنسبة عالية من الأرباح ، إلى غير ذلك من أعراض الانـكماش والتقيد الاقتصادى . وقد تنبأ «وفد الذهب» لدى عصبة الأمم ، وهو هيئة مسئولة ، وأكبر الظن أنها تضم أعظم خبراء العالم فى هذا الموضوع إذ ذاك ، تنبأ هذا الوفد نبوءة جريئة فى تقرير له ١٩٣٠ ، بأن محصول الذهب فى العالم سوف يهبط بعد سنة ١٩٣٢ . ولعمرى إن هذا التقرير لدليل ساطع على فشل الجهود الدولية فى التنظيم . ومما يدعو إلى الأسف والحسرة أنه فى أثناء هذه المناقشات التى كانت تجرى بشأن إنتاج الذهب فى جنيف ١٩٣٠ بدأ محصول الذهب يزداد ، على حين كاد معدل إنتاجه يكون ثابتا فى عشر السنين الماضية . وفات المؤتمر تلك الحقيقة الأولية ، وهى أن تدهور الأسعار فى سنة ١٩٢٩ هيأ لتعدين الذهب من أسباب خفض التكاليف ما زاد فى إنتاج الذهب . وكانت الزيادة بخطى واسعة بعد عامى ١٩٣١ ، ١٩٣٢ . وكانت زيادة ٧٠ ٪ فى سعر الذهب — كما قررت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وهما أكبر منتجيه — حافزا قويا جداً إلى التوسع فى استخراجه . ومثل هذا القفز فى سعر الذهب بين عشية وضحاهـا لم يحدث من قبل . أضف إلى هذا أن منتجا كبيرا جدا ظهر فى عالم الوجود ، ذلك

هو روسيا السوفيتية التى أنتجت ١٩٣٩ حوالى ١٥ ٪ من محصول الذهب السنوى . ويمكن أن نتبين مدى التوسع فى إنتـاج الذهب فى حقبة عشر السنين التى سبقت الحرب الحالية من الجدول الآتى :

إنتـاج الذهب فى العالم من ١٩٢٩ — ١٩٤٠

مقدرا بآلاف الأوقيات وآلاف الدولارات

السنة	إنتاج الولايات المتحدة		إنتاج العـالم	
	الـكمية	القيـمة	الـكمية	القيـمة
١٩٢٩	٢,٢٠٨	٤٥٦٥١	١٩٢٠٧	٣٩٧١٥٣
١٩٣٠	٢٢٨٦	٤٧٢٤٨	٢٠٩٠٤	٤٣٢١١٩
١٩٣١	٢٣٩٦	٤٩٥٢٧	٢٢٢٨٤	٥٦٠٦٥٠
١٩٣٢	٢٤٤٩	٥٠٦٢٦	٢٤٠٩٩	٤٩٨١٦٤
١٩٣٣	٢٥٥٦	٥٢٨٤٢	٢٥٤٠٠	٤٢٥٠٧٠
١٩٣٤	٣٠٩١	١٠٨١٩١	٢٧٣٧٢	٩٥٨٠٣٣
١٩٣٥	٣٦٠٩	١٢٦٣٢٥	٢٩٩٩٩	١,٠٤٩,٩٧٣
١٩٣٦	٤٣٥٧	١٥٢٥٠٩	٣٢٩٣١	١,١٥٢,٥٦٩
١٩٣٧	٤٨٠٥	١٦٨١٥٩	٣٥١١٨	١,٢٢٩,١٤٠
١٩٣٨	٥٠٩٠	١٧٨١٤٣	٣٧٦٠٣	١,٣١٦,١١٢
١٩٣٩	٥٦١١	١٩٦٣٩١	٣٤٤٥٨	١,٢٠٦,٠٤٧
١٩٤٠	٥٩١٤	٢٠٦٩٩٤	—	—

وهذه الزيادة (١) المدهشة التى لم يسبق لها مثيل فى الذهب ، والتى ليس

(١) فى ٣٨ عاما من ١٩٠١ — ١٩٣٩ أنتج ٦٣ ٪ من مجموع محصول الذهب منذ كشف أمريكا ١٤٩٢ ، منها ما لا يقل عن ٢٠ ٪ بين سنتى ١٩٣١ — ١٩٣٩ على حين أنتج ٣٧ ٪ فى مدى ٤٠٧ أعوام بين ١٤٩٣ — ١٩٠٠ منها ٩ ٪ فقط أنتج بين ١٤٩٣ — ١٨٠٠

لما نظير فى استخراج معظم الفلزات ، لا تمثل بطبيعة الحال — كما يعتقد بعض الكتاب — زيادة فى الطلب .

وكان الادعى إلى الاطمئنان أن يتوسع فى إنتاج الذهب إلى الحد الذى تسمح به المقدرة الفنية ، طالما كان فى السوق مشتر مأمون بثمن أربح ، وهو حكومة الولايات المتحدة . فهذه الحكومة لم ترهق أحداً بأى طلب ، وكل الذى فعلت أنها أخذت بحكم القانون ، كل ماقدم اليها . أما الأسباب التى أدت إلى عرض معظم الذهب هنا فليس لها من دخل بالسعر ، لأن النقود الذهبية فى العالم كانت لا بد متدفقة إلى هذه البلاد فى السنين القليلة الأخيرة بقطع النظر عن السعر . وخلال عشر السنين التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، بلغ إنتاج الذهب مثليه فى الوزن ، وبلغت قيمته بالدولار ثلاثة أمثالها . ولم تنته القصة عند هذا الحد ، فان الهند التى دأبت لآلاف السنين على أن تكنز مقادير لا حصر لها من الذهب — ولا علاقة لهذا بأغراض العملة — بدأت بعد سنة ١٩٣١ تتخلص من هذه الكنوز ، وقد أغراها على ذلك الأرباح الطائلة التى جنتها من العملة الورقية بفضل ما جرت عليه بريطانيا وأمريكا من سياسة خفض قيمة النقد . وفى الحقيقة إن ذهب الهند هذا — وهو من أول العوامل فى تركيز الجنيه الأسترلينى تركيزاً حقيقياً — كان يعادل محصول المناجم المفتوحة حديثاً . وإذا ذكرنا وقوف معدل إنتاج الذهب فى العالم وقوفا نسبياً منذ مستهل القرن حتى فترة الكساد العظيم أدركنا أن هذه الزيادة السريعة فى كمية الذهب فى فترة عشر سنين تنطوى على تغير انقلابى . وكان كشف مناجم الذهب العظيمة ، لعدة قرون ، سبباً فى حركة انتعاش مؤقت فى غالب الأحيان ، ومثل هذا حدث فى اليونان ورومة القديمة ، وفى إسبانيا فى العصور الوسطى بعد فتح

أمريكا ، وفى الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا فى العصور الجديدة ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث الآن .

وإبان عشر السنين الأخيرة كان شبح التضخم ماثلا دائما فى الأفق ، ولكنه لم يصبح قط حقيقة ملموسة ، ولم يفقد الذهب سحره ، ولكنه لم يعد عاملا حاسما فى توجيه العملة والاعتمادات ، وبينما نجد أسعار السلع لا تزال تحتفظ بأهميتها كعامل مؤثر فى تكاليف التعدين ، وبالتالى فى محصول الذهب ، فانها (أسعار السلع) لم تعد تتوقف على قيمة الذهب سواء كان هذا مقرراً على أساس القانون أو بفعل السوق .

٥ — ثروة وهمية

وماذا عسى أن يكون الآن موقف أمريكا بالتحديد ؟ وصل رصيد أمريكا من عملة الذهب إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار فى آخر سنة ١٩٤٠ مقابل ٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار فقط فى مستهل عام ١٩٣٤ . وكانت هذه الزيادة نتيجة لخفض قيمة الدولار ، ولبرنامج شراء الذهب بالإضافة إلى ما استوردته البلاد ، وما أنتجته من الذهب . وفى يناير سنة ١٩٣٤ بلغ الذهب الأمريكى حوالى ٣٠ ٪ من ذهب العالم ، أما اليوم فقد يبلغ ٨٠ ٪ أو يزيد .

وما الذى ساق هذا الذهب إلى أمريكا ١٩٣٤ ؟ كان الأمريكيون الذين تولاهم الجزع ، يشترون الذهب لتخزينه . ولكن ظروف العالم تغيرت منذ ذلك الحين ، وفى خمس السنين التى خلت قبل الحرب الحالية فاض من ميزان المدفوع عندنا حوالى ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ، وفيما عدا ذلك من نقد كان مرصودا للتداول ، وأصبحت الولايات المتحدة فى نظر العالم المعقل

الوحيد للأمن والطمأنينة . فرحل إليها أصحاب رءوس الأموال الخاصة ولو أنهم لم يستطيعوا أن يحفظوا ذهبهم فى الأقبية الأمريكية ، إلا أنهم كانوا سعداء فى التعامل مع المصارف الأمريكية على أساس الدولار . أما الحكومات الأوروبية والمصارف العامة فقد أرسلت ذهبها عبر البحار ، حيث يكون هنا ، وهنا فقط ، فى مأمن من عبث الغزاة . كما كان من اللازم تكديس الأموال الاحتياطية هنا لشراء ما عساه يكون ضروريا من أدوات الحرب الأمريكية .

ومهما يكن الدافع لتدفق هذه الأموال فان مبلغ الا ٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار من الذهب الذى ورد إلى هذه البلاد ، لم يكن له أية قيمة بالنسبة لأمريكا .

وأنى كان الذهب فليس فيه من غناء للبلاد ، سواء فى ذلك وجوده فى بطون تلال كنتكى ، أو اختزانه فى مصارف الاحتياطى الفدرائى ، فليس لدى الولايات المتحدة فكرة أو فرصة مواتية لابتياع أى شىء من الخارج بهذا الذهب . ذلك لأنها ستبيع وتتوسع فى « الإعارة والتأجير » أكثر مما تشترى ، طالما ظلت الحرب قائمة . أما مصير الذهب بعد الحرب فمسألة أخرى تتوقف على نتيجة الحرب ، وعلى الفلسفة الاقتصادية التى تنتهجها فى المستقبل القريب . كما تتوقف ، فوق ذلك ، على ما تحمله هذه البلاد من أمانة الزعامة والمسئولية فى العالم فى المستقبل .

وإذا كان لأمريكا أن تستغل هذا الذهب فأمامها طريقان : إما أن تتخلص منه ، وإما أن تستورد به من البضائع الأجنبية أكثر مما تصدر من منتجاتها . وكلا الأمرين لا بد لاق معارضة من أولئك الذين يصرون على الدفع بالذهب ، أو على الأقل أصروا على ذلك حتى صار مشروع « الإعارة والتأجير » قانونا نافذاً فى وجه معارضتهم .

٧ — مستقبل الذهب

إن مزايا الذهب ، تلك المزايا التى كانت لآلاف السنين مناط الرغبة فيه أو الإعراض عنه ، والتى كانت مثار اللعنة تنصب عليه ، أو الأبصار ترنو إليه ، نقول إن هذه المزايا تفقد الآن سحرها بالتدريج . لقد وقع المال فريسة لعملية « تحكيم العقل » التى يخضع لها عصرنا هذا فلا يقبل فيها شفاعة . وزالت « خرافة » الذهب ، ولكن بقيت « مشكلة الذهب » ونرى خلال العصور أن الذهب يغير دوره ووظيفته فى كنف نظام النقد ، فهل غُلب على أمره ؟ لقد بدأ ، وسوف يستمر ، التساؤل عن مستقبل الذهب .

وليست هذه المسألة خاصة بالولايات المتحدة دون غيرها ، ومبلغ علمنا أن مقادير الذهب التى تدفقت إليها فى السنوات الأخيرة نتيجة للمصير السيء الذى تردت فيه شئون العالم — نقول إن هذه المقادير ستبقى هنا . وكان طبيعيا أن تقبل أمريكا هذا الذهب ، وإلا أدى رفضه إلى كارثة اقتصادية عامة . حقا ليس فيه من فائدة ، ولكن ليس فيه من ضرر . فالذهب يعلى من شأن الدولار فى نظر الملايين التى لا تحصى من الذين يدينون بسحر الذهب ، والذين لا ينتظر لهم الفناء السريع ، وهذا من شأنه أن يدفع خطر التضخم .

ومهما يكن من شيء ، فإن المشكلة الكبرى لا تزال قائمة ، مشكلة الاحتفاظ بمعيار ذهب عالمى أو العودة إليه ، فإذا كسب هتلر الحرب ، فلا بد عندئذ أن معيار الذهب ملاق حتفه ، وأن الذهب مُخرَج عن نطاق العملة حتى فى الولايات المتحدة .

ولكن إذا كان النصر للولايات المتحدة وبريطانيا وحليفاتهما ، ولنا وطيد الأمل وعظيم الثقة فيه ، فسنكون فى موقف نستطيع معه إنقاذ

العالم من الفوضى والرجوع به إلى الاستقرار المالى والسياسى على السواء . ومن المؤكد أن يتمخض المستقبل عن معيار للذهب قد يكون أكثر تقييدا من هذا الذى عدلت عنه بريطانيا ١٩٣١ ، وسيكون لأول مرة بحق معيارا عالميا ، من شأنه تثبيت العملة تثبيتا يتعذر معه سوء استغلال السيطرة المالية ، بالمغالاة فى الفوائد أو سوء القصد فى إجراءات سعر القطع ، فلن يحتمل عند ذاك أى ضرب من العبث المالى ، ولن يحتمل أى استغلال سىء للنفوذ ، ولا بد من أن يكون لضمانات الاستقرار الاقتصادى من القوة والأثر ما لضمانات السلم السياسى . وفى ظل هذا النظام الذى نترسمه لعالم أفضل سيحتفظ الذهب بمكانته .

الفصل السابع

مفاضلة بين الانتاج

من أجل الربح ، ومن أجل المنفعة

---

١ — الخرافة فى عامل الربح

يقولون إن الرأسمالية تنتج ابتغاء الربح ، وإن الاشتراكية لا تبغى من وراء الانتاج إلا المنفعة . وليس شىء أبسط من هذا . وليس ثمة شعار يحظى من إيمان الناس بمثل ما يحظى به هذا الشعار الذى قدمنا . فهل يكون كل هذا من قبيل الخرافة ، أو أن له ظلا من الحقيقة ؟ !

إن الإنتاج من أجل الربح يفسر الدافع الذى يحفز الإنسان إلى الإنتاج . أما الإنتاج من أجل المنفعة فيفسر الغرض من الإنتاج . والحق إن المقابلة هنا إنما هى موازنة بين شيئين لا تصح الموازنة بينهما . فالواقع أن كل إنتاج لا بد أن يكون «للمنفعة» وللمنفعة وحدها . مهما كانت العوامل التى تدفع المنتجين إلى العمل . فلست ترى إنسانا ينعم بالذكاء ينتج أشياء غير نافعة فى ظل أى نظام اقتصادى ، اللهم إلا إذا كان الانتاج لمتاع شخصى (وهذا لا صلة له بالاقتصاد) . أو بقصد الإضرار بصاحب العمل ، وهذه مسألة لا تمس الاقتصاد ، بل هى إجرام .

والحقيقة أن نظامنا الاقتصادى مؤسس على عامل الربح . ومعنى هذا

أن الهيئة الاجتماعية إنما تقوم على تعاون أفرادها تعاونا مختارا ، وتعتمد على دافع ، أو مجموعة من الدوافع بلغت من القوة والإلزام والتغلغل حدا يكفل حسن سير النظام نحو غايته . إن المصنع الضخم لا يمكن أن يعمل فى حالة ضعف المصدر الذى يستقى منه القوة ، ضعفا يجعلنا فى شك دائم من التيار ، هل ينساب أو لا ينساب فتقف الآلات ! والنظام الاقتصادى الذى نعيش فى كنفه إنما يخضع لتلك القوة الجبرية التى تفرض على الأفراد النشاط ضمانا للحيـاة . والتعبير الدقيق هو أن كل فرد يجب أن يسعى من أجل معاشه ، إذا تناسينا لحظة هذا النفر القليل من الناس ، الذين يعيشون على دخل موروث .

إن الحياة قاسية ، والـكفاح من أجلها فى غالب الأحيان أمر بغيض شاق مؤلم مرهق للأعصاب . وفى التنافس والتناحر من أجلها إجهاد للروح والجسم ، وليس من قبيل الوهم ما يقوم بالنفس من نفور ممـا ينطوى عليه هذا الصراع من معان تمس العقل والروح ، فنحن نعلم ، ويجب أن نذكر دائما ، الظروف القاسية المهينة التى عاش ويعيش فيها الملايين من الناس . وليس من مبرر ولا عذر لنا فى الإغضاء عن هذه السيئات الاجتماعية ، أو السخرية منها ، أو الرضا بها . ومهما يكن من شىء فليس أمامنا بديل عن دافع الربح ، إذا بدا لنا أن نحسّن الحياة أو نسهّلها أو نرمقها بشىء من الوقار والاحترام .

ونحن ، من الناحية العاطفية ، نخلط بين عامل الربح وشهوة المال . وتلك النزعة إنما تتضمن معانى غريبة يجيش بها صدر أمة تعتز بتقاليد المتطهرين ، وتجمع بين هـذه التقـاليد وبين النجاح فى العمل كأساس لسمعتها الاجتماعية . ولـكن مشكلة المال من الوجهة الأخلاقية أوسع

بكثير من الوظيفة الاقتصادية المحدودة التي يقوم بها عامل الربح . وليس من الأهمية بمكان أن نعلم أن فردا قد طغى عليه حب المال . فغاية أمل البخيل أن يحمي ماله من النفاد ، فهو لا تصبو نفسه إلى التمتع بما يستطيع الحصول عليه بهذا المال . والأبيقوري يريد المال ليوفر به لذائذ الحياة . وما طالب شوبنهور بحقوقه في ضيعة أبيه — مطالبة غير صالحة — إلا لأنه اعتقد أن الاطمئنان والاستقلال من الناحية المالية يمكنه من انجاز أبحاثه الفلسفية . أما هنريك شلمان فقد دأب على إدراك النجاح في مجال العمل جريا وراء الفكرة التي ألهبت خياله . تلك هي الحصول على المال للقيام بأعمال الحفر في ترواده . أما وقد بلغنا هذه المرحلة من حياتنا الاقتصادية ، فإنه يجدر بنا أن نتفهم « عامل الربح » على وجهه الصحيح : على أنه أمر لا يرتد بنا إلى الأنانية في الإنسان ، تلك الأنانية التي تتعارض مع غرائزه الاجتماعية الفاضلة ، بل إنه لخليق بنا دائما أن نحاول تنمية هذه الغرائز وتسخيرها لخدمة المجتمع .

٢ — الخوف « فرض آخر »

وإذا اطرحنا عامل الربح فليس الفرض الآخر هو عامل المنفعة ، بل هو الطغيان والإرهاب ما من ذلك مناص . فنحن بين أمرين لا ثالث لهما : إما أن نفترض قيام هيئة اجتماعية مؤسسة على تعاون مختار ، يفسح المجال لظهور عامل مشترك قوي سديد ، من شأنه أن يضمن سلوك كل فرد في المجتمع نحو الواجب المفروض عليه . أو نفترض وجود هيئة اجتماعية قوامها إرادة تملى وتنفذ بدافع من الإرغام والتخويف . وليس لنا من فرض ثالث بين هذين ، إلا إذا جنحنا صوب الخرافة ، لا الواقع .

ونحن إذ نعرض لعامل الربح ، إنما نتمثل الدافع الذى يقع المنتج تحت تأثيره . والحق الذى لا مراء فيه أن كل فرد يعمل بوحى من عامل الربح . فربة البيت التى تقصد إلى السوق طلباً للسبانخ ، توازن بين سعر السبانخ فى مختلف المحال ثم تبتاع بالسعر الأرخص ، وهى فى ذلك لا تقيم وزنا للخسارة التى تلحق البائع أو المزارع من جراء السعر الذى ارتضته . وهى جد مسرورة بتلك الدريهمات التى ادخرتها من هذه الصفقة . وهى فى كل ذلك لا تستعمل حقها فحسب ، ولكنها تتصرف تصرفاً اقتصادياً سليما . فإن تلك الدريهمات يمكن أن تسد مطلباً آخر كان لزاما أن تهمله لولاها . والعامل الذى يسعى جاهداً لرفع أجره إنما يعمل ذلك مسوقا بدافع الربح ، وهو عمل اجتماعى مشروع . وليس هذا من حقه فحسب ، ولكنه يحقق واجباً اجتماعياً بسعيه للحصول على أكبر أجر ممكن عند ذاك . ورفع مستوى الأجور هو الهدف الذى تتطلع اليه ، ولا يمكن أن تهمله اتحادات العمال عندنا . وإذا كان للعمال فى كنف النازية أو الفاشية أن يتبعوا هذه السياسة فإنهم لا بد سيدركون المعنى الذى ينطوى عليه انعدام عامل الربح . وموظف الحكومة ، والمفروض أنه أبعد ما يكون عن «عامل الربح» لا بد متأثر بهذا العامل فى حالة قبوله وظيفة ذات أجر أعلى خارج الحكومة ، أو فى تدبير شئون بيته ، أو فى ادخار شىء من دخله . والموظفون المدنيون من ذوى الضمائر الحية واليقظة النزيهة ، الذين يساهمون فى المشروعات الحكومية ، يكون موضع فخر لهم بل من واجبهم أن يوفروا للدولة أكبر ربح ممكن ، ولا شك أن النجاح المالى لأى عمل أو مشروع يعود على القائمين بالأمر فيه بسمعة ونفوذ عظيمين . كما يخفف الربح المعقول ، أو يقضى نهائياً ، على أية معارضة ترتفع فى وجه المشروع .

٣ — الربح والمنفعة

والحق إن الربح هو القياس الذى يثبت أن الإنتاج كان نافعاً . ولن يحصل المنتج على ربح إذا لم ينتفع بانتاجه . وسرعان ما تختفى الأشياء غير النافعة من عالم الإنتاج ، لأنها لم تأت بأثمان رابحة . ومن الطبيعى أن تصنع وتباع أشياء يعتبرها بعض الناس غير ذات نفع . ولكن هؤلاء ينظرون بأعينهم فحسب ويحكمون تفكيرهم وهواهم فحسب ، ويفرضون على الناس مقاييسهم الخاصة . فأنصار تحريم الخمر ، دون ريب ، يروعهم إنفاق ألوف الألوف على إنتاج المشروبات الروحية . وليس يروقهم شىء من الربح الوفير الذى يتدفق من هـذا الباب ، على حين تتضور الملايين من الناس جوعا ! وإنه ليزعج « رابطة منع التدخين » أن الشعب الأمريكى ينفق فى كل عام ألف مليون ريال على الطباق الذى يسمم الجسم والروح . ولن يغتفر مجتمع من المتطهرين إنفاق الأموال التى لا تحصى على الأندية الليلية ودور الصور المتحركة ومعارض الجمال ، ولا ريب أن هذه كلها موارد ربح وفيرة ، ولا يعزب عن بالنا أن هذه المقاييس والمعايير لا تمت إلى الاقتصاد بصلة ، ولكنها تتعلق بالأخلاق أو الطب أو الدين ، ويمكننا أن نشهر سلاح الأخلاق والصحة والدين فى وجه هـذا الإسراف والتبذير ، وأن ننادى بتحديد الأرباح الناتجة عن مثل هذا النشاط الاقتصادى ، عن طريق فرض الضرائب مثلا . ولكن طالما كان الناس أحراراً فى التمتع بالمسكرات والتدخين والصور المتحركة والأندية الليلية ومعارض الجمال ، فان إنتاج هذه السلع « الكريهة » وتسهيل الاستمتاع بها هو بلا شك إنتاج من أجل المنفعة ، ويؤيد هذا إقبال الناس على إنفاق جزء من دخلهم لهذا الغرض . ولو بدا لهم أنها غير نافعة لأحجموا عن الانفاق فيها ولاختفى الربح ،

وانعدم معه إنتاجها وسائر الخدمات المترتبة عليها . ومثل هذا يحدث كل يوم ، فإن كلاً منا يذكر العديد من الأشياء التي كانت مثار اهتمامنا ومناط غرامنا ، ثم فقدت قيمتها واختفت في عصرنا هذا .

٤ — وظيفة السعر

فدافع الربح إذن هو المحرك العام البارز الذي يسير آلة الاقتصاد ، ويدفعها إلى السرعة والتقدم . وهو عامل نفسي أكثر مما هو عنصر من عناصر الاقتصاد . أما السعر فهو الدافع الذي يوجه الاقتصاد . وليس خلو المجتمع الرأسمالي من التنظيم هو الذي يظهره بمظهر الفوضى ، والحق إن ذلك راجع إلى أن كل فرد يلتزم القيام بالتنظيم لنفسه ، وأنه يجد في هذا كل المزايا التي تعود عليه بالنفع . وهو يسترشد في كل تصرفاته بشيء واحد هو السعر . فالسعر هو مقياس الضغط (المانومتر) في الآلة الاقتصادية ، وهو الأداة التي تحفظ بها هذه الآلة توازنها . ونستطيع في أية لحظة بفضل السعر المعروض لأية سلعة أو خدمة أن نتبين مركز هذه أو تلك في مجال العرض والطلب . وبعبارة أخرى ندرك مبلغ حاجة السوق إليها ومدى كفاية المعروض منها لسد هذه الحاجة ، وثمة صلات دائمة التقلب بين مختلف الأسعار . وتلك الصلات هي التي تظهرنا على التطورات التي لا غنى لنا عن العلم بها في ميدان العرض والطلب ، وتكشف لنا عن تطورات الحياة الدائبة على التغير في الذوق والأسلوب والعلم والفن ، والأفكار الدينية والمذاهب الخلقية والقوى الفردية والأطماع السياسية ، وهذه التغيرات هي التي تصور لنا عالمنا الرأسمالي الحديث في أشكاله المتعددة وألوانه الكثيرة . وإن أي تغيير في هذه المظاهر غير الاقتصادية للحياة إنما يؤثر على العلاقات الاقتصادية ، ويجد مظهره في تقلب الأسعار ، تقلباً من شأنه أن يوفق بين الاقتصاد وبين

هذه النزعات غير الاقتصادية . فلو أقبل الناس على القراءة لما وجدوا فسحة من الوقت للذهاب إلى دور الصور المتحركة ، ومن ثم تتعطل صناعة كبيرة . ولم يجن المذياع فى مستهل ظهوره على صناعة البيانو فحسب ، ولكنه عطل كثيراً من معلمى الموسيقى عن العمل . ومن التجارب المشاهدة أن إقبال الشبان على الرياضة وخروجهم إلى الهواء الطلق قلل من عادة التدخين . ولو غل الناس أيديهم عن الإنفاق فى المسكرات والتدخين لما اقتصر أثر ذلك على وقايتهم من هذه السموم فحسب ، ولوجدوا من المال ما يرفع من مستوى التغذية لهم ولأسراتهم . وكلنا يعلم أثر التغير فى أزياء السيدات على استهلاك المنسوجات . ولو خصص الأمريكيون جزءاً معقولا من نفقات سياراتهم لابتناء دور جديدة لكان لهذا أثره الملحوظ السريع فى صناعة البناء والأثاث . فأنت ترى أن كل صناعة أو حرفة تنتج من أجل المنفعة ، وتبدو هذه المنفعة واضحة جلية من ازدياد الطلب أو قلته .

٥ — منتج وغير منتج

وكثيرا ما يقترن الخلط بين « الربح » والمنفعة بالموازنة بين « المنتج » و « غير المنتج » ، وإنه لمن قبيل التناقض المضحك أن تكون المقابلة الأولى من ابتداع منطق المتطرفين ، على حين اصطنع الموازنة الثانية تفكير الرجعيين . فهناك أولا فكرة غامضة عن تعريف «المنتج» بأنه شىء يساعد على الانتاج : وعلى ذلك يكون معمل الصلب منتجا لأن الصلب يستعمل فى صنع آلات تساعد بدورها على إنتاج شىء ما . ومع ذلك ، فأن هذا الشىء الذى تنتجه تلك الآلة قد يكون زائدا عن الحاجة ، وقد يكون بغيضا أو خطيرا ، وفى هذا الوضع لاتكون الآلة قد حققت غرضا اقتصاديا منشودا .

فضاع الصلب وكان المصنع غير منتج . ومن جهة أخرى ، لا نظن أحداً يناقش « القدرة الإنتاجيـة » فى إخراج آلاف الملايين من لفـائف التبغ وأرطال الطباق ، ولو أن كل هذا يذهب مع الريح ! ولا نظن فرداً يهاجم صناعة السينما باعتبارها شيئاً غير منتج ، ولو أنها تنفق ملايين الدولارات فى إخراج أفلام لا يلبث معظم الناس أن ينسوا مشاهدها فى اليوم التالى ، على حين يوجه أشد النقد للحكومة لإكثارها من الأبنية الفخمة للمدارس والملاعب وحمامات السباحة . فاذا كانت وسائل التسلية أو التعليم مقياساً للقدرة الإنتاجية ، فلا شك أن أبنية المدارس والملاعب منتجة كالملاهى سواء بسواء . ورب معترض يقول إن دور اللهو تسد نفقاتها بنفسها ، على حين تنفق أموال دافعى الضرائب على المدارس وما إليها ، وقد لا ينتفعون بها ! وهذا صحيح ، ولـكنه لا ينهض جوابا لسؤالنا .

وكان فريق من الناس يعتقـدون أن إنشاء الطرق الحديدية هو أعظم أعمال القرن التاسـع عشر إنتاجا . ولـكنهم يعارضون بشدة تعبيد الطرق وبناء القناطر . ومن المسلم به أن الطرق والقناطر لا تفى بتكاليفها . فهل هى غير منتجة ؟ لاريب أن بناء الطرق والـكبارى فى عصرنا هذا يعدل فى أهميته إنشاء السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر . والقول بأن إنشاء السكك الحديدية كان ، على الأقل فى بدايتها ، نطاقا للاستغلال الخاص ، بينما كان بناء الطرق فى كل مكان عملا واجباً على الحـكومة — هذا القول لا يخلو من مغزى سياسى بعيد ، فقد كان هذا ركناً جوهرياً فى السياسة التى دأبت عليها الحـكومات ، وهى التوسع فى التـدخل فى الحياة الاقتصادية للبلاد . وهذا أمر لا يتصل ببحثنا ، ولا ينكر أحـد أن بناء الطرق والقيام عليها وتمهدها والتوسع فيها جزء حيوى من القدرة الإنتاجيـة فى البلاد . ولن

تقوم بدونه قدرة أية دولة على الإنتاج المادى . ولنضرب لذلك مثلا صناعة السيارات فى أمريكا الآن ، وتشعب نواحيها الاقتصادية بشكل يفوق إنشاء الطرق . فما كان ميسوراً لهذه الصناعة أن تنهض وتتسع إلا بفضل إنشاء الطرق ، ولكن الذين يستعملون هذه الطرق لايتحملون تكاليف إنشائها ، مع استثناء يسير ، وإنما يقوم بذلك دافعو الضرائب ، ومن الوجهة النظرية يمكن أن يدرج تمويل السكك الحديدية وتمويل الطرق تحت بند واحد . فلنتصور أن الطرق رقم ١ و ١٦ و ٦٦ أدمجت فى هيئة واحدة تفرض رسوما على السيارات والأفراد المارين بها كما تفعل بعض القناطر الخاصة ، فانها تمول نفسها بهذه الرسوم . ولكن لا خلاف بين الناس فى أن هذا التصرف ينطوى على مضايقة لا تحتمل . حقاً إن هذا يخفف من عبء الهيئات الحكومية ، ولكن له أسوأ الأثر على نشاط الصناعة والتجارة وحركة المرور بوجه عام ، وهو أسوأ ما يتصور من أنواع الضرائب غير المباشرة التى لا تلائم روح الاجتماع ، فهى تحرم الفقراء من استعمال هذه الطرق وتهبط بهم إلى مستوى الرقيق .

٦ — معايير اقتصادية أو خلقية

ومن أى النواحى تناولنا هذه المسألة ، فلا بد أن نتخطى حدود التعريف الاقتصادى . فالنشاط المنتج فى النهاية هو كل نشاط اقتصادى يخدم غرضاً نافعاً ، ولكن ليس من المستطاع تحديد الغرض « النافع » بمصطلحات اقتصادية ، بل إن هذا التحديد يتصل كل الاتصال بادراكنا السياسى والخلقى . فالمتطهرون يستميقون بالله من ملايين الدولارات التى تضيع فى الخمور والتدخين والملاهى ، ويحبذون تشييد الكنائس والمدارس

أما أنصار مذهب اللذة فتطيب نفوسهم أن ينفقوا وينفق غيرهم كل ما لديهم للاستمتاع بأكبر قسط ممكن من اللذة والسرور ، أما الوطنيون والمحاربون فيدافعون بحرارة عن سياسة التفوق الحربى براً وبحراً ، مهما كلفتهم ، على أساس أن هذا عمل ضرورى لا مفر منه لحماية المصالح الاقتصادية للبلاد ، مثلها فى ذلك مثل الاحتفاظ بقوة كافية من الشرطة فى الداخل لاستقرار الأمن وحماية أرواح السكان المدنيين ، وهذا أمر لا بد منه للانتعاش الاقتصادى . وعلى هذه الاعتبارات الاقتصادية يمكن تبرير التوسع فى الاستعداد الحربى ، أو ابتناء المدارس والحمامات والملاعب والمستشفيات ، أو عدم تبريره .

والحق إنك لو دققت النظر لوجدت معظم نشاطنا الاقتصادى موجها نحو غايات غير منتجة . وتنتظم الكماليات الشطر الأكبر من الاستهلاك الفردى أو الجماعى فى الشعوب الغنية . والمقصود بالكماليات هنا كل ما يخرج عن لوازم الاحتفاظ بالكيان الطبيعى للفرد ، وهذا أدق تعبير ممكن . والمعروف أن الكماليات والضروريات ليست أمورا مطلقة بل هى نسبية يتعذر تفريرها طبقا لمقاييس ثابتة . فما هو ضرورى لساكن المدن الأمريكى قد يكون ترفا باذخا للفلاح المتوسط الحال فى الصين أو اليابان ، بل لمعظم الناس فى جنوب شرق أوربا . ولعل فى الدراسات الطريفة التى تخرج بها واشنجطن على العالم من حين إلى حين ، ما انتهى إليه البحث منذ سنوات من أن الحد الأدنى لميزانية الأسرة لمستوى متواضع من المعيشة يتطلب ١٨٢٠ ريالا فى السنة . ومن ذا الذى يعارض هذا ؟ لن تقوم المعارضة من أولئك الذين يقل دخلهم عن هذا القدر ، لأنهم لا شك يطمعون فى المزيد ، ولن يجرؤ على المعارضة أولئك الذين يزيد دخلهم على ذلك ، لأن معارضتهم

إذ ذاك تحمل معنى بغيضا ، وتذكى نفورا اجتماعيا لا يرضاه أحد . وسيبقى هذا الرقم غير منازع ، ويستغله الدعاة الاجتماعيون فى خطبهم ومناقشاتهم مبررا للمطالبة بهذا وذاك من الحقوق بوجه خاص ، وبمستوى معيشة أرقى بوجه عام ، والذى نؤكده ، أنه فى اليوم الذى نصل فيه إلى هذا الرقم — ونحن لا بد فاعلون — لن تقل درجة السخط ، وشعور العوز والمطالب الاجتماعية عنها الآن ، ذلك أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة لا بد أن يرتفع بنفس المعدل ، الذى يزيد به دخل الطبقات الفقيرة — إن لم يكن أسرع .

ولهذا فان القدر الذى يجب على الأمة أن تنفقه على ضروريات الحياة ، والحد الذى تستطيع أن تبلغه من الكماليات ، إنما يقررهما مستوى المعيشة فيها . ونظام الطرق فى نيويورك وكاليفورنيا لا بد يعتبر ضربا من الإسراف فى نظر أية دولة فقيرة ، ولو أن الشعب الأمريكى يطلب منه المزيد . وإنك لن تستطيع من الوجهة العملية أن تضع حداً لمطلب معين . وما يصدق على الفرد يصدق على مجموع الأمة التى يجب أن تفاضل بين أطماعها لتتخير منها ما تسعى وراءه فى وقت واحد . والأمة — كالفرد لا تصدر عن اعتبارات اقتصادية فحسب — ولكن تحدد مطالبها دوافع سياسية وأخلاقية ، وقد تلجأ ، غير واعية ، إلى أعمال لا يبررها التعليل الاقتصادى ، وإنما تنساق إليها بهدى من غرائزها الاجتماعية أو الروحية . فاذا أنفقت حكومة ما ألف مليون من الدولارات على حفظ الكنائس ، فهى لا تفكر فيما إذا كان هذا العمل رابحاً أو غير رابح ، فى ذاته ، أو أنه كان من الأجدر إنفاق هذا المبلغ على المتعطلين ! وبلغ ما خص الفرد من مجموع السكان الكلى فى الولايات المتحدة من ميزانية التعليم ٢ر٨٤ دولاراً فى ١٩٠٠ ، وارتفع إلى ٤ر٦٤ فى ١٩١٠ وإلى ٩ر٨٠ فى ١٩٢٠ ، وإلى ١٨ر٨٧ فى سنة ١٩٣٠ . وقد وصل

عدد السكان إلى أربعة أمثاله ، ووصلت الأرقام التى ذكرنا إلى عشرة أمثالها فى فترة جيل واحد . أوَكان هذا إسرافا ضائعاً ؟ إن مثله فى ذلك مثل سائر المرافق فى البلاد . وهل كان مرغوبا فيه ؟ هذا أمر تقرره قيم الأشياء فى هذا البلد ، وليس الاقتصاد — على عكس ما يظهر للناس — إلا واحداً منها وليس أهمها . إن هذه البلاد تنفق على معارض الجمال وأدوات الزينة مبلغاً يوازى مجموع الدخل القومى فى المجر أو رومانيا ، فهل هذا منتج ؟ إنك إذا سألت مستر ديكنسون الحاكم السابق لولاية متشيجان وغيره من أعداء « الخطيئة » لأجابوا سلباً ! ولكن من الواضح أن الشعب راغب فى إنفاق هذا المبلغ فى هذا الغرض دون غيره من الأغراض التى تتكلف مثل هذا المبلغ . فمعرض الجمال لا ينتج سلعاً ، ولكنه لاشك ينتج إشباعا للذة والسرور ، إلى درجة يصبح معها ضرورة اقتصادية بالقياس إلى معاييرنا غير الاقتصادية .

٧ — المستهلك الدكتاتور

إن المصدر الأعلى للسلطان الاقتصادى والديكتاتور الحقيقى فى الاقتصاد الرأسمالى هو المستهلك . فهو وحده يقرر الإنتاج ومقداره ، وكيفية توزيعه وصفته ، والسعر الذى يباع به ، بالشكل الذى يرتضيه . والمستهلك ، ككل ديكتاتور ، قد يكون جاهلا ، ميالا مع الهوى ، غامض الاطماع ، وهو ككل ديكتاتور ، يمكن تملقه ، وتحريضه والتغرير به ، كما يكون هدفاً للدسائس والأباطيل والمغريات عن طريق الإعلانات التى لا تناشد عقولنا بل تثير مخاوفنا فيما يتعلق بسمعتنا الاجتماعية ، وصحتنا ، ورغبتنا فى تأليف الأصدقاء وفى الزواج وحسن الهندام ، وفى حياة الثراء وقد تكون محاربة الإسراف

فى فن الإعلان أمراً مرغوبا فيه من الناحية الأخلاقية أو العقلية أو الجمالية ولكنها ليست كذلك من الناحيــة الاقتصادية ، والواقع أن الدول الثرية والدول سريعة النمو ، هى التى دأبت على تلك الأساليب الممقوتة للإعلان ، كرمز لوفرة العرض وللتغيرات السريعة فى الإنتاج والذوق والزى ، وأسوأ ما فى الأمر أن هذه الإعلانات علة فى جسم مجتمع سـليم ، وقد تغالوا فى الأهمية المادية لهذه الإعلانات المسرفة ، وقد أثبتت التجارب أن الإسراف فى الإعلان يبعد به عن الغاية المنشودة . وهؤلاء الذين يعاملون المستهلك (سواد الشعب) على اعتبار أنه ساذج غرير وضيع لا يلبثون حتى يكشفوا فســاد ما ذهبوا إليه ، وأن استثارة الغرائز الدنيا فيه عمل لا طائل تحته ولا يفى بتكاليفه . ذلك أن الفرض الأساسى فى الديموقراطية هو أن جمهور المواطنين رجالا ونســاء بلغوا من النضوج العقلى والوقار حداً يمكنهم من العناية بأنفسهم ورغبهم فيها . وفى مناقشــة هذا الفرض الأساسى إنكار للديموقراطية . وإذا كنا نشك فى مقدرة المواطن العقلية والأدبية على انتقاء أحسن أنواع الصابون أو لفائف التبغ ، فكيف نكل اليه التحكم فى مستقبل أمة !

ولا ينظر المنظمون وأنصار الإنتاج من أجل المنفعة إلى ذكاء الرجل العادى بعين التقدير والثقة ؛ وهذا أمر له مغزاه ولا يجوز إغفاله بأى حال ، ولذلك كان لزاما أن تحميه الحكومة أو أية هيئة منظمة أو رقابة اقتصادية عامة أو ديكتاتور اقتصادى ، لماذا لا يُحمى الرجل العادى ضد ما تقرره حكومته فى شئون السياسة الخارجية والدفاع القومى والتعليم العام ، وضد الاتجاهات الحديثة فى الموسيقى والتصوير وهندسة البناء ، وضد كثير من الأفكار الجنونية ، وضد بعض المنظمين وعلماء الاجتماع البارزين فى العالم اليوم ؟

٨ — الإنتاج الإجبارى

والذى نقوله مرة ثانية إن الإنتـاج من أجل الربح ليس له من بديل سوى انتاج يقوم على الإجبار والإرهاب . وليس يـكفى فى هذا الصدد أن نقول إنه يجب أن تـكون هناك هيئة عامة تشرف على الاقتصاد ، وإن هذه الهيئة يجب أن تضع تنظيما . والذى يهمنا حقيقة فى هـذا الأمر هو مدى السلطة التى تتمتع بها هذه الهيئة فى تنفيذ خطتها ، تنفيذاً دقيقا كاملا مع تقدير المتوقع وغير المتوقع من عوامل الاضطراب والحبوط ، ولـكن الخرافة الطريفة التى تقول « بالاقتصاد من أجل المنفعة » لا تحدثنا عن النهاية المؤلمة التى لا محيص عنها .

وقد يكون من الحق أن نعرض للخوف والإرهاب على أنهما طارئان لا أساسيان فى نجاح الهيئة العامة التى تشرف على الاقتصاد . وإذا كان للانسان أن يقرر ما يراه صالحاً لنفسه بنفسه مسترشداً فى ذلك بحسن الاختيار لما فيه نفعه الشخصى ، تبعا لمعاييره الأدبيـة التى يرتضيها ، وفقاً لمركزه الاجتماعى المتغير بالإضافة إلى القوانين العامة التى يفرضها عليه المجتمع الديمقراطى ، نقول إذا كان للانسان أن يفعل ذلك فقد هُدى سواء السبيل . أما إذا سُلب الإنسان الإرادة فإنه يكون حقيقا بأن يُلقن ما ينبغى وما لا ينبغى أن يفعل ، ويكون عليه أن يذعن لهذا الإرشاد ، وإلا ضربت الفوضى أطنابها . وليس يكفى أن تصدر الهيئة المنظمة أوامر عامة ، بل يجب أن تـكون الأوامر مفصلة أدق تفصيل ممكن ، وإلا تعذر البدء بتنفيذ الخطة . ولا مناص حينئذ من ابتداع بديل يستعاض به عن الدافع العـام الشخصى أو الفائدة المادية الشخصية ، وبعبارة أدق عن « عامل الربح » فى الإنتاج ، ولن يكون هذا

إلا الخوف من العقاب . ويجب أن يكون الخوف مصلتا دائما على الرقاب ، ماثلا دائما فى الأذهان بلا هوادة أو لين . ومن البله أن نتصور دكتاتورية تقوم على العطف والشفقة . إن هذا مستحيل ، فالدكتاتورية إن قامت على شيء إنما تقوم على إشاعة الفزع والرهب بين الناس ، إذ يتعذر بدون ذلك أن يصطنع اقتصاد هدفه « التنظيم » . ولا يتسنى لها أن تضع شرطياً أو جنديا أو رجلا من رجال الحرس الفاشى الإيطالى بجانب كل مزارع أو عامل أو تاجر أو مهندس ، ليرقب عمله ويشرف عليه ، ولكن يمكنك أن ترهب كل هؤلاء بشبح البوليس السرى من ورائهم يهددهم بالموت .

٩ — رأسمالية ناهضة وتنظيم رجعى

وكثير من الناس يرمون « الرأسمالية » بالمحافظة والرجعية بينما يرون فى « الاقتصاد المنظَّم » كل تقدم وإصلاح . والحق إن هذا قلب صريح للأوضاع . فالرأسمالية — حسنت أو ساءت — إنما تسعى إلى تحرير عناصر التقدم بكل مافيها من قوى دافعة ، ولكن الاقتصاد المنظم يقوم على اصطناع قيود تحد من تلك القوى وتركزها فى نقطة واحدة . وقد يثير هذا القول عاصفة من الاحتجاج والشك ، ولكن معالجة مسألة شائكة متشعبة كهذه تقتضى الباحث شيئاً من المخاطرة .

إن أى اقتصاد ، رأسمالى أو غير رأسمالى ، لا بد يحتاج إلى التنظيم . فيجب أن ينظم رجل الأعمال عمله ويحكم تدبير خططه ، وكلما اتسع نطاق المشروعات زادت الحاجة إلى التبصر والتدبير . فهيئة الإدارة فى عمل ما و « لجنة التنظيم » فى أى مجتمع اشتراكى سواسية فى وجوب وضع الخطط وإحكام التدبير ، وكلاهما يبدأ العمل بنفس الغرض . ونحن نجمل الفروق

بين الاقتصادين المنظّم والرأسمالي ، في النقط الآتية :

١ — في ظل النظام الرأسمالي يتحمل صاحب العمل نتيجة سوء تدبيره حتى ولو كان في ذلك القضاء عليه ، ولكن الأخطاء التي تقع فيها لجنة التنظيم في المجتمع الاشتراكي إنما تقع على رأس هذا المجتمع بأسره (ولا يباح لنا أن نعرف من أخطائهم شيئا) .

٢ — وإذا ترك لمائة ألف من رجال الأعمال أن يفكروا ويدبروا ، كل لحسابه الخاص ، فسيعوض ذكاء الواحد منهم عن غباء الآخر ؛ ومن ثم تكون الفرص أعظم منها فيما إذا سلمت مقاليد الاقتصاد في أمة إلى رجل واحد ، أو ركزت في لجنة ذات تفكير واحد .

٣ — وأهم هذه الفروق هو أن الرأسمالية تخضع في عملها للقانون الذي تمخض عنه السوق ، وفي ظل الرأسمالية نجد الدكتاتور هو المستهلك . وبمرور الزمن نجد أن الإنتاج إنما تسيطر عليه رغبة المستهلك وقدرته على الشراء . ومثل هذا المستهلك الدكتاتور إنما يتأثر بالعوامل التي يتأثر بها سائر البشر ، وليس يهمنا من حيث المبدأ ، إذا جاء التأثير من ناحية الاعلان أو الإغراء أو الدسائس الحزبية أو النساء الجميلات . فليس ثمة دكتاتور يعيش في الخلاء ، فهو بشر قبل أن يكون دكتاتورا ، ولذلك يستجيب لكل الدوافع النفسية . ولا يستطيع رجل العمل في الرأسمالية أن يهرب من دكتاتورية السوق . والسوق بدوره — وبخاصة في البلاد التي يزيد فيها العرض — خاضع للمستهلك .

أما في الاقتصاد الاشتراكي فليس الدكتاتور هو المستهلك ، ولكنه المنتج ، وليس هذا إلا الدولة ، وعمالها . فهم يضعون للمستهلك ما يجب أن يتناوله من طعام وشراب ولباس ، ويحددون له كيف يلبس وأين يعيش ،

وأى أسلوب للحياة يتخذ . وفى اللحظة التى تتسلط فيها الحكومة الاشتراكية على المستهلك ، لا بد أن تأخذ لنفسها السيطرة التامة على التقدم الفنى الصناعى ، وهنا يفقد التقدم غايته . ويقول جون ديوى : « إن البدعة إنما هى بداية لجديد ، ولا بد أن يصحبها اضطراب لم يحسب له حساب ، اضطراب يتعلق بتلك الأساليب التى تعودناها وكبرنا عليها حتى بدت أمراً طبيعياً فى حياتنا . وكما يقول أحد الكتاب المحدثين ، إن الاختراعات سارت فى طريقها قدُما دون عائق ، لأنها صادفت هوى ورضا منذ البداية ، ولو كشف للانسان الغطاء عن نتائجها التى استبانت بمرور الزمن ، لكان من العدل أن يحكم على أكثرها بالفناء ، لما تنطوى عليه من شر وخطر . لكان الناس يترددون فى إقرار بعض المخترعات فى بداية عهدها لما فيها من دنس . وفى كلتا الحالتين لا نستطيع أن نفكر فى هذه المخترعات على اعتبار أنها من عمل الدولة »

(جون ديوى : الجمهور ومشاكله ، ١٩٢٧)

١٠ — عنصر الرجعية فى الاشتراكية

وهذا يفسر كيف أن الاقتصاد الاشتراكى يحمل فى ثناياه عنصراً رجعيا ، فان طبيعة هذا الاقتصاد تقوم على تبسيط الأشياء حتى يسهل العمل بمقتضاه ، ثم تكون السيطرة التامة عليه ميسورة .

ولنضرب لذلك مثلا بما طرأ على المخترعات الفنية وأساليب المعيشة من تقدم خلال الأعوام الثلاثين الماضية . فقد كان لتطور نظام التغذية صداه فى انقلاب أساليب الزراعة . وأحدث إقبال النساء على الملابس الخفيفة أزمة فى زراعة القطن ، وكان المذياع والسينما الناطقة فى دور التجربة منذ عشرين عاما ، ولكنهما الآن يلعبان دوراً هاماً فى حياة الجماهير . وأحدث استعمال

السيارة — وهى الآن وسيلة عادية جداً للنقل — فى حياة الغربيين تغييراً هو فى الواقع أعمق أثراً من كل المخترعات التى ظهرت فى فترة القرن ونصف القرن الأخيرة . وكأن اختراع شفرات الحلاقة كفيلا بالقضاء على الحلاقين لولا أن أنقذهم النساء ، فأصبحت لوظيفة الحلاقين بهن أهمية لم يكن يحلم بها أحد . ولن يكون فى الاقتصاد الاشتراكى مجال لشىء من هذا التقدم والتطور والنمو ، لأن هذه الأشياء كانت — وستبقى — فى نظرهم مضايقات لم يتكهن بها ، وهى وليدة المصادفة أو العبقرية .

ويمكن أن يختلف تقدير الناس لأهمية كل من هذه العوامل ، وهنا نقول ثانية إن الحكم النهائى على أهميتها ونفعها لا يدخل فى نطاق الاقتصاد . ونحن إذا سلمنا جدلا بتفوق الرأسمالية من الناحيتين الاقتصادية والفنية ، فلا بأس من أن يعتنق الإنسان الشيوعية لأن مثلها الأعلى لا يعدو أن يكون كذلك (التفوق الاقتصادى والفنى) بل هو يضيف إليه شيئا أهم وأجدر بالكفاح من أجله ، ذلك هو القضاء على بعض عيوب الرأسمالية . غير أنه يهمنا أن نعرف : هل من الميسور أن تقوم الحرية الفردية بمعزل عن الملكية الفردية وحرية الاستهلاك ؟ وإذا أمكن هذا ، فماذا عسى أن تكون قيمة هذه الحرية الشخصية ؟ إن الرأسمالية — مهما اتهمها معارضوها وخصومها — جديرة بدفاع أنصارها ، لا لشىء إلا لأنها النظام الاقتصادى الوحيد الذى يمكن أن تزدهر فيه حرية الكلام والفكر والتنقل ، لا الحرية المادية فحسب . وإليك ما جاء فى مقال نشرته مجلة NEW STATESMAN and NATION لسان حال الاشتراكية البريطانية :

« جاءت البساطة الجميلة فى فلسفة القرن التاسع عشر الاقتصادية من أن كل القوى التى لعبت دورها فى هذا النظام كانت تعتبر مجهولة طارئة ، بذلك

أن الطقس والمخترعات ، وتغيير الأذواق والأزياء ، ورغبات المستهلك ، وغير أولئك من المؤثرات فى العرض والطلب ، كانت كلها عوامل فعالة ولكنها تعمل خارج الدائرة . وكان المنتظر أن يرتضى الناس هذا الدور المتغير الذى تلعبه هذه القوى الخارجية ، وكان النجاح كل النجاح فى مسايرة هذه الظروف بسرعة ومهارة . ومن المحقق أن الحظ لعب دوراً فى ذلك ، ولكنه أشبه شىء بحظ المقامر . هب أن النساء غيرن من آرائهن فى أدوات الزينة ، وآثرن أن يبدين وجوههن فى إشراقها الطبيعى ، فلا شك أن تجارة المُطَرِّيات سوف تبور ، وأن بعض الذين خسرت تجارتهم سوف يلعنون الغانيات المتقلبات فى الرأى ، وقد يعمد بعض الأذكياء المهرة من هؤلاء التجار إلى ابتداع أدوات للزينة تظهر النساء فى البشرة الطبيعية الجميلة ، ويظل البعض راكداً جامداً يندب حظ الصناعة البائس ، والتجارة فى الواقع مجال متسع لهذه المغامرات . ولكن هب أن دكتاتوراً لعيناً مقلداً ظهر فى البيت الأبيض ، وأصدر أمره بتحريم أدوات الزينة ، فلن يكون الذنب حينئذ ذنب القدر الذى خلق الجنس اللطيف المتقلب ! إن صناعة أدوات الزينة سيكون لها عند ذاك هدف تسعى لتحقيقه على الأرض ، إنها سوف تدعو مخلصة ، إن لم تَسْعَ جاهدة ، لإبادة هذا العدو ، وهنا تنبت الفكرة المروعة عن سر الدكتاتورية ، فأوامرها إلهية مقدسة ، وبيدها وحدها توزيع الثراء والبؤس ، وليس للناس أن يناقشوا أحكامها ، بل عليهم قبولها لأنهم لا يستطيعون مقاومتها ، مثلها فى ذلك مثل الظواهر الطبيعية .

ومهما يكن من شىء فاننا لم نصل بعد إلى هذه المرحلة فى الدول الديمقراطية ، وإن الذين يستسلمون لتصاريف القضاء والقدر ، سوف يتغير موقفهم هذا ، عند ما يكشفون أن هذا القضاء إنما يكتب أحكامه ويعمل عمله

هنا فى مسالك الأرض . وأن القضاء ليس بمعزل عن المادة » .

وصاحب المقال هنا يكتب مزاجا من التهكم والفكاهة ، وهو لا يدافع عن « رسالته » بقوة . ويخيل إلينا أنه راغب فى أن يتحدى الطقس . وبطريقة ما عكن أن تسيطر الديموقراطيات على « مسالك الأرض » التى تكتب فيها الأوامر الإلهية للحكومات ، ولكن التهكم يهزم الغرض منه لما ينطوى عليه من تناقض . فاذا سلمنا بقيام دكتاتور لعين (حقيقة أو تقليداً) فى البيت الأبيض ، فان الناس سوف يخضعون لأوامره أكثر من خضوعهم لظواهر الطقس فى أية ديموقراطية . إنك إذا اكفهر الجو تستطيع أن تلتمس ملجأ ، ولكن التماس المهرب من أوامر الدكتاتور خيانة عظمى جزاؤها الموت . وقد ترتفع قدسيته عن مجال المناقشة ، وعندئذ لا يكون المثال الطريف الذى ساقه الكاتب بعيد الغور . وفى الأيام الأولى للنازية — أيام كانت فى عنفوانها — لقيت أدوات الزينة وجوها عابسة على اعتبار أنها بضاعة أجنبية ، ذلك أن ذوى القمصان السود — وهم سواد الشعب المنتشر فى الشوارع حينذاك — هم الذين تحكموا فى معايير الأخلاق والجمال ، وكانوا أصحاب الأمر ، بيدهم مقاليد « القضاء والقدر » . ولكن المنع أو الحظر بدأت تخف حدته لأن زعماء الحزب هم الذين كانوا يفرضون معاييرهم الخاصة ، ولم تكن هذه شديدة أو صارمة . وكان الأمر إذ ذاك بيد زوجات من وصلوا إلى الحكم وسيداتهم . ونجد فى روسيا السوفيتية أن إحدى الفترات البراقة فى مشروع السنوات الخمس الثانية هى تلك التى عادت فيها إلى الظهور معارض الجمال والروائح والمطريات . وكأنما أباح استعمالها أمر إلهى مقدس ، ومن يدرى لعل أمراً آخر يحرم ذلك فى الغد !

وكل الذى أسلفنا أهون بكثير مما يفترضه الكاتب الاشتراكى . وكان

من الممكن أن يتخلص العالم من هذا البؤس الفظيع ، لو أنه أدرك فى الوقت المناسب أن الاشتراكية — بألوانها المختلفة التى ظهرت بها فى ألمانيا وإيطاليا وغيرها — لا بد أن تطغى على أقدس مرافق الحرية الفردية ، وأنها لا بد قائمة على الدكتاتورية بأدق معانيها . وسوف تظل هذه حقيقة واقعة ثابتة مهما تعارض معها دفاع ماركس وأتباعه عن الاشتراكية . إن الدكتاتور يفرض الغايات وهو لذلك يحدد الوسائل . ولكنك لن تستطيع أن تحدد الوسائل ، وفى نفس الوقت ، تترك الإنسان حراً يعطل هذه الوسائل أو يغير منها ، بكشوفه ومخترعاته التى قد ينجم عنها قلب الأوضاع الفكرية والمادية .

١١ — الاشتراكية الألمانية

ويمكن أن يستثنى من هذه المحاجة المفجعة بين الاشتراكية والرأسمالية نوع آخر خطير هو الذى سماه أوزوالد سبنجلر « الاشتراكية البروسية » فان تلك الروح البروسية الوثابة أوحت بنظام اقتصادى لا يقوم على دوافع اقتصادية . فالمجتمع البروسى منظم تنظيما محكما يقوم على سلطان أسمى وخضوع أعمى . ولكل مكانه الذى حددته له الدولة . ويمكن أن يتغير هذا المكان فى كنف الكتلة العامة فيرقى الفرد أو يهبط ، ولكن الدافع المشترك إلى العمل هو الطاعة للرؤساء ، والشعور بالمسئولية نحو المرءوسين ، والارتياح مستمد من أداء الواجب على وجه الكمال ، والمكافأة هى الترقية ومنح النياشين وازدياد السلطان واحترام الجماهير . والمفروض أن يحيا الضابط فى الجيش البروسى حياة مقتصدة يكرسها للواجب والخدمة دون أن ينتظر على ذلك جزاء مادياً . وهو مقيد بقانون الشرف العسكرى

الصارم الذى يوجه سلوكه وأعماله فى كل الأحوال . فهو على هذا الأساس غير حر ، إذ ليس للحرية وجود فى ظل هذا النظام ، وهو كذلك لا يدين بالفردية ، إذ ليس للفرد من حقوق فى هذه الكتلة العامة المتماسكة ، وهو ضد الرأسمالية لأن الملكية والربح والمال والعمل ، كل أولئك يصطبغ فى نظره بشىء من الدنس ، وهو يرمق الطبقة الوسطى شزراً لأنها فى نظره تتنافى مع البطولة ، وتمثل النزعة المادية التى تتعارض مع التضحية وإنكار الذات تفانياً فى أداء واجب لا يمت إلى المادية بصلة . وهو أخيراً لا يلتئم تفكيره مع وجود طبقة العمال الفقراء ، لأن هذه الطبقة تتنافى مع وجود أرستقراطية لا بد منها ، لا توافق عقلية الجماهير . « فالاشتراكية الألمانية » كما يقول سمبارت « تقوم على التفرقة وعدم المساواة » .

ولكن الصعب كل الصعب أن تدخل منطق التفكير هذا إلى عقول دول الغرب ، ومع هذا فإنه لا يبدو غريبا فى العالم الذى يقع إلى الجنوب والشرق من ألمانيا ، الذى اعتبرته ألمانيا نطاقا جرمانيا . فدرجت هذه الشعوب على الإعجاب بألمانيا والإشادة بها ، حتى إبان محنتها ، وكانت تستشعر الرهبة والدهشة لقدرة ألمانيا ومتانة أنظمتها ونزاهة إدارتها . وقد ظل محل إعجاب الناس ، حتى بعد كارثة سنة ١٩١٨ ، ذلك الجيش الذى شارك الإدارة الألمانية التمتع بالسلطان والمبادئ ، وإن كان بدرجة أقل . وكان أشد الناس تمسكا بالشيوعية يخفق قلبه بشدة إذا ما سمع أقاصيص الحياة فى المعسكرات الألمانية . وفى المائة والخمسين عاما التى سبقت استيلاء هتلر على الحكم ، كان هذا التنظيم وهذه الروح تسيطران على أكبر المشروعات الاقتصادية . والحق إن ألمانيا جنحت إلى الاشتراكية (بمعناها الألمانى) قبل مجىء هتلر بزمن طويل . ولم يكن ثمة كبير فارق فى الغرض بين مناجم الفحم فى

هيبرنيا التي استولت الحكومة البروسية على أسهمها إبان عهد الملكية ، ومصانع الألومنيوم الكبيرة التي قامت فى عهد الجمهورية . ومصانع هرمان جورنج ، وهى أعظم مصانع الأسلحة والذخائر التي يملكها ويديرها الريخ الألمانى ، وهى التي تهم الحكومة الهتلرية أكثر من سواها . فإذا أنعمت النظر فى هذه جميعا لم تجد واحدا منها قائما على المنفعة ، ولم تجد فى أحدها نقصا فنيا أو تجاريا أو ماليا ، بل تجدها كلها تتكافأ من كل الوجوه مع منافستها من مؤسسات الأفراد . ومع ذلك يديرها أشخاص من طراز الموظفين المدنيين ، بل إن رواتبهم لا تزيد كثيرا على رواتب هؤلاء الموظفين المساكين . ولا يأمل الرجال الذين عملوا ويعملون فى قسم الأبحاث فى مشروعات الدولة أو الجيش أو البحرية أن يصبحوا أثرياء من ذوى الملايين ، ومع ذلك تراهم يؤدون عملهم فى إتقان بالغ .

ولن يسمح منطق التفكير الاقتصادى والاجتماعى فى ألمانيا الاشتراكية بوجود « عامل الربح » كمؤثر أساسى فى النشاط الاقتصادى . وعلى هذا الأساس لم تكن ألمانيا يوما ما رأسمالية ، ولم تقم فيها يوما ما طبقة متوسطة ، ولم تكن يوما ما لتدين بمذهب الحرية . فبقيت قائمة بنفسها فى عزلة عن الفلسفة الاقتصادية فى غرب أوروبا ، فلم تشاطر هذا الغرب تملق المال أو الإعجاب بنجاح الأعمال ، بل أنكرت على جامعى الثروة أية مكانة اجتماعية . فكان المستشار الفنى الألمانى فى وظيفته شيئا أكثر من المدير العام فى أقطار غرب أوروبا ، وكان القائد أو الأميرال يفوق كليهما فى الرتبة الاجتماعية . نعم كوّن هؤلاء ثروة ، وجمعوا أموالا وأحبوها ، ولكنها لم تكن فى نظرهم جزءا من فلسفة الحياة . حقا إن المال يُضفى على صاحبه القوة ، ولكن لا يسبغ عليه المهابة وحسن السمعة ، لأن هذه كان

يسبغها أمر الحكومة بمنح اللقب أو النيشان أو الترقية إلى أرق مراتب النبلاء .

ولن يستطيع أحد أن يتفهم الاشتراكية الوطنية إلا إذا استوعب أسسها التاريخية والنظرية . فاذا تصفحنا الأساس النظرى للرأسمالية الألمانية وجدنا أنها لم تنتج «للربح أو المنفعة» وإنما كانت تنتج لسد حاجات السلطة السياسية التى تفانى فى إعلاء شأنها كل الطبقات . وكان المتعهدون والموظفون والعمال فى الإخلاص لهذا الغرض سواء . ولم تتغلغل آراء ماركس المتناقضة فى صميم الحياة الألمانية إلا بقدر يسير جدا ، لدرجة أن معظم الشيوعيين الألمان لم يجدوا مانعا من الانضواء تحت الراية النازية ، وخدمة السادة الجدد بحرارة ، بمجرد مجىء هتلر إلى الحكم ، وقبل إبرام الميثاق الروسى الألمانى سنة ١٩٣٩ . والنازية تنتج من أجل الربح ومن أجل المنفعة ، ولكن من ذا الذى يعود عليه ذاك الربح وهذه المنفعة ؟ هذا أمر لا يقدره مبدأ ملموس موروث فى الأوضاع الاقتصادية ، ولكن تقيده خطرات مستبدة من وساوس الدكتاتور ، ومن بيدهم الأمر من معاونيه وحاشيته . وليس هدف النظام الاقتصادى النازى أن يوفر أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الناس — مهما أدعوا غير ما نقول — ولكن هدفه تحقيق أعظم حد من السلطان للدولة التى أخذت على عاتقها توزيع أرزاق الأرض والسموات توزيعا لا يقوم على الأحقية أو الحاجة الفردية ، ولكن يقوم على قوة الفرد أو على ما يمكن أن يسديه للدولة ، تلك الهيئة المستبدة المقدسة القادرة على كل شىء .

وليت الأمر اقتصر على ذلك ، بل إن الملايين فى أوروبا لا يعتقدون فى إجرام زعماء هذه الفئة الحاكمة ، بل ينوهون بأمانتهم ونزاهتم ويقظتهم ،

وأنهم يعملون بوحى من المسئولية الاجتماعية . وقد وجد فى التاريخ شىء من هذا ، وكان يطلق عليه «الاستبداد المستنير»[١] وقد جرى على معظم دول أوروبا هذا اللون من الحكم ، والأمر الجوهرى فى ذلك أنه استبداد مهما قيل عن استنارته ! وقد يكون هذا الضرب من الحكم لازما للنهوض بالشعب وتحقيق الرفاهية والرخاء وشىء من المساواة الاجتماعية ، ولكن ليس من المعقول أن يجمع بين هذا الحكم وبين الديموقراطية والحرية ، فليس معقولا أن يقوم هذا الحكم بمعزل عن السلطان المطلق والطاعة التامة ، فى هيئة ترسم لكل فرد واجباته والتزاماته بلا هوادة ، ولا تمنحه من حق الحرية والاختيار أكثر من نصيب الجندى فى الجيش منهما .

وقد يكون لمثل هذا النظام مزاياه ، ولكن الذى نؤكده أنه أبعد ما يكون عن الحرية السياسية والروحية .

١٢ — الربح كمقياس للسلوك الاقتصادى السليم

ولنعد الآن إلى حقائق الحياة ، ولنضرب صفحا عن الربح كعامل أو محرك للنشاط الاقتصادى ، فهل نستطيع الاستغناء عنه كأداة للحكم على نجاح الأعمال الاقتصادية أو إخفاقها . إننا إذا استعرضنا الدول الرأسمالية وما سادها من نظم ، وجدنا أن الربح الفردى لم يكن العامل المحرك لنشاط أولئك الذين برزوا فى عالم الصناعة .

وأصبح الفصل بين الملكية والإدارة ظاهرة مألوفة فى معظم الهيئات

---

(١) يطلق الاستبداد المستنير على عصر فردريك الثانى فى بروسيا ، وجوزيف الثانى فى النمسا ، وكترين الثانية فى روسيا ، وكلها كانت معاصرة ومصطبغة بحركة الاستنارة فى فرنسا ، تلك التى حمل لواءها ڤولتير وروسو وأقطاب دائرة المعارف الفرنسية .

الصناعية ، ومهما قيل دحضاً لرأينا فانك لترى الآن معظم المصارف والصناعات ، والطرق الحديدية ، وشركات التأمين وغيرها من المرافق العامة ، كل هذه ممتلكات لا سيد لها . والمفروض أنها ملك لحملة الأسهم ، ولكن مديريها والقائمين بالعمل فيها لاينتخبون فعلا بوساطة حملة الأسهم ، وليسوا مسئولين أمام هؤلاء إلا مسئولية اسمية على الورق . فان مجالس إدارات الشركات والهيئات الكبرى عندنا وفى أوروبا ، تقيم نفسها بنفسها ، مثلهم فى ذلك مثل الكنيسة الكاثوليكية ، فان البابا يعين الكرادلة ، وهؤلاء ينتخبون البابا . ويتقاضى الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبون ، والوكلاء وسائر الموظفين رواتبهم دون نظر إلى الربح الذى يظهر لحملة الأسهم أو يوزع عليهم ، بل قد لا تكون تلك الرواتب متناسبة مع الربح . ومن هنا تنشأ مشكلة كبرى فى هذا النظام ، ونقول مشكلة لا خرافة . ولكن من ذا الذى يجرؤ على القول بأن هؤلاء لا يعملون بدافع الربح ؟ ومن ذا الذى ينكر أن سلوكهم فى عملهم إنما يوجهه ذلك المبدأ الذى يرمى إلى الحصول على أكبر ربح ممكن ، كما لو كانوا ملاكا فرديين ؟ ومن ذا الذى يستطيع أن يتبين الفارق بين سياسة العمل فى كل مصنع من مصانع سيارات فورد وجنرال موتورز ، وبين أى مصنع للصلب تملكه الحكومة الأمريكية ، وبين أية مخازن خاصة للبقالة ، ومخازن البقالة الحكومية . فكل هذه تسعى إلى الإكثار من تصريف منتجاتها بأقل تكاليف ممكنة . ولن يقدر البقاء لواحد منها إذا زادت التكاليف فيه على الدخل .

فاذا سعى أحد هذه المصانع أو المخازن إلى غير ما ذكرنا فانه لا يتعارض مع مصلحته الخاصة فحسب ، ولكنه يتعارض مع المصلحة العامة الموكولة اليه . ولماذا ؟ ذلك أن الربح هو القياس فى كل مسلك اقتصادى معقول ،

ولا يمكن لأى كيان اقتصادى أن يستغنى عنه وإلا كان الانهيار المحقق مصيره . وفي مشروع السنوات الخمس الأولى فى روسيا السوفيتية أعيد إدخال الربح كأساس من أسس النظام الاقتصادى ، ولم يفقد الربح يوما مكانته فى الاقتصاد الألمانى . بل إن الربح مقياس لا يمكن الاستغناء عنه فى كل الهيئات الرأسمالية وهو الدليل الناطق على أن عملية اقتصادية ما كانت ناجحة ، أى أن الناتج منها أربى على تكاليفها . والمجتمع فى هذا لا يختلف عن الفرد ، أى أن المجتمع يهلك إذا ظل إنتاجه أقل من تكاليف ذلك الإنتاج ، فلا بد من تغطية الفرق ، وذلك باحدى طريقتين : إما زيادة العمل وإطالة ساعاته دون أجر ، أو الالتجاء إلى البضائع المخزونة . وهما أمران أحلاهما مر ، ولا يمكن الاستمرار عليهما .

وللدولة فى كل لحظة معين لا ينضب من الأيدى العاملة والمواد الخام والقدرة على الإنتاج ، والمال مظهر كل نشاط لهؤلاء . ومهما كان التعبير عن النشاط فى هذه النواحى بالمال أمراً شاقا ، فانه لا مناص من ذلك فى مجال الاقتصاد . فالمال هو العامل الوحيد المشترك فى كل العمليات الاقتصادية على تشعبها واختلافها . ولن تستطيع أن توازن بين سيارة وحمام أو بين المذياع ولباس السهرة إلا إذا قومت كلا منها بقدر من النقود . ويتوقف الاستمرار فى إنتاج السلع التى ذكرنا والاستزادة أو الإقلال منها على زيادة المتحصل من بيعها على القدر الذى يدفع أجراً للعمال ، وثمناً للمواد الخام ، والإيجار والضرائب وسائر النفقات . فاذا أصر المنتج على الإنتاج مع الخسارة فلا مناص من إفلاسه . والإفلاس إذا انحصر فى دائرة ضيقة ، يكون فى حد ذاته نافعاً للمجتمع ، وإن شئت فهو درس قاس ، ذلك أنه يقضى على الوحدات الاقتصادية السقيمة ، لأن اختفاء أمثال هذه الوحدات

من الوجود يهيئ فرصة النجاح للوحدات الأخرى الناهضة . ومن الجائز في هذه الحالة أن يزيد الإنتاج ويرخص ، وفي هـذا فائدة للمستهلك ، فاذا تعدى الإفلاس هذه الوحدات الصـغيرة الضعيفة إلى الهيئات ذات النشاط الاقتصادي الواسع ، فمعنى ذلك أن ثمة داء دفيناً يدب في الـكيان الاجتماعي والاقتصادي للبلاد ، ولن تـكون العلة عنـد ذاك في « الربح » ولـكنها في المجتمع الذي عجز عن أن يهيء لوحداته الاقتصادية سبيل العمل بمقتضى « نظام الربح » وما كان الترمومتر يوما مسئولا عن الحمى ، ولـكن ثمة أسباب أخرى يجب أن نفتش عنها .

الفصل الثامن

إغداق وإملاق

---

١ — تناقض تحار فيه الألباب

لِمَ لا تُنتَج تلك السلع التى تهيأت كل الظروف لإنتاجها ، ورغب الناس فى شرائها وإن أعوزتهم — لسوء الحظ — سبل الحصول عليها ؟

ذلك هو التنــاقض : فقر مدقع إلى جانب غِنىً مترف . ذلك هو التناقض الذى حير ، ولا يزال يحير ، رواة الخرافات ، كما يحير ذوى الألباب الذين يتمسكون بأهداب الحقائق . وليت المسألة تتلخص فى أن الإنتاج من أجل الربح عديم الفائدة ، فالمنتجات قطعا مفيدة وإلا لما كان من ورائها أى ربح . والأمر هنا على العكس من هــذا الوضع . فنحن نتساءل : لم لا يدر إنتاج الـكثير من السلع المقطوع بفائدتها ربحاً وفيراً يكفل استمرار عرضها ؟ وليس ثمة كتاب أو بحث يعرض لجرائم الرأسمالية ومثالبها ، لم يتناول قصة البن البرازيلى يقذف به فى أليم ، أو الغلال تستعمل فى الوقود ، وأكداس البضائع التى لم تخرج للسوق بل أودعت المعامل والحوانيت والمخازن . كل أولئك يجرى على حين تتضور جمــاهير المتعطلين جوعا ، ويلتمس الناس حاجاتهم فلا يجدونها .

ولنبدأ بأن نجلو بعض الأفكار المضللة . فقــد يقال إن إعدام محصول البن والقمح سرف لا يغتفر . ولــكن محاولة تثبيت أسعار محصولات كالبن

والقمح لا يمكن أن يكون عملا غير صالح أو إجراءً يتنافى مع قواعد الاجتماع لأنه قصد به إلى منع تدهور الأسعار ، اتقاء وقوع كوارث اجتماعية أو انقلابات اقتصادية فى بلد يعتمد على هذه المحصولات ، وإلا استهدفت البلاد لطامة كبرى إذا استمرت على هذا الإنتاج الخاسر . وقُدِّر يومئذ أن الضرر الذى يقع على طائفة من المستهلكين قد تعوضه مزايا اجتماعية تصيب أناساً أكثر عديداً من الأولين . وكلا الفريقين خليق بالحماية ، وربما كان الفريق الثانى أكثر أهمية من الناحية السياسية بفضل مركزه الخاص .

ولن تجد طبقة من الناس فى العالم المتمدين استغنت عن البن أو الغلال بسبب إعدام هذين المحصولين ، ولكن حرم منهما بعض الناس ، لأنهم ليس لديهم ما يبتاعون به البن أو الغلال ، فليست المشكلة فى إحراق القمح أو إغراق البن ، ولكنها مشكلة الفقر والعوز . وهنا ترفع الخرافة رأسها وتقول : لِمَ لا تشترى الحكومة البن وتوزعه على هؤلاء الذين لا يستطيعون شراءه ؟ ولكن الأمر لا يختص بالبن وحده ، بل هو ينطبق على سائر السلع والخدمات . وهناك اقتراحات خطيرة تتجه إلى تحقيق هذه الغاية !

٢ — أسطورة « الوفرة »

والحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الخرافة لا تتعلق بالفقر ، ولكنها تتعلق بالوفرة ، وما زال عالمنا — وقد مضى عليه قرنان من التقدم الصناعى — يرزح تحت عبء الفقر . وفى فترة عشر السنين التى سبقت الحرب الحالية أقامت فى الولايات المتحدة — دون سائر الدول الصناعية الكبرى — مشكلة « الأموال الخاملة والآلات المتعطلة والأيدى غير العاملة » وهى مشكلة ثلاثية ذات أثر مادى هام ملحوظ على مستوى

المعيشة . وإن تفاوت أثر كل منها على حدة . ولم يكن لدى أية دولة أخرى طاقة مدخرة يمكن استغلالها للتأثير فى مستوى معيشة سواد الناس . وكان هذا العالم المحير يرمق الولايات المتحدة بنفس العين التى يرمق بها عمال الصلب المتعطلون أصحاب المصانع فى بتسبرج . وإذا تحدث الناس عن أمريكا فان تفكيرهم لا يتجه — أول ما يتجه — إلى أصحاب الملايين الذين يلهبون خيالهم باعتبارهم من سكان عالم آخر ، ولكنهم يفكرون فى عامة الشعب ، وفى رجل الشارع وفى عامل الصلب المتعطل فى بتسبرج .

ولدينا الآن صورة كاملة ناطقة « للفقر » فى العالم بالمقاييس الأمريكية . وقد نشر كولن كلارك — الذى يدين علم الاقتصاد لأبحاثه القيمة فى الدخل القوى — أخيراً دراسة مقارنة للحالة الاقتصادية فى العالم ، من شأنها أن تلقى ضوءاً إحصائياً على مشكلتنا فى الوقت الحاضر . وقد اتخذ لقياس القوة الشرائية فى كل دولة وحدة عالمية حددها بمتوسط « البضائع أو الخدمات » التى كان يحصل عليها الدولار فى أمريكا فيما بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٣٤ عما اعتورها من كساد أو رواج ، وهبوط أو صعود فى الأسعار .

وهو يقدر متوسط دخل ٨١ ٪ من سكان العالم بخمسمائة وحدة عالمية فى السنة (وهو ما يقدر بعشرة دولارات فى الأسبوع للأسرة) أما مستوى المعيشة الذى يقوم على ١٠٠٠ وحدة (أو على ٢٠ دولاراً فى الأسبوع للأسرة) ، فليس يوجد إلا فى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزلندا والأرجنتين ، وبريطانيا العظمى وسويسرا وهذه البلاد لا تجاوز ١٠ ٪ من عدد السكان فى العالم ، وهؤلاء هم الأثرياء . وهناك ٩ ٪ يقطنون فى الجهات الصناعية الأخرى فى أوروبا ، ويتراوح دخلهم السنوى بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ وحدة . (من ١٠ إلى ٣٠ دولاراً فى الأسبوع) ،

ويعيش ٥٣ ٪ من سكان العالم — بما فى ذلك الصين والهند — على دخل أقل من ٢٠٠ وحدة «أى ما يقرب من ٤ دولارات فى الأسبوع » ، وقبل حرب الصين الحالية مع اليابان كان متوسط الدخل الحقيقى للعامل فى اليابان يقرب من ¼ دخل زميله فى أمريكا . ولا بد أنه فى العامين الأخيرين هبط إلى السدس نتيجة لعودة الانتعاش إلى أمريكا ، وللارهاق فى اليابان . فتأمل إلى أى حد يكون الانحدار نحو الفقر !

وما بال الوفرة والكثرة ؟ ! أصحيح ما يقال من أن الطاقة لو استغلت على وجه الكمال لكان ذلك كفيلا بأن يجعل كل فرد واحداً من أصحاب الملايين ؟ وعلى فرض أن الولايات المتحدة خلت من المتعطلين ، ووجد الجميع عملا فى ١٩٢٩ ، فان قدرتها الإنتاجية حينئذ كانت تستطيع أن توفر للأسرة دخلا سنويا يبلغ قرابة ١٦٠٠ دولار فى المتوسط . (على أساس القوة الشرائية ١٩٢٥ — ١٩٣٤ و٤٨ ساعة عمل فى الأسبوع .) وكان من المستطاع أن يرتفع متوسط الدخل إلى ٢٢٠٠ دولار فى سنة ١٩٣٧ لو كان فى المقدور توفير العمل للجميع عند ذاك . أما اليوم فقد تحققت كل الأغراض والرغبات ، واستخدمت كل الأيدى العاملة ، ولكننا نواجه كل يوم ضيقا ونقصاً يشل الإنتاج . فهل حان قيام الساعة أم جاء أشراطها ؟ وهل يكون الأمر كذلك حتى لو خصصنا مبلغ ستة آلاف المليون دولار المرصدة للتسليح فى السنة المالية ١٩٤٠ — ١٩٤١ لإنتاج السلع العادية ؟ وهل اختفى الفقر نزولا على هذه المقاييس الأمريكية ؟ وهل أصبح سواد الشعب من أصحاب الملايين أو قارب الحد فى إشباع حاجاته ؟ ونكرر القول هنا بأن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى لا تزال تحتفظ بطاقة مدخرة لم تستغل بعد ، من القدرة الإنتاجية والأيدى العاملة . أما عن سائر أنحاء العالم

فأنه قبل نشوب الحرب الحالية بزمن طويل ، اختفت البطالة إلى حد كبير من ألمانيا وانجلترا واسكنديناوة . أما فرنسا ، الدولة الزراعية العريقة ، فلم تعان يوما أزمة بطالة حادة ، أما ما عدا هؤلاء من الدول ، فلسنا نجد فيها أموالا كثيرة خاملة أو آلات متعطلة أو أيدى غير عاملة . فاذا أعوز الناس المال أو الآلات اضطروا إلى العمل اثنتى عشرة ساعة أو ست عشرة ساعة فى اليوم ليقيموا أودهم .

٣ — دورة العمل

لم يتناول علم الاقتصاد ظاهرة « دورة العمل » ببحث جدى إلا فى الجيل الماضى . وتناوب الرواج والكساد على جميع الدول الرأسمالية فى القرن التاسع عشر ، فاستدعى انتباه العلماء النظريين تكرار حدوث هاتين الظاهرتين وتشابه ظروفهما . وسار العلماء الأمريكيون فى هذا السبيل وراء بعض زملائهم الأوروبيين ، وإن كانوا متخلفين كثيرا عنهم . فنرى وزلى ميتشل فى أمريكا يفتح فتحاً جديداً بكتابه « دورات العمل » الذى نشره سنة ١٩١٣ ، وفى مستهل هذا القرن قام الكتاب الأوروبيون ، وكِسل فى السويد ، وسِبْتهوف فى ألمانيا ، وشُمْبِيتَر فى النمسا ، ببحث هذه الظاهرة التى فطن إليها العالم منذ ذلك الوقت ، وكل أزمة من أزمات القرن التاسع عشر — مالية أوصناعية — تناولتها بالبحث والدرس عشرات الكتب والمقالات .

والأزمات فقط هى التى تحدت العلماء وحفزتهم إلى البحث . أما الانتعاش فكان يعتبر « أمراً طبيعياً » أى أنه غير خليق بالدرس . والتقدم العلمى معناه وصولنا إلى إدراك أن الانتعاش والضيق ، والتوسع والانكماش

ليست إلا عناصر فعالة فى نظامنا الاقتصادى الموروث . ولما نصل بعدُ إلى حد الإدراك الكامل لهذه المسائل ، غير أن العلم سار شوطاً بعيداً نحو هذا الإدراك فى عشر السنين الأخيرة حتى أصبح الخلاف بين العلماء اليوم مقصوراً على تحديد مدلولات المعانى والألفاظ . واكتسبت هذه الدراسات النظرية من الأهمية ما حدا بعصبة الأمم فى سنة ١٩٣٠ إلى أن تقرر بصفة قاطعة « القيام بمحاولة لتنسيق البحوث التى تناولت ظاهرة الضيق الاقتصادى وتعاقبه فى فترات » .

ومثل الأزمات الاقتصادية فى المجتمع الحديث كمثل الأمراض تنتاب جسم الإنسان . فليست الأزمات أمراً عاديا ، ولكنها أحداث تطرأ كما يطرأ المرض فى حياة الإنسان . وقد يكون نتيجة لحادثة ما ، من حرب أو كارثة ، تتضاءل أمامها مقاومة القوى الاقتصادية للعلة سنين طوالا . وقد يكون نتيجة لمسلك غير معقول ، كالإفراط من جانب المجتمع أو الحكومة أو الهيئات أو الأفراد . وكم من أناس أسرفوا على أنفسهم فخروا صرعى لصدمات عنيفة وقد تكون الأوجاع شافية صحية ، وقد تكون أشراطاً مرغوبة للنمو وتهيئة الأذهان . وليس من مؤاخذ على المرض ، ولكن من الميسور تشخيص المرض وعلاجه . وعليك بالتشخيص الدقيق الصحيح إذا كنت تنشد العلاج الناجع . أما الاذعان لدجال مضل فهو الموت المحقق .

٤ — بدء الانفاق وضعف الاستهلاك

ليس منا من يؤمن بأن الاحتفاظ بجمال الأسنان يكسب الإنسان مناعة ضد الالتهاب الرئوى ، أو الاصطدام بسيارة تبتر ساقيه ، ولكن أغلب الناس مغرم بالنظريات السطحية البسيطة . وقد نُعجب بأقاويل أولئك

الذين يعتقدون أنهم كشفوا الدواء الناجع لأمراضنا الاجتماعية ، إعجابنا بأولئك الذين يذيعون إعلانا عن نوع فاخر من الصابون ! وكانت النظرية الاقتصادية البسيطة السائدة فى الجيل السابق هى نظرية « عدم التدخل Laissez Faire » وبعبارة أخرى أن يُترك كل فرد يفعل مايحلو له ، وأن تكون الحكومة بمعزل عن كل شىء ، ليصل كل شىء إلى الغاية المرجوة منه . ويجرؤ القليل من الكتاب الآن على الإيمان بهذه النظرية ، وهم لا يخفون ضعف ثقتهم فى الفرص التى تقدمها نظريتهم ، إذا كان ثمة شىء من هذا . فمعظم الكتاب يقولون بضرورة تدخل الحكومة فى كل شىء ضماناً للنجاح ، ومن التناقض العجيب أن هذه العقيدة لايعتنقها الشيوعيون والفاشيون فحسب ، بل يقول بها كثيرون من أنصار الديمقراطية الحرة العريقة أيضاً .

وإليك مثالا من تلك الخرافات التى يدور حولها الجدل فى الوقت الحاضر ، نوضح لك به رأى هذا الفريق الأخير . فهم يقولون « قد تجد الحكومة يوما أن ما ينفق على ملابس الرجال هو مبلغ بليون ونصف بليون دولار فى سنة واحدة . وقد تكشف أن ما أنفق فى هذا السبيل فى إحدى السنين الرخيّة هو بليون واحد فقط ، عندئذ تتقدم الحكومة لتنظيم صناعة النسيج وتشترى هى من الملابس ما قيمته نصف بليون دولار فتنشط بذلك صناعة الملابس . فهذه الزيادة فى الأيدى العاملة — ومعناها زيادة فى القوة الشرائية — تستتبع زيادة فى الطلب على السلع ، الأمر الذى يؤدى إلى إلغاء جزء من العقد الذى التزمت به الحكومة شراء الملابس . وهى لو تمسكت بالعقد ووفّته لا ستطاعت أن تبيع الملابس ؛ وأسوأ ما يحتمل أن يحدث هنا هو تكبدها بعض الخسائر فى بعض منتجاتها ، وأنت إذا طبقت هذا على سائر السلع

التى تستهلك ، وجدت أن التقدم فى الصناعة معناه زيادة الضرائب ، وأن العمال إذا أثروا ، أمكننا أن نحصل على أموالهم عن طريق جباية الضرائب » .

وكيف تسنى للحكومة أن تـكتشف أن ما ينفقه الرجال على ملابسهم هو ١٥٠٠ مليون دولار فى السـنة . فلم لا تقدر الحـكومة أن ما ينفق على ملابس الرجال هو ٢ مليون دولار أو ٢ ½ ؟ ولمَ يقتصر الأمر على ملابس الرجال دون النساء ؟ ولمَ تتواضع إلى هذا الحد فتهمل الأحذية والقصمان والأغذية والأثاث ؟ !

إن أول عقبة يصطدم بها هذا البرنامج كفيلة بإظهار الحقيقة ، وهى أن الزيادة فى استخـدام العمال — وهى تستلزم الزيادة فى القوة الشرائية — سوف تنقلب فتتضاءل إلى حد أدنى مما يقول به أنصار نظرية «خفض مستوى الاستهلاك » . حقا قد تزدهر صناعة الملابس وينتعش الذين يعملون فيهـا ولـكن ذلك لن يعود بشىء على سائر العمال فى المرافق الأخرى : فى معامل الصلب ومصانع الآلات والمعامل الـكيماوية والسـكك الحديدية وغيرها .

وليس صحيحاً أن تشغيل أكبر عدد ممكن فى صناعة ملابس الرجال ، سوف يحفز رؤساء معامل الإبر وأصحاب مصانع الصلب للتوصية بصنع مغازل وأنوال جديدة ، لأن الموجود من هذين يكفى لمواجهة كل المطالب بالغـة ما بلغت من الإسراف . أما إذا بلغ الإسراف غايته القصوى فاننا نحتاج إلى مقادير إضافية ضخمة من الصلب . ولا بد أن تتردى الحـكومة فى الافلاس قبل أن تصل إلى هذا اللون من الإسراف . ولن ينفق صاحب المصنع الربح الناتج له من تعاقد الحـكومة فى شراء أنوال ومغازل جديدة ، لأنه لا يعرف ، ولا يمكنه أن يعرف — لأن هذه مسألة سياسية لا اقتصادية — هل يتكرر هذا العمل أو لا يتـكرر ، والحق كل الحق أن يستغرق أرباحه فى شراء

آلات قد تتعطل عن العمل منذ اللحظة التي يتسلمها فيها . وهو من جهة أخرى غير واثق من الربح الذى قد تستغرقه الضرائب التى تفرضها الحكومة ، عند ما ترى أن تمويل المشروعات مع العجز فى الإيرادات قد وصل إلى حد الخطر ، وقد لفت منظمو الخطة نظر صاحب المصنع منذ البداية إلى احتمال حدوث هذا . فمن الحكمة أن يحتفظ بالمال لتسديد ديونه ، وقد يتراءى له أن يستبق أموالا خاملة بدلا من الابقاء على مغازل وأنوال متعطلة . وهكذا يسود الكساد الذى نريد أن نتوقاه !

٥ — سر تطور الرأسمالية

وفى عبارتين اثنتين ، أماط اللثام عن سر العمليات الرأسمالية ، كاتب عظيم بعيد عن دوائر الاقتصاد ، قال : « إن الدجاجة هى الطريق التى تسلكها البيضة لإنتاج بيضة أخرى . وإن كل تقدم إنما يقوم على أساس رغبة عامة كامنة فى طبيعة كل كائن حى تحفزه إلى أن يرقى بمستوى معيشته عن حدود دخله » وقد يخيل للقارىء أن العبارة الأخيرة ليست إلا مبرراً فلسفياً مروّعا لظاهرة التضخم المستمر . والحق إن النجاح يتوقف على ميل فينا يدفع بنا إلى التقدم المطرد فى أساليب الحياة . فاذا غاب عنا أو أخمد فينا هذا الميل — كأن نعمد إلى التقشف أو الزهد الذى تفرضه بعض التقاليد الدينية — شاعت القناعة والسعادة ، وعندئذ يختفى التقدم والنجاح ، وكما قيل فى الدجاجة والبيضة ، فان كل مرحلة من مراحل حياتنا الاقتصادية ليست إلا حلقة فى سلسلة طويلة من الحوادث . وكل حلقة تكون بنفسها سببا ونتيجة .

وقلة الاستهلاك ووفرة الإنتاج — وهما الظاهرتان المسئولتان عن تفسير

ما يحيق بنا من شرور — هما الدجاجة والبيضة فى المثال الذى ذهب إليه صمويل بتلر . وهما لا يهديان إلى شيء إلا إذا استطاعا أن يفسرا علة وجودهما . ومن المتفق عليه أن الكساد والتعطل يعقبان الرخاء والعمل . فكيف يكون الانتقال ؟ ولا يغيب عن بالنا أن الدخل بالنسبة لفرد هو الخرج بالنسبة لآخر . فأجر العامل من مصارف صاحب المصنع . ودخل البقال يأتى من إنفاق ربة البيت . وراتب الموظف الحكومى ليس إلا ما يدفعه أحد المواطنين من ضرائب . ولو أحصيت الإيرادات والمصروفات العامة فى أية لحظة لكانتا متعادلتين . فما الذى يبطل هذا الأمر أو يحدُّ منه ؟ هذا ما يجب أن نتفهمه قبل أن نصف الدواء .

إن التاريخ الاقتصادى للقرنين الماضيين ليعرض مجموعة كبيرة من الصور المختلفة . فلم تتشابه أية دائرتين اقتصاديتين ، بل كان لكل دولة فى كل مرحلة مشاكلها الخاصة . والحق إن لكل دائرة مظاهرها الاقتصادية الخاصة ، وإن النقد ونظم المصارف لتختلف من دولة إلى دولة ، فبعضها يتعامل على أساس الذهب ، وبعضها لا يقر هذا ، وبعضها ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، يستعمل بصفة أساسية أذون الصرف (الشيكات) على حين يستعمل البعض الآخر ، مثل فرنسا وألمانيا ، العملة الورقية فى الدفع . والنقد حر فى بعض الدول ، على حين أنه مقيد فى دول أخرى . وأهم من هذا كله الاختلافات الأساسية فى كيان الاقتصاد القومى بين دولة ودولة . فالضيق الاقتصادى فى بلد زراعى إنما ينشأ ويعالج على أسس تختلف كل الاختلاف عن مثله فى بلد صناعى . وحتى بين البلاد الزراعية نفسها توجد فوارق كبيرة ، ومثال ذلك الفرق بين فرنسا التى تعتمد الزراعة فيها على جهود فلاحين يوفرون لأنفسهم كل المطالب ، وبين

معظم دول أمريكا الجنوبية التي تعتمد على محصول واحد . وللخلق القومى دخل فى أساليب الادخار والاستهلاك ، فنظرة الفرنسى إلى سيارته تختلف عن نظرة الأمريكى إليها . فقد يفخر الفرنسى بأن سيارته لا زالت فى حالة جيدة بعد استعمالها خمسة عشر عاما . أما الأمريكى فليس يفخر إلا بشراء سيارة جديدة كل عام . وثمة أمم لا تؤمن بالتغيير والتبديل ، وترمق التقدم الفنى بعين البغض ، وتتردد مكرهة فى قبول أية بدعة جديدة . وثمة أمم تتلهف على كل جديد ، ولا تكره شيئا كراهيتها للجمود ، وتتعشق كل مستحدث من الآراء والمخترعات ، والأزياء . ومن الناس من يرى مثله الأعلى فى ادخار أكبر جزء ممكن من دخله حتى يستطيع أن يتقاعد عن العمل بمعاش ضئيل فى سن مبكرة ، وعندئذ يقنع من الحياة بمسراتها البسيطة . ومن الناس من يبسط يديه كل البسط دون نظر إلى المستقبل ، واثقا كل الثقة من أن مستقبله كفيل بنفسه ، ويعيش أرغد وأكمل من حاضره . فهم يعملون استمتاعا بالعمل ، ويمقتون الفراغ لأنه فى نظرهم خلو من البهجة ؛ وليس له معنى .

ولن نعرض هنا للمفاضلة بين هذه الآراء والفلسفات والمثل العليا المتضاربة ، ولو أن هذه المفاضلة على أعظم جانب من الأهمية فى بعض النواحى ، بل إنها لتفوق فى الأهمية بعض المسائل الاقتصادية التي يتنازع عليها الناس . وكل الذى يعنينا منها هو مدى تدخلها فى رخائنا وتقدمنا الاقتصادى . ونحب أن نؤكد «التغيير» كحقيقة واقعة يميل كثير من رواة الخرافات إلى إغفالها . فلو كانت الحياة اليوم كما كانت بالأمس ، لقلت المشاكل وقلت الهموم ، ولقلت المباهج أيضا . ولن يحيط أى مواطن أو شعب أو رئيس دولة أو حكومة أو جماعة أو فرد — نقول لن يحيط أحد من هؤلاء علما بالسلسلة

اللانهائية من التغيرات التى طرأت ، وتطرأ على الحياة فى كل لحظة ، والتى من شأنها أن تواجهنا بمشاكل جديدة ، فالتغيير حقيقة أبدية خالدة تصدق على كل زمان ومكان . والاعتراف بهـا أمر لا بد منه لـكل إنسان يرى نفسه مدينا لهذه الحياة . وهذه التغيرات مستمرة ، ولـكنها لا تسير بخطى متساوية . وقد تغيرت حياتنا الاجتماعية والاقتصادية منـذ فجر الانقلاب الصناعى بسرعة لم يسبق لها مثيل . ولـكن لم يكن التقدم مطردا فى خط مستقيم ، وظهرت المخترعات والـكشوف ثم ترجمت إلى نشـاط اقتصادى فغيرت معالم الحياة . وهذا أمر ألفناه إبان القرن الأخير . ومن أظهر الأمثلة اختراع الآلة البخارية والطرق الحديدية ، ثم الـكهرباء والسيارة ..وفى الغد نشهد عصر الـكيمياء والطائرة . ومن شأن كل هـذه أن تشكل الجيل بأكمله ، وتدفع بالانقلاب الصناعى إلى الأمام جيلا آخر . فإذا ما آذن بالزوال عصر سعيد رخى كان يلمع فيه أحد هذه المخترعات الانقلابية ألفيت موجة من التشاؤم تطغى على عقول المعاصرين . لقد حانت نهاية الرأسمالية أو أن الجنس البشرى بلغ الغاية من النجاح والتقـدم ، وليس بعد ذلك من غاية . ولـكن ما أن تنقضى سنوات قلائل حتى يكشف عن نفسه مخترع جديد لم يفطن إلى كنه قوته نذر الشؤم والفناء . ومن المسلم به أن عشرات من السنين انقضت بين الـكشف العلمى لمخترع ما ، وبين تطبيقه تطبيقا عمليا فنيا . وفى الوقت الذى يستحوذ علينا القلق فيه لانعدام السبل التى نستغل فيها أموالنا — كما كان الحال فى عصر سكة الحديد والسيارات — قد نرى الانقلاب الذى طرأ على العلوم الطبيعية فى أخريات القرن التاسع عشر بظهور بلانك وأينشتين ورزرفورد وغيرهم — قد نرى هذا الانقلاب يبدل من الأساليب الصناعية عندنا تبديلا جوهريا .

ويقول شمبيتر إن تطور الرأسمالية يفضي إلى الاضطراب ، ولكننا ندين لهذا الاضطراب بالنجاح . وقد أمكننا بالنظر إلى الوراء أن نتبين أسس هذا التطور ، إلا أنه يعوزنا قبس من الحكمة نستطيع أن ننفذ به إلى المستقبل فنرى أهدافه ، ونتعرف على ملايين التغيرات الدقيقة التي تستعصى على الظهور ولكنها أكثر أهمية وأجل شأنا من تلك الحوادث البارزة التي عبّدت لنا طريق التنقل خلال عصور التاريخ . وإن الملايين من الأجناس البشرية التي تجاهد في كل وقت من أجل الحياة لهي المسئولة عن هذه التغيرات . فقد يهتدي شخص إلى أن تغييراً في طريق الإعلان أو تحويراً في ترتيب واجهة محله يزيد في مبيعاته ، ويكتشف آخر أن تعديلا طفيفاً في آلاته يحسن من الإنتاج ويقلل من النفقات . وقد يعتقد ثالث أن الخير كل الخير في تغيير أساليبه المالية ، وتعمد سكة الحديد إلى تعديل مواعيد السفر لتواجه منافسة السيارات ، ويقدم المصرف ضرباً جديداً من الخدمات إبقاء على عملائه ، ويصطنع المخترع مادة كيمياوية لتسهيل عملية صناعية . فلنفتح أعيننا على الدهشات التي تعرض لنا كل يوم ، ولنلق إليها بالنا ، لقد دأب الوعاظ والمعلمون على أن يبعثوا فينا روح الإجلال والرهبة لظاهرة الحياة والموت ، والحقيقة أن التغييرات التلقائية التي تنتاب كياننا الاقتصادى والاجتماعى جديرة منا بشعور الدهشة والرهبة والاحترام .

٦ — التقدم الفنى والتوسع الصناعى

كان اختراع الآلة البخارية سبباً في حركة هائلة في تشييد المصانع التي تفيد من هذا الاختراع الميكانيكى الجديد . كما دفع نمو سكة الحديد إلى قيام معامل الصلب وفتح مناجم الفحم والحديد وابتناء المخازن في تلك الساحات

التى خلقت منها المواصلات أسواقا . وهيأت الكهرباء الفرصة لمصانع توليد القوى ، وخطوط النقل والبرق والأسلاك والصمامات والمفاتيح ، كذلك كان لها أثرها على تعدين النحاس وصناعة الزجاج ، وخلق اختراع السيارة مستهلكا جديداً للصلب والزجاج والجلد والنحاس ، وفوق هذا وضع أساس صناعة جديدة من أنابيب وأحواض وغيرها ، كما خلق طبقة متوسطة جديدة قوامها الأفراد الذين يقومون بالخدمة فى محطات التوزيع وغيرهم من الميكانيكيين . كما اصطنعت أسلوباً جديداً فى بناء الطرق فكان من ذلك صناعة أهم وأضخم من بناء الطرق الحديدية . ومنذ سنوات قلائل كانت صناعة الطائرات فى المهد ، فكان استمرار الحرب بضعة شهور كفيلا بالنهوض بها إلى حد أن زادت أهميتها وقيمتها على صناعة السيارات . ومن المحقق أنها سوف تستمر كذلك . وهل نعرض بعد ذلك للانقلاب فى عالم الكيمياء حيث نجد بعض التجارب رهينة المعامل الآن ولكنها ستصبح فى غد حقائق ثابتة تقلب أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية ، أكثر مما فعلت أية مخترعات قبلها ؟ وما زلنا فى طريقنا إلى الابتكار ، بل نحن فى مستهل الطريق ، ولما نشرف على النهاية بعد ، لم نبلغ بعد مرحلة النضوج ، ولا زلنا فى سن المراهقة . وليس لأى اختراع أو كشف معنى اقتصادى طالما كان هذا أو ذاك حبيساً بين جدران أربعة فى معمل الأبحاث أو حجرة المخترع . ولن يصبح حقيقة اقتصادية ملموسة إلا إذا دخل فى مجال الإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع . وهذا أمر يستغرق وقتاً طويلا ، ولكنه يخلق أثناء ذلك عملا ، فتشاد المصانع وتصنع الآلات ، وتعرض السلع الجديدة وتباع . ومهما يكن من أمر المخترَع فانه يقترن بشىء من الجدة والزهو يدعو إلى الإقبال عليه والتوسع فيه ، فاذا كان لكل أسرة سيارة ،

لاقتصر المبيع من مصنوعات السيارات على الحاجة المادية ، وبعبارة أخرى على قطع التغيير التي يراد استبدالها . وعلى هذا لا تكون ثمة حاجة لإنشاء مصانع جديدة للسيارات . ومثل هذا يصدق على الطريق ، فاذا عم تعبيد الطرق فى جميع أنحاء البلاد إلى الحد الذى تتطلبه حركة المرور ، فلن يكون ثمة مبرر اقتصادى لإنشاء الطرق . وإذا اكتملت محطات توليد القوى فاستطاعت إمداد جميع السكان بالتيار لما كان ثمة حاجة إلى منشئات أو آلات جديدة ، كما لو كانت العملية فى بدء التكوين . وبعبارة أخرى نقول إن ثبوت الاستهلاك عند حد معين لا يوفر العمل والدخل لأولئك الذين يكسبون عيشهم من صناعة تنتج سلعاً رئيسية ، اللهم إلا إلى الحد الأدنى الذى يتطلبه استبدال القطع القديمة والبالية بغيرها .

وكلما أخذت الدولة بأسباب الصناعة زادت فيها ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، الأيدى العاملة التى تستخدم فى إنتاج السلع الرئيسية ، ولم تواجه الدول الراكدة — مثل فرنسا — مشكلة التعطل بشكل خطير قط ، ولكن مشكلتها الكبرى فى الركود وما يتبعه من نقص فى الكفاية ومن التأخر ، كل أولئك ينتهى بفساد وانحلال عام يعجل به ولا يوقفه الإصلاح الاجتماعى المزعوم ، وكل الذى تعانيه الدول الصناعية الحية الناهضة هو نوبات من الضيق الشديد .

وهذا هو السر الرهيب المدهش فى تطور الرأسمالية ، وهذا أمر يسرى سريان الحياة نفسها ، فاذا توقف وقفت الحياة وحل الفناء . وعلى الرأسمالية أن تنمو وتنهض وإلا هلكت . وهذا أيضاً يفسر السبب — رغم كل الادعاءات والأمانى — فى أن كل فلسفة تتعارض مع الرأسمالية إنما تقوم فى أساسها على التشاؤم والرجعية بشكل حاسم . وليس الباعث على هذا

إلا اليأس من النجاح ، وعدم الثقة بكفاية الإنسان وقدرته على السيطرة على الحياة . وهذا هو السبب فى أنهم يلتمسون مخرجا . ويرى بعضهم هذا المخرج فى حكومة دكتاتورية تفرض سلطانها على الجميع ، ولها من القوة ما يخولها تحمل مسئولية كل فرد عن نفسه وعن حياته . ويرى آخرون الخلاص كل الخلاص فى خطة أو سلسلة من النظم أودعت كل أسرار الحكمة اللازمة لضمان سير الخطة وضمان الإيمان بها .

٧ — الرواج والكساد

ولنتفهم الآن ما يحدث فى الرواج والكساد . إن دخلنا يذهب فى أحد طريقين : فاما أن ننفقه أو ندخره . والادخار بدوره على نوعين : شراء السلع الدائمة (تمييزاً لها من المستهلك) أو اكتناز المال بايداعه فى مصرف ، أو فى صندوق التوفير ، أو دفع أقساط للتأمين على الحياة . وإنه لتعسف كل التعسف أن نفرض حداً فاصلا بين الدائم والمستهلك من السلع — ولكن ليس من شك فى أى القسمين يندرج تحته اللحم والخضر ، ولكن موضع سيارة الركاب وخزانة التبريد من أى القسمين مثار للنقاش . ويكاد الاقتصاديون يتفقون فيما بينهم على أن بقاء السلعة سنة واحدة من العمر ، هو الحد الفاصل بين صفتى الدوام والاستهلاك .

ونعود مرة أخرى لأموالنا المدخرة فنقول إن إيداعها فى المصرف أو شركة التأمين ليس معناه أنها لن تستعمل أو تنفق ، لأن المصرف أو غيره ينفقها ويستعملها بالنيابة عنا فى الأحوال العادية : فى تمويل الصناعات ، ومشروعات البناء ، وتقديم القروض والرهون والضمانات . وطالما كان المجموع الكلى للودائع (المباشرة وغير المباشرة) مساوياً لمجموع الأموال

المدخرة فان معين الدخل لا ينضب ولا ينقطع . وما أن تقتضب الودائع حتى ينكمش العمل ، ويتعطل استغلال جزء من المال المدخر . ومعنى هذا أن خمول المال يجر إلى تعطل العمال. أما فى حالة الرواج فالأمر على العكس ، حيث تربى الودائع على المدخر . والفرق بينهما تغطية اعتمادات مستحدثة .

ويبلغ الرواج حدا معينا تبدأ الودائع عنده فى الانكماش ، ولهذه الظاهرة أسباب كثيرة ، وفى هذه الظاهرة ، وفى كثير غيرها ، خضعت الرأسمالية لتغييرات جوهرية كثيرة منذ نشأتها .

ووجد ما يبرر النظرية القديمة القائلة بأن نقص المال هو المسئول عن هبوط العمل . ولم تكن الأساليب الفنية الحديثة للمصارف والنقد تقدمت بعد ، وعندما كان النقد مرتبطا بالذهب ، وكانت حركات الذهب تؤثر تأثيرا فعالا فى الاعتمادات وفى مستوى أسعار السلع . ومثال ذلك أن عصر الرخاء فى ألمانيا انتهى سنة ١٩٢٨ حين انقطع سيل الأموال الأمريكية التى كانت سببا فى الانتعاش . وتخلص العالم من هذه القيود منذ سنة ١٩٣١ ولهذا اعتبرت هذه السنة نقطة التحول فى التاريخ الاقتصادى . ومن هذا الوقت تعلمت الدول الناهضة ، أن مقدرتها الانتاجية هى وحدها التى تعين حدود التوسع فيها . وأدرك العالم درجة من الثراء استطاع معها أن يوفر من المواد الخام والأغذية ما يكفى لمواجهة كل المطالب الممكنة فى وقت السلم .

ومع ذلك فقد رأينا السبب الذى من أجله نجد — بصرف النظر عن كل هذه القيود — أن عملية التوسع ، متى وصلت إلى مرحلة معينة ، لا بد أن تؤدى إلى هبوط . ذلك أنه بعد استكمال المصانع الجديدة ومحطات توليد القوى ومختلف طرق المواصلات ، تلك التى كان إنشاؤها سببا فى الرخاء والازدهار ، لا بد أن تأتى فترة للتنسيق وتهيئة الأذهان ، فيها تهبط

الودائع دون مستوى الادخار . ولا بد أن يهبط الادخار نفسه بهبوط الدخل العام الذى يتأثر بكساد العمل . تلك هى سلسلة الحوادث المتعاقبة التى تنتهى بالكساد والضيق .

٨ — الغلو فى الادخار

من العبث أن نعرض لزيادة المدخر ، أو زيادة الانتاج أو ضعف الاستهلاك . ومن الواضح أنه لم يكن فى بريطانيا ادخار غير عادى فى العقد الرابع من هذا القرن ، ولم يثبت بعد أنه كان ثمة شيء من هذا فى الولايات المتحدة (وإن كان المقول ذلك) ، والمال الخامل الذى يظهر بكميات ضخمة فى احتياطى المصارف الأمريكية لا يمكن أن يستدل به على شيء من هذا . وترجع زيادة الودائع فى المصارف إلى الوارد من الذهب ، أو العجز فى ميزانية الحكومة . ولا يمكن أن تكون هذه الودائع نتيجة للادخار ، لأن المبلغ الذى يضاف لحساب ما لا بد أن يخصم من حساب آخر ، ومن ثم كان الادخار ضربا من التحاويل ، لا زيادة فى الودائع . وليس لدينا ما يمكن أن نقول معه بأن البطء الذى انتاب مرافق العمل بين ١٩٢٩ — ١٩٣٩ (مع النشاط العارض ١٩٣٦ — ١٩٣٧) كان راجعا إلى قلة الإيداع . وقد تنهض حجة قوية قائلة إن فرصا كبيرة للايداع أهملت لعوامل تتصل بالتيارات السياسية المعاكسة . فالضرائب التى فرضت بقصد الخفض من الادخار غير العادى قد تعوق الإيداع إلى ما يساوى ضعف الضريبة ، ومن ثم فهى تفسد ما كان عليها أن تصلح . ولهذا كانت الضرائب مسألة دقيقة شاقة . وإذا عرضنا لكل السلطة المخولة للحكومات ، وجدنا مشكلة الضرائب هى السلطة الوحيدة التى يبدو فيها كثير من النقائص ، وهنا تضل

الحكومة ، بين ما تصبو إليه وما تستطيع تنفيذه . ولكن الضرائب على أية حال هى الطريق لتوزيع الدخل ، وقد رأينا إلى أى حد أمكن تحقيق ذلك . ولكنا فى شك من تأثير إعادة التوزيع هذه على الإيداع والادخار . وهذا يفسر كيف أن نقص الدخل مع الزيادة غير العادية فى الادخار ، لا يمكن أن يعالج عن طريق خلق نقد جديد . كما يعتقد سواد الشعب ، اللهم إلا إن كان من شأن النقد الجديد زيادة الإيداع ، فعندئذ تكون العاقبة محمودة .

وكل الذى تستطيع الحكومات عمله ، ويتعين عليها عمله ، هو أن تمنع الكساد ، ولكنها لا تستطيع أن تأتى بالرخاء ، ولو أنه فى البلاد الغنية يمكن للحكومة أن تزيح كابوس الفقر . وتداول اليسر والعسر على الناس أمر لا مفر منه . ومن العبث مغالبته ، ولكن كارثة الهبوط السريع يمكن أن تتفادى قبل أن يبلغ الانتعاش ذروته ، ويبدأ فى النزول فيجر فى أذياله الخراب .

وليس فى الحقائق النظرية أو التجارب العملية ما يبرر الاعتقاد بأننا نستطيع أن نتكهن بزمن الرخاء فنفسح المجال للتقلبات . إلا أن برنامجاً للمرافق العامة ، مع سن تشريع لحماية العمال المتعطلين ، كفيل بوقف تيار الكساد قبل أن يبلغ مبلغ الدمار ، والإقبال العام على الإيداع لا يمكن أن يؤدى إلى الانتعاش أو تشغيل جميع العمال . ولكن فى استطاعته أن يخفف من حدة البطالة ، ولو تركت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى مع وجود حماية اجتماعية كافية ، لأمكن الاحتفاظ بالاستهلاك فوق المستوى الذى يميل للهبوط إليه فى ظل الكساد العام .

فأنت ترى من كل ما أسلفنا لك أن الكساد فى أولى مراحل الرأسمالية،

كان راجعاً إلى نقص البضائع ، وكان فى المرحلة الثانيـة نتيجة لنقص فى الأموال . أما فى المرحلة الثالثة ، أى فى عصرنا هذا ، فيرجع إلى نقص فى التبصر والحـكمة .

٩ — الانتعاش فى زمن الحرب وفى زمن السلم

قضت الحرب الحالية على الجدل الذى اشتد فى العقد الأخير حول التعطل . كما قضت على التعطل بصفة جدية فى الولايات المتحدة فى الشهور الأخيرة . ولا شك أنها فعلت ذلك من قبل فى سائر الدول المحاربة التى التزمت أن تحتفظ بجيوشها مستكملة أسباب القوة والاستعداد . ولـكن كان من نتيجة الحرب أيضاً أن تفكك الـكيان الاقتصادى فى العالم الحديث بشكل لم يشهده من قبل ، ولن تنتهى الحرب إلا بتخريب شامل يعم المدن ومصانع الإنتاج فى أوروبا . وسوف يواجه العـالم بعد الحرب مشكلات وواجبات لا يمكن أن يصورها خيال أحد . ولم يحدث قبل الآن أن واجه العالم مشكلة بناء أوربا بأسرها من جديد . وسيكون علينا ، عند انتهاء الحرب فى الشرق الأقصى أن نأخذ بيد الصين فى مضمار الاصلاح والتعمير ، ولن يعوز العالم الحصول على الودائع والأموال اللازمة للاصلاح والتعمير . ولـكن تشعب جهود الدول وعدم تعاونها لابد يؤديان إلى الـكساد وشيوع الاشتراكية ، أما توحيد الجهود والتعاون فلابد يؤديان إلى إحياء تجارة العالم بشكل لم يحلم به ، وإلى اتساع نطاق المشروعات الأمريكية وفقا للتقاليـد الأمريكية ، وإبان فترة الانتقال الطويلة سيكون على الحـكومة أن تسيطر على الموقف لعلاج التفـكك الاقتصادى الذى أحـدثته الحكومة كضرورة من ضرورات الحرب .

ولكن القول بأن الحكومة كان فى مقدورها إحداث حركة انتعاش، وتشغيل كل الأيدى العاملة، بالتوسع فى مشروعات التسليح، يجب ألا يبعث على الاعتقاد بأن خلق الانتعاش فى وقت السلم أمر سهل المنال، فإن الانتعاش الذى يقوم على التسليح ليس إلا شيئاً طارئاً، يفرض نفسه على الاقتصاد السلمى دون أن تستطيع مرافق الأعمال الأخرى مقاومته. فالحكومة تنافس فى الطلب على الأيدى العاملة، والمواد الخام، وسائر التسهيلات التى يتطلبها الإنتاج، ولكنها لا تنافس فى العرض، لأن المنتجات الحربية لا تدخل إلى السوق. وهذا لا يحدث فى الاقتصاد السلمى. وبعبارة أخرى نقول إن أى تدخل من جانب الحكومة فى وقت السلم، إنما يقوم على اعتبارات ليس لها دخل بالانتعاش الذى يحدث إبان الحرب، ويجب أن ينظم تدخل الحكومة فى نطاق واسع، ويجب أن يُعَدّ إعداداً دقيقاً، وينفذ بكل الاستعداد والقدرة على مواجهة الظروف المنظورة وغير المنظورة، التى قد تنشأ فى العالم المضطرب بعد الحرب.

١٠ — النظرية الاشتراكية

وإنه لأمر يدعو إلى الاشفاق والأسف ألا تستطيع الرأسمالية أن تساهم فى حل المشكلة إلا بنصيب ضئيل، ولكنه لا يخلو من مغزى، فهل يُقَدَّر علينا أن نواجه مأساة سنة ١٩١٨، وما بعدها مرة أخرى ؟ فاذا حزب الأمر، وكان على رسل الاشتراكية أن يحددوا أهدافهم ويضعوا خططهم، فماذا عسى أن يسفر عنه تنظيمهم ؟ أغلب الظن أنهم لم يخرجوا على الناس إلا بتشكيل لجنة أو تأليف هيئة، ومثل هذه الهيئة قامت فى ألمانيا بعد ثورة ١٩١٨ « هى اللجنة الاشتراكية الوطنية » . وكل الذى أوصت به

الأغلبية المتطرفة فى هذه الهيئة هو نزع ملكية مناجم الفحم ، وفى السنين المضطربة التى أعقبت الحرب الماضية طلبت النقابات الاشتراكية فى بريطانيا إخضاع المناجم والطرق الحديدية وبنك انجلترا للدولة . ومنذ أشهر قلائل كتب هارولد لاسكى مشروعا مطولا يتضمن خمس نقط يهمنا منها الأولى والخامسة :

« نريد تنظيم نطاق صناعى يشمل كل ما تتطلبه الحياة القومية ، لا يكون فيه أثر لمساوىء الانتاج من أجل الربح . وفى دائرة هذا النطاق اليوم نجد أداة الاقتصاد القوى مثل الفحم والقوى الكهربائية ، ووسائل النقل ، وملكية الأرض . . . . »

ولا يبدو فى هذه الفقرة شيء من الطفرة أو التطرف ، وقد سمعنا هذا الكلام منذ عشرين عاما . وفى معظم ممالك أوروبا (باستثناء بريطانيا) تسيطر الحكومة على السكك الحديدية بشكل ما . على أن خضوع الطرق الحديدية للحكومة أو عدم خضوعها ليس له من أثر على المسائل الاقتصادية . فان تملك الحكومة للسكك الحديدية لم يخفف يوما من ضغط العمل ، أو يحل دون انتعاش أو يفرج ضائقة . وفى ألمانيا أسطع دليل على ذلك . وقد يكون لفائدة عمال مناجم الفحم فى انجلترا — أو لا يكون — إخضاع مناجم الفحم للدولة . والمرافق العامة ، ولا سيما التيار الكهربائى ، تملكها وتديرها الحكومة فى بعض الدول ، والشركات الخاصة فى بعضها الآخر ، وهما معا فى دول أخرى . فالمسألة فى كل دولة لها مظهر خاص . وفى معظم المجالس البلدية فى ألمانيا مثلا ، كانت محطات توليد القوى ، لعدة سنين ، من الموارد الرئيسية لهذه البلديات . ولهذا كان التيار الكهربى للاستهلاك المحلى أغلى ثمنا فى ألمانيا منه فى أمريكا . ولم يقم الدليل بعدُ فى أى مكان على أن تملك الحكومة للمرافق العامة مثل الكهرباء أو الغاز أو الماء يجعلها أرخص

ثمناً مما لو كانت تملكها إدارات خاصة تحت رقابة عامة . ولو توفر الدليل على هذا ، فانه لن يمس كيان الرأسمالية .

ويعد إخضاع المصارف المركزية ثم التجارية للدولة من أعظم المثل العليا للتنظيم الاشتراكي . وهي ترمي بذلك إلى « حسن توزيع الاعتمادات » توزيعاً يكفل إيجاد نوع من التوازن بين مختلف نواحي الانتاج المطرد . ونقول مرة أخرى إنهم لم يحاولوا تفصيل ما أجملوا في قولهم « تنظيم الاعتمادات » . أو تبيان ما يكون من شأنه . فتنظيم الاعتمادات في الدول الرأسمالية كان متعدد النواحي والصور ، مثله في ذلك كمثل التنظيم الصناعي والاجتماعي . وازن على سبيل المثال بين المصارف الخمسة الكبرى في انجلترا ، وبين الخمسة عشر ألف مصرف ، ما بين كبير ومتوسط وصغير ، في أمريكا . سواء منها ما كان أهلياً أو حكومياً . ومهما يكن من شيء فان المصارف المركزية في كل مكان — حتى ولو كانت شركات مساهمة خاصة — تعمل وفق سياسة الحكومة وإن شئت فهي مرافق الدولة . فلا يكاد أحد يتصور أن محافظ بنك انجلترا في إدارته لشئون البنك يتعارض مع سياسة الخزانة البريطانية . وقد يختلف محافظ البنك مع وزير الخزانة على مسألة بعينها ، ويتغلب رأي أحدهما على الآخر فيها ، ومثل هذا لو حدث ، لا يعدو أن يكون مسألة شخصية ، وقد يكون الوزير أقوى شخصية من المحافظ ، فيسلم البنك بوجهة نظر الخزانة ، أو يكون العكس فتقر الخزانة تصرفات البنك . ولكن ثمة توافق دائم في السياسة والعمل بين الحكومة والبنك . ولن يتغير وجه الحقيقة التي أسلفنا إذا تولت الحكومة تعيين المحافظ بدلا من انتخابه في مجلس الإدارة لأن المحافظ — مهما تكن الهيئة التي أجلسته في منصبه — سيكون موظفاً وطنيا قادراً مخلصاً .

ثم قال لاسكى :

« ونريد أخيرا أن نستوثق من أن التنظيم الاقتصادى بعد الحرب سوف يقينا شر التعطل العام ، وشر الفقر والضيق فى بعض بلاد العالم » .

وهذا ما كنا نبغى ! ولـكنا نفتش فى أساطير الاشتراكية عن خطة تحقق هذه الرغبة فى « التنظيم » ولـكن عبثا نحاول . وقد نتلمس قبساً من النور فى قاموس الاشتراكية ، وكل الذى أمكن العثور عليه فى هذا الصدد هو بعض نظريات يشتد حولها النزاع ، ولم يُجَرَّب تطبيقها بعد ، ولـكنها نزلت من نفوس الاشتراكيين منزلة العقيدة الدينية ، فلم يفـكروا فى مناقشتها أو التعرض لها من وجهة الحقيقة النظرية أو العملية ، ليروا ما فيها من مثالب ، فنجد على سبيل المثال أحد الـكتاب الاشتراكيين يقول :

« يمكننا أن نضمن بقاء نظامنا الاقتصادى يعمل من أجل عامة الشعب عن طريق المصروفات والقروض العامة ، وفرض الرقابة على الادخار والإيداع ، ومقاومة أمثال الذين يعملون الآن على خفض الأسعار ، وتنظيم اتحادات العمال ، ووضع الخطط ؛ كل أولئك فى سلسلة الحـكمة من الإشراف الدقيق » .

وتلك لعمرى مجموعة رائعة من المطالب . ولـكن لو كلف أحد نفسه مشقة تفصيل هذا البرنامج ، فى اقتراحات محددة يواجه بها الحـكومة لناء تحت عبء ثقيل من الصعوبات . ولن تنشأ هذه الصعوبات عن نزعة رجعية معارضة فيتيسر علاجها عن طريق التفصيلات والمناقشـة الحرة ، ولـكنها صعوبات أصيلة فى الموضوع ، فما أيسر أن ندمج عبارات مثل « الرقابة على الادخار والإيداع » ولـكن من ذا الذى يأمن عواقب هذه الرقابة ويضمن أنها لن تلقى بحياتنا الاقتصادية إلى الحضيض من الضيق والاضطراب ؟ !

وهذا الذى يكون أمراً عملياً فى ظروف معينة قد يصبح غير عملى وغير محمود فى ظروف أخرى ، تختلف عن سالفتها اختلافاً يسيراً . ونحن إنما تتناول مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية على أساس فلسفة روحية طبعت فينا بحكم الوراثة والبيئة والتجارب ، هذه الفلسفة تحدد موقفنا من ظاهرة اقتصادية معينة ، أكثر مما يحدد الاقتصاد نفسه هذا الموقف . وفى هذا من الخطورة ما فيه ، ولكن يحد من هذه الخطورة أن نظامنا الموروث قائم على اللامركزية وتعدد جهات الإقرار والحكم . وليس من الميسور إصلاح خطأ ترتكبه حكومة قوية مسيطرة ، ولكن رأس الحكمة فى نظام الرأسمالية أنها تؤدى عملها بمعزل عن حكمة الرأسماليين أو غبائهم .

سلسلة الفكر الحديث

تصدرها

لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩١٤

٩ شارع الكرداسى . عابدين

تليفون ٤٢٩٩٢ — ٥٦٧٦٩

الكتب التى ظهرت

(١) دعائم السلام

(٢) فنون الأدب

(٣) الوسائل والغايات

(٤) فى التربية

(٥) قناة السويس

(٦) مقالات مختارة من الأدب الإنجليزى

(٧) عصر الخرافة الذى نعيش فيه — الكتاب الأول

(٨) « « « « « الكتاب الثانى

الكتاب القادم

كيف يعمل العقل



مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر